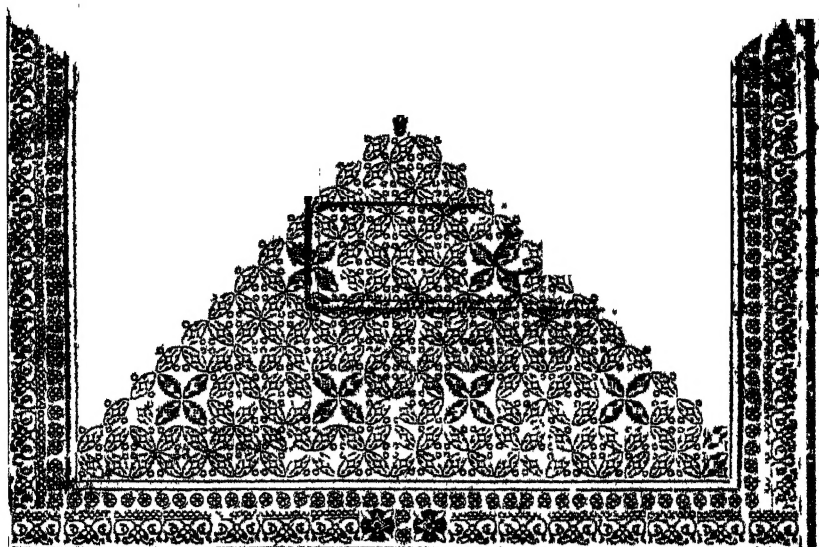


4500

كتاب الرسالة
 للإمام الأعظم أبي عبد الله محمد
 أدريس الشافعي رضي الله عنه
 وأرضاه وعن أبيه محمد
 وآله وصحبه
 آمين

هي رسالة بحر علم زاهر * طبعت فكانت نزهة الابصار
 حفظت بها للشافعي ما أثر * جعت شريعة سيد الأبرار
 في كتاب الشافعي رسالة * ومهابة لم يأت بوقار
 طالعها فتبينت بحججها * سحر أعلام عالمي الهدى
 جعت أصول الفقه في فقراتها * وبفضله فاكتفى على التوفيق
 فأنهض أخي إلى اكتساب معارف * منها لتخطي بيننا به محار
 وادخل رياض علومها وأشبه عيسر الفضل منها في دجا الأسفار
 واقطف زهور العلم من أفنانها * لتغوز بالحنان والانهاد
 وتعال من فضل الامام مكارما * ترقى بها في سائر الاقطار

الطبعة الاولى بالمطبعة العلمية سنة ١٣١٢ هجرية



بسم الله الرحمن الرحيم

* (قال أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عيينة بن عبد بن عبد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف)

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين
كفروا برهم يعدلون والحمد لله الذي لا يؤدي شكر نعمته من نعمه إلا نعمته
منه توجب على مؤدي شكر ماضى نعمه بآثارها نعمة حادثة يجب عليه شكره
بها ولا يبلغ الواصفون كنه عظمتها الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه
به خلقه وأحمده جدا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله وأستعينه
أستعانه من لا حول له ولا قوة إلا به واستهديه بهداه الذي لا يضل من لا ذنب عليه
واستغفره لما أزلت وأخرت استغفارهم من يقر بعبوديته ويعلم أنه لا يغفر ذنبه
ولا ينجيهم منه إلا هو وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا
عبده ورسوله بعنه والناس صنفان أحدهما أهل كتاب يدلو من أحكامهم
وكفروا بالله وأفتعلوا كتباً صاغوه بالسقمتهم فخلطوه بحق الله الذي أنزل عليهم

فلما كره الله تبارك وتعالى لنبيه طه السلام من كفرهم فقال تعالى جل جلاله وان
منهم لفرقة يقرءون السنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هم من الكتاب
ويقولون هو من عند الله وما هم من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم
كاذبون ثم قال فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند
الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم عما كتبت أيديهم وويل لهم عما يكسبون
(وقال جل ثناؤه) وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن
الله ذلك قولهم بافواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل قالتهم الله انى
يؤفك كون اتخذوا آخبارهم وهم وهم بانهم اربابا من دون الله الآية *(وقال)
تبارك وتعالى ألم تر الى الذين اوتوا تصديما من الكتاب يؤمنون بالجحمت
والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا الى آخر
الآية وصنف كفروا بالله فابتدعوا ما لم يأت به الله ونصبوا بأيديهم حجارة
وخشباً وصوراً استحسنوها ونزوا اسماء افتعلوها ودعوها آلهة وعبدوها
فاذا استحسنوا غير ما عبدوا منها ألغوه ونصبوا بأيديهم غيره فعبدوه فأولئك
الذين سلكوا من الهمة من الجحيم سبيلا لهم في هذا وفي عبادة ما استحسنوا من
خوت ودابة ونجم ونار وغيره فقد كره الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم جوابا
من جواب بعض من عبد غيره من هذا الصنف فحكى جل ثناؤه عنهم قولهم
انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آئناهم مقتدون (وحكى) جل ثناؤه عنهم
لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا ودانا ولا سواها ولا يغوث ويعوق ونسرا وقد أضلوا
كثيرا وقال تعالى واذا كرى الكتاب ابراهيم انه كان صديقا نبيا اذ قال لابي
يا ابي لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا وقال واطل عليهم نبيا ابراهيم
اذ قال لابي سمع وقومه ما تعبدون قالوا نعبد اصناما فنظل لها ما كفينا قال هل
يعمعونكم اذ تدعون او ينفعونكم او يضرون وقال في جماعتهم يذكركم من
نعمة ويحذركم ضلالهم طاعة ومنة على من آمن منهم واذا كرهوا نعمة الله عليكم
اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فاصبحت بنعمة اخوانا وكنتم على شفا حفرة

من النار فانفذكم منها الآية * (قال الشافعي) * فكأنوا قبل انقاذهم بحمد
 صلى الله عليه وسلم أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم بجمعهم أعظم الأمور الكفر
 بالله وابتداع ما لم يأذن به الله تبارك وتعالى عما يقولون علوا كبيرا لا اله غيره
 سبحانه وبحمده رب كل شيء وخالقه من حيي منهم فمكنا وصف حاله حيا طامسا لا
 قائلا بسخط ربه مزدادا من معصيته ومن مات فكما وصف قوله وعمله صار إلى
 عذابه فلما بلغ السكاب أجله وحق قضاء الله باظهار دينه الذي اصطفاه بعد
 استعلاء معصيته التي لم يرض فتح أبواب سماواته لامتته كما لم يزل يجري في سابق
 علمه عند نزول قضاؤه في القرون الخالية قضاؤه وأنه يقول جل ثناؤه كان
 الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيره المصطفى
 لوجه المنتخب لرسالته المفضل على جميع خلقه بفتح رحمة وختم نبوته
 وأعم ما أرسل به من سلاقيه المرفوع ذكره مع ذكره في الأولى والشافع المشفع
 في الأخرى أفضل خلقه نفسا وأجمعهم لكل خلق رضيه في دين ودنيا وخيرهم
 نسبا ودارا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعرفنا خلقه ونعمه الخاصة
 والعامّة والنفع في الدين والدنيا به فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه
 ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم إلى قوله العظيم وقال لتنذرا
 القرى ومن حولها وأم القرى مكة ومن فيها قومه وقال وانذر عشيرتک
 الاقربين وقال وانه لذكرک ولقومک وسوف تستلون * (قال الشافعي) *
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد من قوله وانه لذكرک
 ولقومک قال يقال من الرجل فيقال من العرب فيقال من أي العرب فيقال من
 فريش * (قال الشافعي) * وما قال مجاهد من هذا بين في الآية مستغنى فيه
 بالتعزيل عن التفسير فخص جل ثناؤه قومه وعشيرته الاقربين في النذارة وقوم
 الخلق بها بعدهم ورفع بالقرآن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خص قومه
 بالنذارة اذ بعثه فقال وانذر عشيرتک الاقربين وزعم بعض أهل العلم بالقرآن
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف ان الله بعثنى أن أنذر

عشيرة بني الاقرب بين وانتم عشيرة بني الاقربون* (قال الشافعي)* اخبرنا سفيان بن
عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد في قوله ورفعهما لك ذلك قال لا اذكر الا ذكرت
معي اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله* (قال الشافعي)* يعني
والله اعلم ذكره عند الايمان بالله والاذان ويحتل ذكره عند تلاوة القرآن وعند
العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية لله صلى الله على نبينا محمد كلما ذكره
الذاكرون وغفل عن ذكره العافلون وصلى الله عليه في الاولين والاخرين
افضل واكثر وازكى ما صلى على احد من خلقه وز كانوا ياكم بالصلاة عليه
افضل ما زكى احد من امة بصلاته عليه والسلام عليه ورجة الله وبركاته
وجزاه الله عنا افضل ما جزى رسلا عن ارسلى اليه فانه انقذنا به من الهلكة
وجعلنا من خير امة اخرجت للناس دايمين يدينه الذي ارتضاه واصطفى به
ملائكته ومن انعم به عليه من خلقه فلم تمس بنا نعمة ظهرت ولا بطنت لنا بها
حظا من دين ودنيا ودفع عنا بها مكروه فمما وفي واحد منها ما لا يحصى صلوات
الله عليه سبها القائد الى خيرها والهادى الى ارشدها الذائد عن الهلكة
وموارد السوء في خلاف الرشيد المنبه للاسباب التي توردها الهلكة القائم
بالنصيحة في الارشاد والانذار فيها فصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما
صلى على ابراهيم وآل ابراهيم انه جيد مجيد وأمر الله عليه الكتاب فقال وانه
لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد
فقل لهم به من الكفر والعصى الى الضياء والهدى وبين فيه ما أحل وما
بالنوسعة على خلقه وما حرم لما هو أعلم به من حظهم في الكفر عنه في الآخرة
والاولى وابتلى طاعتهم بان تعبدواهم يقول وعمل وامسالك عن محارم
جاهلها واثابهم على طاعته من الخلود في جنته والنجاة من نقمته بما
عظمت به نعمته جل ثناؤه وأعلمهم ما أوجب على أهل معصيته من خلاف
ما أوجب لاهل طاعته ووعظهم بالانذار عن كان قبلهم ممن كان أكثر
منهم أموالا واولادا واولا أطول أعمارا وأجد آثارا فاستمروا بخلافهم في حياة

ديباهم فازقوم عند نزول قضائه منايهم دون آمالهم ونزلت بهم عقوبته
 عند انقضاء آجالهم ليعتبروا في أنفس الاوان ويتفهموا بحكمة التبيان
 وينتبهوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين لا يعتب مذنبا
 ولا تؤخذ فدية وتجعل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تؤذ
 لو ان يديها ويديه أمدابعيدا فكل ما أنزل الله في كتابه جل ثناؤه رحمة ووجهة علمه
 من علمه وجهله من جهله لا يعلم من جهله ولا يجهل من علمه والناس
 طبقات في العلم موقعهم من العلم بقدر درجاتهم فيه فحق على طلبة العلم بلوغ
 غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه
 واخذ الصلوة لله في استدراك علمه نصا واستنباطا والرغبة الى الله في العون
 عليه فانه لا يدرك خير الا بعونه فان من أدرك علم أحكام الله من كتابه نصا
 واستدلالا ووقفه الله للقول والعمل بما علم منه فاز بالفضيلة في دينه ودنياه
 وانتفعت عنه الريب ونورت في قلبه الحكمة واستوجب في الدين موضع
 الاسماة فسأل الله المبتدئ لنا بعمه قبل استحقاقها المديها علينا مع تقصيرنا
 في الاتيان على ما أوجب به من شكره بها المجاعلنا في خير أمه أخرجت للناس
 أن يرزقنا فهم ما في كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وقولا وعملا يؤدى بها عنا
 حقه ويوجب لنا نافلة مزيده * (قال الشافعي) * فليست تنزل بأحد من أهل دين
 الله مازاة الا وفي كتاب الله جل ثناؤه الدليل على سبيل الهدى فيها قال الله تعالى
 كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط
 العزيز الحميد وقال وأنزلنا اليك الذكركل تبين للناس ما نزل اليهم ولعلمهم
 بآياته كرون وقال وأنزلنا عليك الكتاب تبينا لك كل شيء وهدى ورحمة الآية
 وقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان
 ولا كن جعلناه نورا تهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم
 صراط الله الآتية

٧
* (قال الشافعي) * والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الاصول متشعبة الفروع
فأقبل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة انه بيان لمن نوطب بها عن نزل
القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشد ثباتاً كيدان بيان
بعض ومختلفة عنده من يجهل لسان العرب * (قال الشافعي) * فاجماع ما أبان الله
تخلقه في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه (فيها)
ما أبانه الله تخلقه نصاباً مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً
وأنه حرم الغواش ما ظهر منها وما بطن وحرم الزنا والمخمر وأكل الميتة والدم
ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصاً ومنه
ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم مثل عدد
الصلاة والزكاة ووفقهما وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنه ما سن
رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه الله تعالى نص حكم وقد فرض الله في
كتابه طاعة رسوله والانتفاء الى حكمه فمن قبل عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم في فرض الله قبل ومنه ما فرض الله جل ثناؤه على خلقه الاجتهاد في طلبه
وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض الله عليهم فانه يقول
ولنبولونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم وقال وليبتلى
الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم وقال عسى ربكم أن يهلك عدوكم الآية
* (قال الشافعي) * فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام فقال لنبيه صلى الله
عليه وسلم قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها الآية
قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره الآية
وقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحي من ربك
الآية * (قال الشافعي) * فدلهم جل ثناؤه اذا غابوا عن عين المسجد الحرام على
صواب الاجتهاد مما فرض عليهم منه بالعقول التي ركبت فيهم المميز بين
الاشياء وأضدادها والعلامات التي نصبها لهم دون عين المسجد الحرام الذي
أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات

البر والبحر وقال وعلامات وبالجمهم يهتدون * (قال الشافعي) * فكانت
العلامات جبالا واما نهارا فيها أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة
المهاب وشمسها وقران نجومها معرفة المطالع والمغرب والمواضع من الفلك
ففرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه مما وصفت
فكانوا ما كانوا يجتهدون غير من ايلين أمره جل ثناؤه ولم يجعل لهم اذا غابت عنهم
عين المسجد الحرام أن يصطلحوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال
أحسب الانسان أن يترك سدي والسدي الذي لا يؤمر ولا ينهى * (قال
الشافعي) * وهذا يدل على انه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يقول الا بالاستدلال بما وصفت في هذا وفي العدل وفي جزاء الصياد ولا
يقول بما استحسن فان القول بما استحسن شيء يحذره لا على مثال سبق ومنه
ما دل الله خلقه على الح-كم به ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر فوجههم
بالقبلة الى المسجد الحرام وجعل لهم علامات يهتدون بها للتوجه اليه وأمرهم
أن يشهدوا ذوى عدل والعدل أن يعمل بطاعة الله فكان لهم السبيل الى علم
العدل والذي يخالفه وقد وضع هذا في موضعه وقد وصفت بجلالته رجوت
أن تدل على ما وراءها مما في مثل معناها ان شاء الله تعالى

باب اجماع البيان الاول

قال الشافعي قال الله جل ثناؤه في المتمتع فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما
استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك
عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فكان بيننا عند
من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاث في الحج والسبعة في المرجع عشرة أيام
كاملة ثم قال الله تلك عشرة كاملة فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين
واحتملت أن يكون أعلمهم ان الثلاثة اذا جمعت الى السبعة كانت عشرة
كاملة وقال وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأقمناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين
ليلة فكان بيننا عند من خوطب بهذه الآية ان ثلاثين وعشرا أربعون ليلة

* (قال الشافعي) * وقوله جل ثناؤه أربعين ليلة يحتمل ما احتملت الآية قبلها من أن تكون إذا جعت ثلاثون إلى عشرة كانت أربعين وإن يكون زيادة في التبيين * (قال الشافعي) * وقال الله جل ثناؤه كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات الآية وقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه الآية * (قال الشافعي) * فافترض عليهم الصوم ثم بين أنه شهر والشهر عندهم ما بين الـالـالـين وقد يكون ثلاثين وتسعا وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين وكان في الآيتين قبله زيادة تبين جماع العدد * (قال الشافعي) * وأشبه الأمور بزيادة تبين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشرين تكون زيادة في التبيين لأنهم لم يزلوا يعرفون بهذين العددين وجماعه كما لم يزلوا يعرفون شهر رمضان

باب البيان الثاني

* (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه وإذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين الآية وقال ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا * (قال الشافعي) * فأقى كتاب الله على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالمحجارة وفي الغسل من الجنابة ثم كان أقل غسل الوجه والأعضاء مرة واحدة واحتمل ما هو أكثر منها فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة وتوضأ ثلاثا فدل على أن أقل غسل الأعضاء يجزى وإن أقل عدد الغسل مرة واحدة وإذا أجزأت واحدة والثلاث اختيار ودلت السنة على أنه يجزئ في الاستنجاء ثلاثا أحجار ودل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يكون منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل على أن الكعبين والمرقين مما يغسل لأن الآية تحتمل أن يكونا حديث للغسل وأن يكونا داخلين في الغسل فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للأعقاب من النار دل على أنه غسل لا مسح * (قال الشافعي) * وقال الله تعالى ولا يؤيها لعل واحد منهما السدس

مما ترك أن كان له ولدا لائمية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن
 لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الائمة **وقال الشافعي** **﴿**
 فاستغنى بالتنزيل في هذا عن الخبر وغيره ثم كان لله فيه شرط أن يكون بعد
 الوصية والدين فدل الخبر على أن لا يجاوز بالوصية الثلث

باب البيان الثالث

وقال الشافعي **﴿** قال الله جل ثناؤه أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا
 موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال وأتموا الحج والعمرة لله **وقال**
الشافعي **﴿** ثم بين على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم عند ما فرض من
 الصلوات ومواقيتها وسنها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل الحج والعمرة
 وحيث يزول هذا وثبت وتختلف سننه وتتفق ولهذا الشبهة كثيرة في القرآن
 والسنة

باب البيان الرابع

وقال الشافعي **﴿** وكل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه
 كتاب وفيما كتبه في كتابه اهـ إذ من ذكر ما من الله به على العباد من
 تعلم الكتاب والحكمة دليل على أن الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما ذكرنا مما افترض الله على خلقه من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم
 وبين موضعه الذي وضعه الله به من دينه الدليل على أن البيان في الفرائض
 المنصوصة في كتاب الله عز وجل من أحده هذه الوجوه منها ما أتى الكتاب
 على غاية البيان فيه فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره ومنها ما أتى على غاية
 البيان في فرضه وافترض الله طاعة رسوله فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الله كيف فرضه وعلى من فرضه ومتى يزول فرضه ويثبت ويجب ومنها
 ما بينه من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم بلا نص كتاب **وقال الشافعي** **﴿** وكل شيء
 منها يأتى في كتاب الله جل ثناؤه فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته بفرض الله طاعة رسوله صلى الله عليه
 وسلم على خلقه وإن انتهوا إلى حكمه فمن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله من الله قبل لما افترض الله من طاعته فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم القبول لكل واحد منهم ما عن الله وانما تفرقت
قرويع الاسباب التي قبل بها عنهما كما أحل وحرم وفرض وحدث باسباب مستقرقة
كما شاء جل ثناؤه لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون

باب البيان الخامس

قال الشافعي قال الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت فول وجهك شطر
المسجد الحرام وحيث كنتم فولوا وجوهكم شطره قال الشافعي ففرض
عليهم حيث ما كانوا أن يولوا وجوههم شطره وشطره جهة في كلام العرب
إذا قلت أقصد شطر كذا معروف أنك تقول أقصد عين كذا يعني أقصد
نفس كذا وكذلك تلقاء جهة أي استقبال تلقاء وجهته وان كلها بمعنى واحد
وان كانت بالفاظ مختلفة قال خفاف بن بدبه

ألا من مبلغ عمر ارسولا * وما تغى الرسالة شطر عمرو

وقال ساعدة بن جوبة الهذلي

أقول لام زنباع أقيمي * صدور العيس شطر بني تميم

وقال لقيط الأيادي

وقد أظلم من شطر نعركم * هول له ظلم تغشاكم قطعاً

وقال الشاعر

ان العيب تهادى في مخارها * فشطرها بصر العينين مسجور

قال الشافعي يريد تلقاءها بصر العينين ونحوها تلقاء جهتها قال الشافعي

وهذا كله مع غيره من أشعارهم يبين معنى ان شطر الشيء فصدع الشيء اذا كان
معانفاً بالصواب واذا كان مغيباً قبل الاجتهاد بالتوجه اليه وذلك أكثر ما يمكنه

فيه قال الشافعي قال الله عز وجل جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات

البر والبحر وقال جل ثناؤه وعلامات وبالنجم هم يهتدون قال الشافعي

فخلق لهم العلامات ونصب لهم المسجد الحرام وأمرهم أن يترجعوا اليه وانما

توجههم اليه بالعلامات التي خلقها لهم والعقول التي ركبها فهمم التي استدلوا بها
على معرفة العلامات فكل هذا بيان ونعمة منه جل ثناؤه وقال جل ثناؤه
وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله وقال جل ثناؤه ممن ترضون
من الشهداء ولا يأتى الشهداء إذا مدعوا فأبان أن العدل العامل بطاعته
فمن رأوه عاملا بها كان عدلا ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل وقال جل
ثناؤه ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من
النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فكان المثل على الظاهر أقرب
الاشياء شها في العظم من البدن (واتفقت) مذاهب من تسلم في الصيد من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقرب الاشياء شها من البدن فنظرنا
الى ما قتل من ذوات الصيد أى شئ كان من النعم أقرب منه شها فديناه به ولم
يحتل المثل من النعم القيمة قيماله فيه مثل في البدن من النعم الامستكرها باطنا
فكان الظاهر الاعم وأولى المعنيين بها قال الشافعي رحمه الله وهذا الاجتهاد الذي
يطلبه المحاكم بالدلالة على المثل وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت
قبل هذا على ان ليس لاحد أبدا أن يقول فى شئ حل ولا حرم الا من جهة العلم
وجهة العلم الخبر فى الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس (ومعنى هذا الباب)
معنى القياس لانه يطلب فيه الدليل على صواب القبلة والعدل والمثل
والقياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهما
علم الحق المفترض طلبه كغائب ما وصفت قبله من القبلة والعدل والمثل
وموافقة تسكون من وجهين أحدهما ان يكون الله أو رسوله صلى الله عليه
وسلم حرم الشئ منه منصوصا أو أحله لمعنى فاداو جلدنا ما فى مثل ذلك المعنى فيما
لم ينص فيه بعينه كتاب الله ولا سنة أو إلهنا أو حرمناه لانه فى معنى الحلال
أو المحرام أو نجس الشئ يشبه الشئ منه والشئ من غيره ولا نجد شيئا أقرب به شها
من أحدهما فنلحقه بأولى الاشياء به شها كما قلنا فى الصيد قال الشافعي رحمه الله وفى
العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان فى غير هذا الموضع قال

الشافعي رحمه الله ومن جماع علم كتاب الله العلم بان جميع كتاب الله انما نزل بلسان
 العرب والمعرفة بتأليف كتاب الله ومنه وخصه والغرض في تنزيله والادب
 والارشاد والاباحة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم
 من الابانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه
 وسلم وما أراد بجميع قرائضه ومن أراد كل خلقه أم بعضهم دون بعض وما
 افترض على الناس من طاعته والانتفاء الى أمره ثم معرفة ما ضرب فيها من
 الامثال الدوال على طاعته المبينة لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن الحظ
 والازدياد من نوافل الفضل ﴿قال الشافعي﴾ فالواجب على العالمين أن لا
 يقولوا الامن ميت علما وقد تكلم في العلم من لوازمك عن بعض ما تكلم
 فيه منه لكان الامساك أولى به وأقرب الى السلامة ان شاء الله فقال قائل
 منهم ان في القرآن عربيا وعجميا ﴿قال الشافعي﴾ والقرآن يدل على أن ليس
 من كتاب الله شيء الا بلسان العرب ﴿قال الشافعي﴾ ووجدنا في هذا القول
 من قبل ذلك منه تقليدا له وترك المسئلة له عن حجة ومسئلة غيره ممن خالفه
 وبالتقليد أغفل من أغفله منهم والله يغفر لنا ولهم ولعل من قال ان في
 القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب الى ان من القرآن خاصا يجهل
 بعضه بعض العرب ﴿قال الشافعي﴾ ولسان العرب أوسع الاسنة مذهبا
 وأكثرها الفاظا ولا نعلم بحيط بجميع علمه انسان غير نبي الله ولكنه لا يذهب
 منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب
 كالعلم بالسنة عند أهل العلم بالفقه ولا نعلم رجلا جاع السنن فلم يذهب عليه
 منها شيء فاذا جاع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن واذا فرق علم كل واحد
 منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره وهم في
 العلم طبقات منهم الجامع لاكثره وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لاقل مما
 جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من ججع أكثره اذ لا على أن
 تطاب عليه عند غير أهل طبقة من أهل العلم بل يطاب عند نظرائه ما ذهب

عليه حتى يوفق على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي
 فينفر درجة العلماء بجموعها وهم درخان فيما وعوامتها وهكذا لسان العرب
 عند خاصتها وعوامتها لا يذهب منه شيء عليها ولا يطالب عند غيرها ولا يعلمه إلا من
 قبله عنها ولا يشر كها فيه إلا من اتبعها في تعلمه منها فمن قبله منها فهو من أهل
 لسانها وإنما صار غيرهم من غير أهل بتركه فإذا صار إليه صار من أهل وعلم
 أكثر اللسان في أكثر العرب أعم من علم أكثر السنن في أكثر العلماء
 قال الشافعي رحمه الله قال قائل فقد نجد من الجهم من ينطق بالشئ من لسان
 العرب فذلك يحتمل ما وصفت من تعلمه منهم فان لم يكن ممن تعلمه منهم فلا
 يوجد ينطق إلا بالقليل منه ومن ينطق بالقليل منه فهو تبع للعرب فيه ولا
 يذكر إذا كان اللفظ قبل تعلمه أو نطق به موضوعا أن يوافق لسان الجهم
 أو بعضه قليل من لسان العرب كما يتفق القليل من السنة الجهم المتبينة في
 أكثر كلامها مع تنافي ديارها واختلاف ألسنتها وبعد الأوامر بينها وبين
 من وافقت بغض لسانه منها قال الشافعي رحمه الله قال قائل ما المحجة في أن
 كتاب الله محض بلسان العرب ولا يخلطه فيه غيره والمحجة فيه كتاب الله قال
 الله عز وجل وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه فان قال قائل فان الرسل
 قبل محمد صلى الله عليه وسلم كانوا يرسلون إلى قومهم خاصة وإن محمد صلى الله
 عليه وسلم بعث إلى الناس كافة فقد يحتمل أن يكون بعث بلسان قومه خاصة
 دون السنة الجهم ويكون على الناس كافة أن يتعلموا لسانه أو ما أطاعوا منه
 ويحتمل أن يكون بعث بالسنة الجهم فهل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة
 دون السنة الجهم قال الشافعي رحمه الله قال قائل على ذلك بينة في كتاب الله في غير
 موضع في اللسان قال الشافعي رحمه الله فإذا كانت السنة مختلفة بما لا يفهم بعضهم
 عن بعض فلا بد من أن يكون بعضهم تبع لبعض وإن يكون الفضل في اللسان
 المتبع على التابع وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا يجوز والله أعلم أن يكون أهل لسانه اتباعا لأهل لسان غير لسانه

في حرف واحد بل كل لسان تبسح لسانه وكل أهل دين قبله فعليه الباع دينه
وقديين الله بذلك في غير آية من كتابه قال الله عز وجل وانه لتنزيل رب العالمين
نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وقال
وكذلك أنزلناه حكما عربيا وقال وكذلك أوحيينا اليك قرآنا عربيا لتنذر أم
القرى ومن حولها وقال حم والكتاب المبين إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلم
تتقون وقال قرآننا عربيا غري عوج لعلمهم يتقون وقال الشافعي رحمه الله
حجته بأن كتابه عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بأن نفي عنه كل ثناء
كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال جل ثناؤه ولقد نعلم أنهم
يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون اليه أعمى وهذا لسان عربي مبين
وقال ولو جعلناه قرآنا أعمى لقالوا لولا فصلت آياته أأعمى وعربي وقال
الشافعي رحمه الله وعرفنا قدره بما خصنا به من كتابه فقال لقد جاءكم رسول من
أنفسكم الآية وقال هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم الآية * قال
الشافعي رحمه الله وكان معاوية رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم من أعماه عليه أن قال
وانه لذكر لك ولقومك فخص قومه بالذكور معه بكاتبه وقال وانذر عشيرتک
الأقربين وقال ولتنذر أم القرى ومن حولها وأم القرى مكة وهي بلدة وبلد
قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضى أن
ينذر باللسانهم العربي لسان قومه منهم خاصة وقال الشافعي رحمه الله فعلى كل مسلم
أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهده أن لا إله الا الله وأن محمدا
عبده ورسوله ويتلو به كتاب الله وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير
وأمر به من التسبيح والشهد وغير ذلك فما زاد من العلم باللسان الذي
جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا له كما عليه أن يتعلم
الصلاة والذكر فيما يأتي البيت وما أمر بآياته ويتوجه لما وجه له
ويكون تبعاً فيما افترض عليه ويندب اليه لا متبوعاً وقال الشافعي رحمه الله وإنما
بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره لانه لا يعلم من

ايضاح جبل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وثقله وجوهه وجماع
 معانيه وتفرقها ومن علمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل
 لسانها فكان تنبيه العامة على ان القرآن نزل بلسان العرب خاصة نصيحة
 للمسلمين والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه أو ادراك نافذة خير لا يدعها الآمن
 سفة نفسه وترك موضع خطه فكان يجمع مع النصيحة لهم القيام بإيضاح
 الحق وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين طاعة الله وطاعة الله جامعة للخير
وقال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد بن علاقة قال سمعت جرير
 ابن عبد الله الجلي يقول يا بيعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصيح لكل مسلم
 وأخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن
 عليم الداري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين
 النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال الله ولكتابه ولنبيه ولأئمة
 المسلمين وعامتهم **وقال الشافعي** وإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها
 على ما تعرف من معانيها وكان ما تعرف من معانيها اتساع لسانها وأن
 فطرتهم أن يحاطب بالشئ منه عما تظاهر إرادته العام الظاهر ويستغنى
 بآوله عما تضمنه من آخره وعما تظاهر إرادته العام ويدخله الخاص فيستبدل
 على هذا ببعض ما خوطب به فيه وعما تظاهر إرادته الخاص وظاهر يعرف
 في سياقه أنه يراد به غير ظاهره وكل هذا موجود علمه في أول الكلام
 أو أوسطه أو آخره وتبدئ الشئ من كلامها تبين آخر لفظها فيه عن
 آخره وتبدئ الشئ من كلامها تبين آخر لفظها فيه عن أوله وتكلم
 بالشئ تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف بالإشارة ثم يكون هذا
 عندها من أعلى كلامها لا نفرا دأهل علمها به دون أهل جهالتها وتسمى الشئ
 الواحد بالأسماء الكثيرة ويسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكانت
 هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به وإن اختلفت
 أسباب معرفتهم معرفة واضحة عندها ومستنكرة عند غيرها فمن جهل هذا

من لسانها أو بلسانها أنزل الكتاب وحاتم السنة فتكلف القول في علمها
تسلف ما يجهل به نفسه ومن تسلف ما يجهل وما لم تثبت معرفته كانت موافقته
للصواب ان وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة والله أعلم وكان بخطائه غير
ممنور إذ نطق فيما لا يصحط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه

باب بيان ما نزل من الكتاب عام ما يراد به العام ويدخله الخصوص
وقال الشافعي قال الله جل ثناؤه الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل
وقال جل ثناؤه خلق السموات والارض وقال وما من دابة في الارض الا على
الله رزقها فهذا عام لا خاص فيه (قال الشافعي) فكل شيء من سماء وارض
وذى روج وشجر وغير ذلك فانه خلقه وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها
ومستودعها وقال الله ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان
يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه وهذا في معنى الآية التي
قبلها وانما أريد به من أطلق الجهاد من الرجال وايسر لاحد منهم أن يرغب
بنفسه عن نفس النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الجهاد أولم يطقه ففي هذه الآية
الخصوص والعموم وهذا في معنى الآية قبلها وقال جل ثناؤه والمستضعفين
من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية
الظالمة اهلها الآية (قال الشافعي) وهكذا قول الله جل ثناؤه حتى اذا أتيا
أهل قرية استطعما اهلها فأبوا أن يضيغوهما وفي هذه الآية دلالة والله أعلم
على انه لم يستطعما كل أهل القرية فهم في معناهما وفي القرية الظالم
اهلها خصوص لان كل أهل القرية لم يكن ظالما قد كان فيهم المسلم ولكنهم
كانوا فيها مكثورين وكانوا فيها الاقل (قال الشافعي) وفي القرآن نظائر
لهذا يكتفي بهذا ان شاء الله منها وفي السنة له نظائر موضوعة في مواضعها

(باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى
وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقال جل ثناؤه

كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر
 وقال جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا * (قال الشافعي) *
 فبين في كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص وأما العموم
 منهم ففي قوله تعالى أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل
 لتعارفوا فكل نفس خوطبت بهذا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقبله وبعده مخلوقة من ذكر وأنثى وكلها شعوب وقبائل والخاص منها في قول
 الله أن أكرمكم عند الله أتقاكم لأن التقوى انما تكون على من عقلها وكان
 من أهلها من البالغين من بنى آدم دون الخلقين من الدواب سواهم ودون
 المغلوبين على عقولهم منهم والاطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم فلا
 يجوز أن يوصف بالتقوى وخلافها إلا من عقلها وكان من أهلها أو خالفها
 فكان من غير أهلها * (قال الشافعي) * والكتاب يدل على ما وصفت وفي
 السنة دلالة عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن
 النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يبلغ والجنون حتى يفيق * (قال الشافعي) *
 وهكذا التنزيل في الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ومن
 بلغ ممن غلب على عقله ودون الحمض في أيام حمضهن

* (باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به الخاص) *

* (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه الذين قال لهم الناس ان الناس قد جعوا
 لكم فاحشوههم فزادهم ايمانا وقالوا احسبنا الله ونعم الوكيل * (قال الشافعي) * فاذا
 كان من مع رسول الله صل الله عليه وسلم ناسا غير من جع لهم من الناس وكان
 المخبرون لهم ناسا غير من جع لهم وغير من معه ممن جع عليه وكان الجماعة
 لهم ناسا فالدلالة في القرآن بينة بما وصفت من انه انما جع لهم بعض الناس
 دون بعض والعلم محيط ان لم يجمع لهم الناس كلهم ولم يخبرهم الناس كلهم ولم
 يكونوا هم الناس كلهم * (قال الشافعي) * ولكنه لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة

تفرو على جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كان صحافي لسان
العرب أن يقال الذين قال لهم الناس وإنما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر
ان الناس قسبوا الكيعنون المنصرفين عن أحد وانما هم جماعة غير كثير
من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم والخبرون للمجموع لهم غير
الطائفتين والاكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا
الخبرين وقال الله جل ثناؤه يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين
تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له وان يسلمهم الذباب شيئا
لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب **وقال الشافعي** **في** فخرج اللفظ
عام على الناس كلهم وبين عند أهل العلم لسان العرب منهم انه انما يراد
بهذا اللفظ العام الخارج بعض الناس دون بعض لانه لا يخاطب به اذا الامن
يدعو من دون الله الها آخر تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ولان فيه من
المؤمنين المغلوبين على عقولهم وغير البالغين من لا يدعوه معه الها **وقال**
الشافعي **في** وهذه في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان والآية قبلها
أوضح عند غير أهل العلم لكثرة الدلالات فيها **وقال الشافعي** **في** قال الله
جل ثناؤه ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس فالعلم يحيط ان شاء الله أن
الناس كلهم لم يحضر واعرفه في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورسول الله صلى الله عليه وسلم الخاطب بهذا ومن معه ولكن صحيح من
كلام العرب أن يقال أفيضوا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس
وقال الشافعي **في** وهذه الآية في مثل معنى الآية بيتين قبلها وهي عند العرب
سواء والآية الاولى أوضح عند من يجهل لسان العرب من الثانية والثانية
أوضح عندهم من الثالثة وليس يختلف عند العلماء من العرب وضوح هذه
الآيات مع الان أقل البيان عندها كاف من أكثره انما يريد السامع فهم
قول القائل فافل ما يفهمه به كاف عنده **وقال الشافعي** **في** وقال الله عز وجل
وقودها الناس والحجارة فدل كتاب الله على انه انما أراد وقودها بعض الناس

لقول الله جل ثناؤه ان الذين سبقتمهم منها الحسنى اولئك عنها مبغون

باب الصنف الذى يمين سياقه معناه

قال الشافعى * قال الله جل ثناؤه واسألهم عن القرية التى كانت

حاضرة البحر اذ يعدون فى السبت اذ تأتهم حينئذ يوم سبتهم شرطا ويوم

لا يسبتون لا تأتهم كذلك نبأوهم بما كانوا يفسقون قال الشافعى * فابتدأ

جل ثناؤه ذكر الامر بمسئلتهم عن القرية التى كانت حاضرة البحر فلما قال

اذ يعدون فى السبت الى آخر الآية دل على انه انما أراد أهل القرية لان

القرية لا تكون عادية ولا فسقة بالعدوان فى السبت ولا غيره وانه انما أراد

بالعدوان أهل القرية الذين أبلاهم بما كانوا يفسقون وقال وكصمصا من

قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعد ما قوما آخرين فلما أحسوا بأسنا اذاهم منها

يركضون قال الشافعى * وهذه الآية فى مثل معنى الآية قبلها قد ذكر

قسم القرية فلما ذكر أنها ظالمة بان السامع أن الظالم انما هو أهلها دون

منازلها التى لا تظلم ولما ذكر القوم المنشئين بعدها وذكر احسانهم للبائس

عند القسم أحاط العلم انه انما أحس البائس من يعرف البائس من الأدميين

باب الصنف الذى يدل لفظه على باطنه دون ظاهره

قال الشافعى * قال الله جل ثناؤه وهو يحكى قول اخوة يوسف لا يهيم وما

شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين واسأل القرية التى كافها والعبرانى

اقبلناهم او انا الصادقون قال الشافعى * فهذه الآية فى مثل معنى الآيات

قبلها لا تختلف عند أهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون أباهم بمسئلة أهل

القرية وأهل العبر لان القرية والعبر لا ينبثقان عن صدقهم

باب ما نزل عامدا لمقتضى السنة خاصة على أنه يراد به الخاص

قال الشافعى * قال الله جل ثناؤه ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس مما

ترك الى قوله فان كان له اخوة فلامه السدس وقال ولكم نصف ما ترك

ازواجكم الى قوله فلهم الثمن مما تركتم فأبان أن للوالدين وللأزواج ما سمي

في الحالات وكان عام الخرج قد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 أنه انما اراد به بعض الوالدين والمولودين والآية واج دون بعض وذلك أن
 يكون دين الوالدين والمولودين والزوجين واحدا ولا يكون الوارث منهما قاتلا
 ولا ملوكا وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين فابان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان الوصايا يقتصر بها على الثلث لا يتعدى ولا هـل الميراث الثلثان
 وأبان أن الدين قبل الوصايا والميراث وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل
 الدين دينهم ولولا دلالة السنة ثم اجماع الناس لم يكن ميراث الامن بعد وصية
 أو دين ولم تعد الوصية أن تكون مبدأة على الدين أو تكون والدين سواء
 * وقال الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى قولة
 الى الكعبين فقصد جل ثناؤه قصد القدمين بالغسل كما قصد الوجه واليدين
 فكان ظاهر هذه الآية أنه لا يجزئ في القدمين الا ما يجزئ في الوجه من الغسل
 أو الرأس من المسح وكان يحتمل أن يكون أريد بغسل القدمين أو مسحهما
 بعض المتوضئين دون بعض فلما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين
 وأمر به من أدخل رجليه في الخفين وهو كامل الطهارة دلت سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على أنه انما أريد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين
 دون بعض

باب

* قال الشافعي * قال الله جل ثناؤه والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
 جزاء بما كسبنا نكلام الله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يقطع في
 ثمر ولا كنز فدل ذلك على ان لا يقطع الامن سرق من حرز وبين أن لا يقطع
 الامن بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا * وقال الله جل ثناؤه الزانية والزاني
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فان آتين
 بغاشية فعليهـن نصف ما على المحصنات من العذاب فدل القرآن على أنه انما
 أراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء فلما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الثيب من الزناة ولم يجلده دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن

المراد بجدد المائة من الزناة الحمران البكران وعلى ان المراد بالقطع في السرقة
 من سرق من حوز وبانت سرقة ربع دينار دون غيرهما من لزمه اسم سرقة
 أو زنا * (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
 خمسة وللرسول ولذي القربى الآية فلما أعطى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بنى هاشم وبنى المطلب سهم ذى القربى دلت سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على أن ذال القربى الذين جعل الله لهم سهوا من الخمس بنو هاشم
 وبنو المطلب دون غيرهم وكل قربنى ذو قرابة وبنو عبد شمس مساوية بنى
 المطلب في القرابة وهم معا بنو أم وأب وان انفرد بعض بنى المطلب بولادة من
 بنى هاشم دونهم فلما لم يكن السهم لمن انفرد بالولادة من بنى المطلب دون من لم
 تصبه ولادة بنى هاشم منهم دل ذلك على انهم انما أعطوا خاصة دون غيرهم
 لقرابة حزم النسب مع كسوتهم معا مجتمعين في نصر النبي صلى الله عليه وسلم
 بالشعب وقبيله وبعده وما أراد الله بهم خاصة ولقد ولدت بنو هاشم في
 قريش فما أعطى أحد منهم بولادتهم من الخمس شيئا وبنو نوفل مساويتهم في
 حزم النسب وان انفردوا بأنهم بنو أم دونهم (قال الشافعي) * قال الله جل
 ثناؤه واعلموا انما غنمتم من شيء وان لله خمسة وللرسول الآية (قال الشافعي) *
 فلما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم السلب لقاتل في الاقبال دلت سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الغنيمة الخموسة في كتاب الله عز وجل غير
 السلب اذا كان السلب مغنوما في الاقبال دون الاسلاب المأخوذة في غير
 الاقبال وأن الاسلاب المأخوذة في غير الاقبال غنيمة تخمس مع ما سواها من
 الغنيمة بالسنة (قال الشافعي) * ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر
 قطعنا كل من لزمه اسم سرقة وضربنا مائة كل من زنى بكرا أو ثيبا وأعطينا
 سهم ذى القربى من بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم قرابة ثم خلاص ذلك
 الى طوائف من العرب لان له فيهم وشائج أرحام وخسنا السلب لانه من المغنم
 مع ما سواه من الغنيمة

باب بيان ما فرض الله في كتابه من اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم
وقال الشافعي وضع الله رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وفرضه وكتابه
الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه بما اقتضى من طاعته وحرم
من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به * فقال
جل ثناؤه وأمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خبير الحكم انما الله اله واحد
سبحانه أن يكون له ولد * وقال الله جل ثناؤه انما المؤمنون الذين آمنوا بالله
ورسوله واذا كانوا معاه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه فجعل كمال ابتداء
الايمان الذي ما سواه تبسح له الايمان بالله ثم برسوله معه فلو آمن عبده ولم يؤمن
برسوله لم يقع عليه اسم كمال الايمان أبدا حتى يؤمن برسوله صلى الله عليه وسلم
معه ~~وهو~~ كذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل من امتحنه للايمان
وقال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار
عن عمر بن المحكم قال أدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بجارة فقلت
يا رسول الله على رقبة أفاعتها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
أين الله فقالت في السماء فقال أنت رسول الله فقال اعنتها **وقال**
الشافعي وهو معاوية بن الحكم كذلك رواه غير مالك وأظن ما لا كراهه
الله لم يحفظ اسمه **وقال الشافعي** ففرض الله عز وجل على الناس اتباع وحيه
وسنن رسوله صلى الله عليه وسلم فقال في كتابه ربنا وبعث فيهم رسولا
منهم يتلو عليهم آياته ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم أنت العزيز
الحكيم وقال كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم
الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون وقال لقدمن الله على المؤمنين
اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب
والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين وقال وهو الذي بعث في الاميين
رسولا منهم الآية وقال واذا كررنا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب
والحكمة يعظكم به وقال وانزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن

تعلم وكان فضل الله عليك عظيما وقال ولذ كن ما يتلى في بيوتكن من القرآن
والحكمة الآية * (قال الشافعي) * قد صكر الله عز وجل الكتاب وقس
القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول
الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * وهذا يشبه ما قال
والله أعلم لان القرآن ذكر واتبعته الحكمة وذكر الله جل ثناؤه فتتبعه على خلقه
بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يحز والله أعلم أن يقال أن الحكمة ههنا الآية
رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك انها مقرونة مع كتاب الله وان الله افترض
طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتم على الناس اتباع امره فلا يجوز أن
يقال لقول انه فرض الكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وذلك لما وصفنا من أن الله جل ثناؤه جعل الايمان برسول الله صلى الله عليه وسلم
مقرونا بالايمان به وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مبينة عن الله عز وجل معنى
ما أراد ودليلا على خاصه وعامه ثم قرن الحكمة بها بكتابها واتبعها آياه ولم
يجعل هذا الا حتم خلقه غير رسول الله صلى الله عليه وسلم
باب فرض الله طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم مقرونة بطاعة الله

ومنذ كورة وحدها

وقال الشافعي * قال الله جل ثناؤه وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى
الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد
ضل ضلالا مبينا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول * (قال الشافعي) *
فقال بعض أهل العلم أولو الأمر أمراء سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم
وهكذا أخبرنا عدد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله أعلم لان من كان
حول مكة من العرب لم يكن يعرف اشارة وكانت تأنف أن تعطى بعضها بعضا
طاعة الامارة فلما دانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالطاعة لم تكن ترى
ذلك صلح لتفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأمر وأن يطيعوا أولى

الامر الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوقين طاعة مستثنى
فيها الله ورسوله عليهم فقال وان تنازعتم في شئ فردوه الى الله يعني ان اختلفتم في
شئ فارجعوا الى الشافعي في هذا ان شاء الله كما قال في أولى الامر الا انه يقول فان
تبايعتم في شئ يعني والله أعلم هم وامراءهم الذين أمروا بطاعتهم فردوه الى
الله والرسول يعني والله أعلم الى ما قال الله والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفوه
سألتم الرسول عنه اذا وصلتم اليه أو من وصل منه اليه لان ذلك الفرض
الذي لا منازعة لكم فيه لقول الله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى
الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم وقال الشافعي في ومن تنازع
من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم رد الامر الى قضاء الله ثم قضاء رسوله صلى
الله عليه وسلم وان لم يكن فيما تنازعوا فيه قضاء نصافيهما ولا في واحد منهما
ردوه قياسا على أحدهما كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل مع ما قال الله
في غير آية مثل هذا المعنى قال الله جل ثناؤه ومن يطع الله والرسول
فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
وحسن أولئك رفيقا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله

باب ما أمر الله جل ثناؤه من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في
وقال الشافعي في قال الله جل ثناؤه ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يدل الله
فوق أيديهم فمن نكث فانما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله
فسيؤتيه أجرا عظيما وقال الشافعي في قال الله ومن يطع الرسول فقد أطاع الله
واعلمهم ان يبعثهم رسوله صلى الله عليه وسلم ببعته وكذلك أعلمهم ان طاعته
طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في
أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال الشافعي في انزلت هذه الآية فيما
بلغنا والله أعلم في رجل خاصم الزبير في أرض ففرض النبي صلى الله عليه وسلم
بها الزبير وهذا القضاء سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحكام مخصوص
في القرآن قال الشافعي والقرآن يدل والله أعلم على ما وصفت لانه لو كان قضاء

بالقرآن كان حكما منصوصا بكتاب الله وأشبهه ان يكونوا اذالم يسلموا المحكم
 كتاب الله نصا غير مشكل الامر انهم ليسوا بمؤمنين اذ ردوا حكم التنزيل اذالم
 يسلموا له وقال جل ثناؤه لا تعجلوا دعاء الرسول بینهكم كدعاء بعضكم بعضا قد
 يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم
 فتنة أو يصيبهم عذاب الیم وقال واذ دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا
 فریق منهم معرضون وان يكن لهم الحق یا قوا اليه مذعنين الى قوله فأولئك
 هم الغائرون وقال الشافعی رحمه الله فاعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله لان الحكم بينهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سلوا المحكم النبي صلى الله عليه وسلم فائتمسكوا
 له بفرض الله وأنه أعلمهم أن حكمه حكمه على معنى افتراضه حكمه وما سبق
 في علمه جل ثناؤه من اسعاده اياه بعصمته وتوقيفه وما شهد به من هدايته
 واتباعه أمره فاحكم فرضه بالزام خلقه طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم واعلامهم
 انها طاعته فجمع لهم ان أعلمهم أن الفرض عليهم اتباع أمره وأمر رسوله صلى
 الله عليه وسلم معا وان طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم طاعته ثم أعلمهم أنه فرض
 على رسوله صلى الله عليه وسلم اتباع أمره جل ثناؤه

باب ما أبان الله خلقه من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى اليه وما شهد به
 به من اتباع ما أمر به ومن هداه وانه هاد لمن اتبعه

وقال الشافعی رحمه الله قال الله جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم یا أيها النبي اتق الله
 ولا تطع الكافرين والمنافقين ان الله كان عليهما حكیما واتبع ما يوحى اليك من
 ربك ان الله كان بما تعملون خبیرا وقال تعالى واتبع ما يوحى اليك من ربك
 لا اله الا هو وأعرض عن المشركين وقال ثم جاء لناك على شریعة من الامم فاتبعها
 ولا تتبع أهواء الذين لا یعلمون وقال الشافعی رحمه الله فاعلم الله رسوله صلى الله عليه
 وسلم هذبة عليه بما سبق في علمه من عصمته اياه من خلقه فقال یا أيها الرسول بلغ
 ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس

﴿قَالَ الشَّافِعِيُّ﴾ وشهد له جل ثناؤه بالعتق كما يحيا أمره به والهدى في نفسه
 وهداية من اتبعه فقال وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري
 ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا لنهدي به من نشاء من عبادنا وإنك
 لثمّ دى إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض
 وقال ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون
 إلا أنفسهم وما يضررونك من شيء وإنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك
 ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما ﴿قَالَ الشَّافِعِيُّ﴾ فإبان الله جل ثناؤه
 أن قد فرض على نبيه صلى الله عليه وسلم اتباع أمره وشهد له بالإلغ عنه وشهد
 به لنفسه ونحن نشهد له به تقر بالي الله بالإيمان به وتوسلا إليه بتصديق كلماته
 ﴿قَالَ الشَّافِعِيُّ﴾ أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد عن عمر بن أبي عمرو
 مولى الطالب عن الطالب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 ما تركت شيئا مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه إلا
 وقد نهيتكم عنه ﴿قَالَ الشَّافِعِيُّ﴾ وما أعلمنا الله مما سبق في عليه وحتم قضاءه
 الذي لا يرد من فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يمهوا به أن يضلوه فأعلمه
 أنهم لا يضررونه من شيء وفي شهادته له بأنه يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله
 والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكيده
 إياها في الآتي ذكرت ما أقام الله به المحجة على خلقه بالتسليم لحكم رسوله
 واتباع أمره ﴿قَالَ الشَّافِعِيُّ﴾ وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس لله
 فيه حكم فجحّم الله سنه وكذلك أخبرنا الله في قوله وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم
 ﴿قَالَ الشَّافِعِيُّ﴾ وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله وسن فيما
 ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن فقد ألزمتنا الله اتباعه وجعل في اتباعه
 طاعته وفي العزود عن اتباعه معصيته التي لم يذربها خلقا ولم يحجل له من
 اتباع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخرجا لما وصفت وما قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ﴿قَالَ الشَّافِعِيُّ﴾ أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا سالم أبو

النضر مولى عمر بن عبد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر
 من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه
 قال سفیان وحدثني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله مرسل
 قال الشافعي في الأريكة السرير قال الشافعي في وسن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مع كتاب الله وجهان أحدهما نص كتاب الله فاتبعه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كما أنزل الله والاخر جله بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه عن
 الله معنى ما أراد بالجملة وأوضح كيف فرضها إماما أم خاصا وكيف أراد أن يأتي
 به العباد وكلاهما اتبع فيه كتاب الله قال الشافعي في فلم أعلم من أهل العلم
 مخالفة في أن سنن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه فاجعوا منها على
 وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرعان أحدهما ما أنزل الله فيه نص كتاب فيين
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما نص الكتاب والاخر مثل ما أنزل الله فيه
 جملة كتاب فيين عن الله معنى ما أراد وهذا الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما
 والوجه الثالث ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس فيه نص كتاب فنهيم
 من قال جعل الله له بما افترض من طاعته ومسبوق في علمه من توقيفه لرضاء ان
 يسن فيما ليس له فيه نص كتاب ومنهم من قال لم يسن سنة قط الا ولها أصل في
 الكتاب كما كانت سنته لتبيين عبادة الصلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة
 وكذلك ما سن فيه من البيوع وغيرها من الشرائع لان الله قال لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربا حل وحرم فأنما بين فيه
 عن الله كما بين الصلاة ومنهم من قال بل جاءته به رسالة الله فأنبت سنته بفرض
 الله ومنهم من قال ألقى في روعه كل ما سن وسنته المحكمة التي ألقى في روعه
 عن الله عز وجل قال فكان ما ألقى في روعه سنته عن الله قال الشافعي في
 أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدناوردي عن عمر بن أبي عمرو مولى المطلب
 ابن حنطب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا

وقد أمرتكم بصلواتي على من أريد منكم من الله عليه الا وقد نهيتكم عنه الا وان الروح
 الامين قد أتى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فاجلوا في الطلب
 قال الشافعي رحمه الله فكان ما أتى في روعه سنته وهي الحسنة التي ذكرها
 الله عز وجل وما نزل به عليه كتاب فهو كتاب الله وكل جاءه من نعم الله جل
 ثناؤه كما أراد الله وكما جاء به النعم بجمعها النعمة وتفرق بانها في أمور بعضها
 غير بعض قال الشافعي رحمه الله ونسأل الله العصمة والتوفيق وأي هذا
 كان قد بين الله أنه فرض فيه طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجعل
 لاحد من خلقه عذرا بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأن قد جعل الله بالناس كلهم المحاجة اليه في دينهم وأقام عليهم حجة بما دلهم
 عليه من تعيين سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم معاني ما أراد الله بفرائضه في
 كتابه ليعلم من عرف منها ما وصفنا أن سنته صلى الله عليه وسلم اذا كانت سنة
 مبينة عن الله معني ما أراد الله من مفروضة فيما فيه كتاب يتلونه وفيما ليس فيه
 نص كتاب أحوى وهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله ثم حكم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بل هو لازم بكل حال * (قال الشافعي) * وكذلك قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في حديث أبي رافع الذي كتبتنا قبل هذا * (قال الشافعي) *
 وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب
 بعض ما يدل على جملة ما وصفنا منه ان شاء الله * (قال الشافعي) * فأول
 ما ابتدئ به من ذكر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ذكر كتاب الله ذكر
 الاستدلال بسنته ثم علم الناسخ والمنسوخ من كتاب الله ثم ذكر الفرائض
 المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ثم ذكر الفرائض المجمل
 التي أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل كيف هي وموافقتها
 ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام والعام الذي أراد به الخاص ثم ذكر
 سنته فيما ليس فيه نص كتاب

(باب ابتداء النسخ والمنسوخ)

﴿قال الشافعي﴾ ان الله جل ثناؤه خلق الخلق لما سبق في علمه عما اواد بخلقهم
 وبهم لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب وانزل عليهم الكتاب تبياناً
 لكل شيء وهدي ورحمة وقرض فيسه قرائض انبتوا و اخرى نسخها راحة لخلقهم
 بالتحقيق عنهم وبالتوسعة عليهم زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه وانا بهم
 على الانتهاء الى ما ائنت عليهم جنته والنجاة من عذابه فعمتهم رحمة فيما
 ائنت ونسخه له الحمد على نعمه ﴿قال الشافعي﴾ واما ان الله لهم انه انما نسخ
 ما نسخ من الكتاب بالكتاب وان السنة لا تكون فاسخة للكتاب وانما هي
 تبسح للكتاب بمثل ما نزل به نصاً ومفسرة معنى ما نزل الله منه جلاً * قال الله
 جل ثناؤه واذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن
 غير هذا او بدله قل ما يكون لي ان ابده من تلقاء نفسي ان اتبع الاما يوحى الى
 اتي اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم ﴿قال الشافعي﴾ فاحسب الله انه
 فرض على نبيه صلى الله عليه وسلم اتباع ما يوحى اليه ولم يجعل له تبيديله من
 تلقاء نفسه وفي قوله قل ما يكون لي ان ابده من تلقاء نفسي بيان ما وصفت من
 انه لا يسسخ كتاب الله الا كتابه كما كان المبتدئ لقرضه فهو المزيل المثبت لما
 يشاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لاحد من خلقه وكذلك قال يحو الله ما يشاء
 ويثبت وعنده ام الكتاب ﴿قال الشافعي﴾ وقد قال بعض اهل العلم في هذه
 الآية والله اعلم دلالة على ان الله جعل لرسوله صلى الله عليه وسلم ان يقول من
 تلقاء نفسه بتوقيفه فيما ينزل به كتاباً والله اعلم ﴿قال الشافعي﴾ وقد قيل
 في قول الله يحو الله ما يشاء يحو وفرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء * (قال
 الشافعي) * وهذا يشبه ما قيل والله اعلم وفي كتاب الله دلالة عليه * قال الله
 عز وجل ما ننسخ من آية او ننسخها انما نجيزها او ملناها فاحسب الله ان نسخ
 القرآن وتأخير انزاله لا يكون الا بقرآن مثله وقال واذا بد لنا آية مكان آية
 والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مغتر * (قال الشافعي) * وهكذا سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو أحدث الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر من فيه غير ما سن فيه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما أحدث الله إليه حتى يتبين للناس أن له سنة
فامسحة لاتي قبلها مما يخالفها وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم * (قال
الشافعي) * فان قال قائل فقد وجدنا الدلالة من القرآن على أن القرآن ينسخ
القرآن لأنه لا مثل للقرآن فأوجدنا ذلك في السنة * (قال الشافعي) * فيما
وصفت من فرض الله على الناس اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
دليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قبلت عن الله عز وجل
فمن اتبعها فبكتاب الله اتبعها ولا نجد خيرا الزمه الله خلقه تصايدنا الا كتابه
ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا كانت السنة كما وصفت لاشبه لها من قول
خلق من خلق الله لم يحز أن ينسخها الا مثلها ولا مثل لها غير سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم لان الله لم يجعل لآدمي بعده ما جعل له بل فرض الله على خلقه
اتباعه فالزمهم أمره فالخلق كلهم له تبع ولا يكون للتابع أن يخالف ما فرض
عليه اتباعه ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن
له خلافها ولم يقيم مقام أن ينسخ شيئا منها فان قال أفيجتمع أن يكون له سنة
مأثورة قد نسخت ولا تؤثر السنة التي نسختها فلا يجتمع هذا وكيف يجتمع أن
يؤثر ما وضع فرضه ويترك ما يلزم فرضه ولو جاز هذا خرجت عامة السنن
من أيدي الناس بأن يقولوا عليها منسوخة وليس ينسخ فرض أبدا الا
أثبت مكانه فرض كما نسخت قبلة بيت المقدس فأنبت مكانها الكعبة وكل
منسوخ في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا * فان قال قائل
هل ينسخ السنة بالقرآن * قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي صلى
الله عليه وسلم فيه سنة تبين أن سنته الاولى منسوخة بسنته الاخرى حتى تقوم
الحجة على الناس بان النبي ينسخ بمثله * (قال الشافعي) * فان قال قائل
ما الدليل على ما تقول مما وصفت فما وصفت من موضعه من الابانة عن الله
معنى ما أراد الله بفرائضه خاصا واما ما وصفت في كتابي هذا وانه لا يقول

أبد الشئ إلا بحكم الله ولو نسخ الله مما قال حكم السن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سخطه سنة ولو جاز أن يقال قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نسخ سخطه بالقرآن ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة الناسخة لجاز أن يقال فيما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيوع كلها قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه وأحل الله البيع وحرم الربا وفيمن رجم من الزناة قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخا لقول الله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي المسح على الخفين نسخت آية الوضوء المسح وجاز أن يقال لا يدرأ القطع عن سارق سرق من غير حوز وسرقته أقل من ربع دينار لقول الله والماسرق والسارقة فاقطعوا أيديهم إلا أن اسم السارقة يلزم من سرق قليلا أو كثيرا ومن حوز وغير حوز ومحذور كل حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يقال لعلمه لم يقله إذا لم يجده نصا مثل التنزيل وجاز رد السنن بهذين الوجهين فترك كل سنة معها كتاب جلدته يحتمل سنته أن توافقه وهي لا تكون أبدا لا موافقة له وإذا احتمل اللفظ فيما روي عنه خلافا للفظ في التنزيل بوجه أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في اللفظ في التنزيل بوجه وإن كان محتملا أن يخالفه من وجه وكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تدل على خلاف هذا القول وموافقة ما قلنا وكتاب الله الذي يشتمل به من العمى وفيه الدلالة على موضع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتاب الله جل ثناؤه ودينه واتباعه له وقيامه بتبيينه عن الله عز وجل باب النامح والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه * (قال الشافعي) * كان مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله تعالى أنزل فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال يا أيها المزمحل قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم تخف هذا في السورة معه فقال ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه ومائة من الذين معك والله يقدّر الليل والنهار علم أن لن تحصوه

فتاب عليكم فاقروا ما تيسر منه واقبلوا الصلاة وآتوا الزكاة ﴿قال الشافعي﴾
 وماذا قرأ الله بعد أمره بقيام الليل نصفه الا قليلا والزيادة عليه فقال أدنى من
 ثلثي الليل ونصفه وثلاثة وطائفة من الذين معك تخفف فقال علم أن سيكون
 منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون
 يقاتلون في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه فكان بيننا في كتاب الله نسخ قيام
 الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة على النصف بقول الله فاقروا
 ما تيسر منه ﴿قال الشافعي﴾ ثم احتمل قول الله فاقروا ما تيسر منه معنيين
 أحدهما أن يكون فرضا ثابتا لانه أزيل به فرض غيره والاخر أن يكون
 فرضا منسوخا أزيل به غيره كما أزيل به غيره وذلك لقول الله جل ثناؤه ومن
 الليل فتهجد به نافلة لك الآية فاحتمل قوله ومن الليل فتهجد به نافلة لك
 أن يتهجد بغير الذي فرض عليه مما تيسر منه ﴿قال الشافعي﴾ فكان الواجب
 طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تدل على أن لا واجب من الصلاة الا الخمس فصرنا الى ان الواجب
 الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله
 عز وجل فتهجد به نافلة لك وانما ناسخة لقيام الليل ونصفه وثلاثة وما تيسر
 فلنا نحب لا حدث ترك أن يتهجد بما يسهره الله عليه من كتابه ومصليابه وكيفما
 أكره فهو أحب لنا ﴿قال الشافعي﴾ * أخبرنا مالك بن أنس عن عمه أبي
 سهيل بن مالك عن أبيه انه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء عرابي من أهل نجد
 فأتى الرأس يسمع دوى صوته ولا تفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن
 الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم واليلة فقال
 هل على غيرها قال لا الا أن تطوع قال ودكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صيام شهر رمضان فقال هل على غيره قال لا الا أن تطوع فادبر الرجل وهو
 يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أقطع ان صدق * ﴿قال الشافعي﴾ * وروى عبادة بن الصامت عن النبي صلى

الله عليه وسلم انه قال خمس صلوات كتبهن الله على خلقه فمن جامعهن لم يضيع
 منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد ان يدخله الجنة
 ﴿باب فرض الصلوات الذي دل عليه الكتاب ثم السنة على من يزول عنه
 بالعدو على من لا تكتب عليه صلاته بالمعصية﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه ويسألونك عن الحيض قل هو اذى
 فاعزلوا النساء في الحيض ولا يقر بهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من
 حيث أمركم الله ﴿قال الشافعي﴾ افترض الله الطهارة على المصلي في الوضوء
 والغسل من الجنابة فلم يكن لغیر طاهر صلاة ولما ذكر الله الحيض فأمر باعتزال
 النساء فيه حتى يطهرن فاذا تطهرن أتبن استدلنا على أن تطهرن بالماء بعد
 زوال الحيض لان الماء موجود في المحالات كلها في المحضر فلا يكون للحائض
 طهارة الا بالماء بعد زوال الحيض اذا كان موجودا لان الله تبارك وتعالى
 انما ذكر التطهر بعد أن يطهرن وظهرهن بعد زوال الحيض في كتاب الله
 تعالى ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا مالك عن
 عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وذ كرت احرامها مع النبي صلى الله
 عليه وسلم وأنها حاضت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت
 ولا تصلي حتى تطهر ﴿قال الشافعي﴾ واستدلنا بهذا على ان الله انما أراد
 بفرض الصلاة من اذا توضأ أو اغتسل طهر فاما الحائض فلا تطهر بواحد منهما
 وكان الحيض شبه خلق فيهما لم يتخلبه على نفسها فتكون عاصية به فزال عنها
 فرض الصلاة أيام حيضها فلم يكن عليها قضاء ما تركت منه في الوقت الذي
 يزول عنها فيه فرضها ﴿قال الشافعي﴾ وقلنا في المغني عليه والمغلوب على
 عقله بالعارض من أمر الله الذي لا جنابة له فيه قياسا على الحائض ان الصلاة
 عنه مرفوعة لانه لا يعقلها مادام في المحال التي لا يعقل فيها ﴿قال الشافعي﴾ وكان
 عامافي أهل العلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة وعاما
 انها أمرت بقضاء الصوم ففرقنا بين الفرضين استدلالا بما وصفت من نقص

أهل العلم واجماعهم فكان الصوم مغفرا فالصلاة في ان للمسافر تأخيرها عن
 شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة السفر وكان الصوم شهرا
 من اثني عشر شهرا وكان في احد عشر شهرا خليا من فرض الصوم ولم يكن
 احدهم من الرجال مطيقا بالفعل للصلاة خليا من الصلاة في السكر **وقال**
الشافعي * قال الله جل ثناؤه ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا
 ما تقولون ولا جنبا الآية **وقال الشافعي** * فقال بعض أهل العلم نزلت هذه
 الآية قبل تحريم الخمر **وقال الشافعي** * فدل القرآن والله أعلم على ان لا صلاة
 لسكران حتى يعلم ما يقول اذ بدأ بنهيها عن الصلاة وذكر معه الجنب فلم يخلف
 أهل العلم أن لا صلاة لجنب حتى يتطهر * **(قال الشافعي)** * وان كان نهى
 السكران عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منهيها
 عنه بانه عاص من وجهين أحدهما أن يصلي في الحال التي هو فيها منهى
 والاخر ان يشرب المحرم * **(قال الشافعي)** * والصلاة قول وعمل وامساك
 فاذا لم يعقل القول والعمل والامساك ولم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزئ عنه
 وعليه اذا أفاق القضاء * **(قال الشافعي)** * ويغارق المغلوب على عقله بامر الله
 الذي لا حيلة له فيه السكران لانه أدخل نفسه في السكر فيكون على السكران
 القضاء دون المغلوب على عقله بالعارض الذي لم يجتلبه على نفسه فيكون عاصيا
 باحتلابه * **(قال الشافعي)** * ووجه الله جل ثناؤه رسوله صلى الله عليه وسلم
 للقبلة في الصلاة الى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبل تسخيرها
 استقبالا غيرها ثم نسخ الله جل ثناؤه قبلة بيت المقدس ووجهه الى البيت
 الحرام فلا يحل لاحد استقبال بيت المقدس أبدا مكتوبة ولا يحل له أن
 يستقبل غير البيت الحرام **وقال الشافعي** * وكل كان حقا في وقته فكان
 التوجه الى بيت المقدس أيام وجه الله اليه نبيه صلى الله عليه وسلم حقا ثم
 نسخته فصار الحق في التوجه الى البيت الحرام أبدا لا يحل استقبال غيره في
 مكتوبة الا في بعض الخوف أو نافلة في سفر استدل بالكتاب والسنة * **(قال)**

(الشافعي) * وهذا كل ما نسخ الله ومعنى نسخ ترك فرضه كان حقا في وقته
 وتركه كان حقا في وقته اذا نسخ الله جل ثناؤه فيكون من أدرك فرضه مطيعا
 به ويتركه ومن لم يدرك فرضه مطيعا باتباع الفرض الناسخ له * قال الله
 جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك
 قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم
 شطره الآية * (قال الشافعي) * فان قال قائل فآين الدلالة على انهم حولوا الى
 قبلة بعد قبلة ففي قول الله جل ثناؤه سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن
 قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
 * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر
 قال بينما الناس بعبادة في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها
 وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة * (قال الشافعي) * أخبرنا
 مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول صلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا فحويت المقدس
 ثم حولت القبلة قبل بدر بشهرين * (قال الشافعي) * والاستدلال بالكتاب
 في صلاة الخوف قول الله جل ثناؤه فان خفتم فرجالا أو ركباناً وليس لأحد
 المسكوبة أن يصرى راكبا الا في خوف ولم يذكر الله أن يتوجه للقبلة وروى
 ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال في روايته فان كان
 خوفا أشد من ذلك صلاوا رجلا أو ركباناً مستقبلي القبلة وغيره مستقبليها * (قال
 الشافعي) * وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم النافلة في السفر على راحلته
 أينما توجهت به حفظ ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما
 وكان لا يصلي المكتوبة مسافرا الا بالارض متوجها للقبلة * (قال الشافعي) *
 أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن مراحة عن
 جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته موجهة

به قبل المشرق في غزوة بني أنمار * (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه
 يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون
 يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الغامن الذين كفروا بانهم قوم
 لا يفقهون ثم ايان في كتابه انه وضع عنهم ان يقوم الواحد بقتال العشرة
 وأثبت عليهم ان يقوم الواحد بقتال الاثنين فقال الا ان خفف الله عنكم
 وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم
 ألف يغلبوا ألفين باذن الله والله مع الصابرين * (قال الشافعي) * أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لما نزلت هذه الآية
 ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين كتب عليهم ان لا يفر العشرون
 من المائتين فانزل الله الآية الا ان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن
 منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين فكتب ان لا يفر المائة من المائتين * قال
 الشافعي * وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله وقد بين الله هذا في الآية
 وليست تحتاج الى تفسير * (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه واللاقي يأتى
 الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن
 في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا والذان يأتينها منكم
 فآذوهن ما وان تابا واصلحا فعرضوا عنهم ما ان الله كان توابا رحيم * قال
 الشافعي * ثم نسخ الله الحبس والاذى في كتابه فقال الزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة جلدة * قال الشافعي * فدللت السنة على ان جلد المائة
 للزانيين البكرين * قال الشافعي * أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن
 يونس بن عبيد عن الحسن بن عباد بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة
 وتغريب عام والتيب بالتيب جلد مائة والرجم * قال الشافعي * وأخبرنا
 الثقة من أهل العلم عن يونس بن عبيد عن الحسن بن حطان بن عبد الله
 الرقاشي عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم منسلة * (قال

(الشافعي) * فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جلد المسائة ثابت
 على البكرين المحمرين ومنسوخ عن الثيبين وأن الرجم ثابت على الثيبين
 المحمرين * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله
 ابن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لرجل في ابنه وزني على ابنك جلد مائة وتعريب عام * (قال الشافعي) *
 أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر
 بالبكر جلد مائة وتعريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أول ما نزل
 فسمع به الحبس والأذى عن الزانيين فلما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما عز أولم يجلدوا وأمر أن يسأل أن يغدو على امرأة الأسلمي فإن اعترفت رجمها دل على
 نصح الجلد عن الزانيين المحمرين الثيبين وثبت الرجم عليهم ما لأن كل شيء أبدي
 بعد أول فهو آخر * (قال الشافعي) * ودل كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على أن الزانيين المملوكين خارجان من هذا المعنى * قال الله جل
 ثناؤه في المملوكين وإذا أحسن فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات
 من العذاب والنصف لا يكون إلا من الجلد الذي يتبعه فاما الرجم الذي
 فيه قتل فلا نصف له لأن المرجوم قسيوت في أول حجر يرمى به فلا يزد عليه
 ويرمي بالناف أو أكثر فيزد حتى يموت فلا يكون له نصف محدود أبدا ولا محدود
 موقتة بلا اتلاف نفس والاتلاف غير موقت بعد ضرب أو تحدي يد قطع وكل
 هدم معروف ولا نصف للرجم معروف * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد
 الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال
 إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو
 بضعير قال ابن شهاب لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة والضعير المجمل * قال
 الشافعي * وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمة أحدكم فتيين
 زانها فليجلدها ولم يقل يبرجها ولم يختلف المسلمون في أن لا رجم على مملوك في

الزنا ﴿قال الشافعي﴾ واحصان الامة اسلامها ﴿قال الشافعي﴾ وانما قلنا هذا استدلالا بالسنة واجماع أكثر أهل العلم ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ انت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها ولم يقل محصنة كانت أو غير محصنة استدلالنا على ان الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحصين على ان قول الله في الاماء فاذا أحصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب اذا أسلن لا اذا نكحن فأصبن بالنكاح ولا اذا اعتقن وان لم يصبن ﴿فان قال قائل﴾ أراك توقع الاحصان على معان مختلفة قليل نعم جاع الاحصان أن يكون دون التحصين مانع من تناول المحرم فالاسلام مانع وكذلك الحرية مانعة وكذلك الزوج والاصابة مانع وكذلك الحبس في البيوت مانع وكل مانع أحصن ﴿قال الله جل ثناؤه وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم وقال لا يقا تلونكم جميعا الا في قرى محصنة يعني ممنوعة﴾ ﴿قال الشافعي﴾ وآخر الكلام وأوله يدلان على أن معنى الاحصان المذكور عام في موضح دون غيره اذا الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحصين بالحبس والعفاف وهذه الاسماء التي يجمعها اسم الاحصان

﴿باب الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والاجماع﴾

﴿قال الشافعي﴾ * قال الله جل ثناؤه كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقر بين بالمعروف وحقا على المتقين ﴿قال الشافعي﴾ * وقال الله جل ثناؤه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لاز واجهم متاعا الى الحول غيراخراج وان خرجن فلا جناح عليكم الاية ﴿قال الشافعي﴾ * وأنزل الله جل ثناؤه ميراث الوالدين ومن ورث بهنهما ومعهما من الاقربين وميراث الزوج عن زوجته والزوجة من زوجها ﴿قال الشافعي﴾ * فكانت الايتان محتملتين لان تثبت الوصية للوالدين والاقر بين والوصية للزوجة والميراث مع الوصايا فائفاً خذون بالميراث والوصايا ومحتملة بان تكون

المواريت ناسخة لأوصية يا **﴿قال الشافعي﴾** قلما احتملت الايمان ما وصفتها كل
 على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله عز وجل فلما لم يجدوا له نصافي كتاب
 الله ملبوه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان وجدوه فيما قبلوا عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبوله مما افترض من ملاحته **﴿قال الشافعي﴾**
 ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قريش
 وغيرهم لا يحتجونه في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث
 ولا يقتل مؤمن بكافر ويأترونه عن حفظوا عنه من لقوا من أهل العلم
 بالمغازي فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الأمور من نقل
 واحد عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجمعين **﴿قال الشافعي﴾**
 وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبت به أهل الحديث فيه أن بعض رجاله
 مجهولون ورويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعا وانما قبلناه كما وصفنا
 من نقل أهل العلم بالمغازي واجماع العامة عليه وان كما قد ذكرنا الحديث
 فيه واعتمدنا على حديث أهل المغازي عاما واجماع الناس **﴿قال الشافعي﴾**
 أخبرنا سليمان بن عبيدة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا وصية لوارث **﴿قال الشافعي﴾** فاستدل لنا بما وصفت من نقل
 عامة أهل المغازي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا وصية لوارث على أن
 المواريت ناسخة لأوصية لوالدين والزوجة مع الجبر المنقطع عن النبي صلى
 الله عليه وسلم واجماع العامة على القول به **﴿قال الشافعي﴾** وكذلك قول
 أكثر العامة أن الوصية للأقربين منسوخة زائل فرضها إذا كانوا وارثين
 فبالميراث وان كانوا غير وارثين فليس يفرض أن يوصى لهم إلا أن طأوسا وفليلا
 معه قالوا نخت الوصية لوالدين وثبتت للقرابة غير الوارثين فمن أوصى لغير
 قرابة لم تجز **﴿قال الشافعي﴾** قلما احتملت الاية ما ذهب اليه طأوس من
 أن الوصية للقرابة ثابتة اذ لم تكن في خبر أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا وصية لوارث وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على

بخلاف ما قال طاووس في الآية أو موافقته فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حكم في ستة مجلوكين كانوا الرجل لامل له غيرهم فأعتقهم عند الموت فجزأهم
 النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة * (قال
 الشافعي) * أخبرنا بذلك عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي
 المهلب عن عمر ابن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث * (قال
 الشافعي) * فكانت دلالة السنة في حديث عمران بن الحصين بينة ثابتة بان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل عتقهم في المرض إذا مات المعتق في المرض
 وصية * (قال الشافعي) * والذي أعتقهم رجل من العرب والعرب في الغنائم من
 لا قرابة بينه وبينه من الجهم فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم لهم الوصية فدل
 ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين لأنهم ليسوا
 بقرابة للمعتق ودل ذلك على أن لا وصية لميت إلا في ثلث ماله ودل على أن يرد
 ما جاور الثلث في الوصية ودل على إبطال الاستسعاء واثبات القسم والقرعة
 فبطلت الوصية للوالدين لأنهما وارثان وثبت ميراثهما ومن أوصى له الميت
 من قرابة وغيرهم جازت الوصية إذا لم يكن وارثا وأوصى إلى الوصي لقرابته
 * (قال الشافعي) * وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غير هذا مفرق في مواضعه في
 كتاب أحكام القرآن وإنما وصفت منه جلا يستدل به على ما كان في مثل
 معناها ورأيت أنها كافية في الأصل مما سككت عنه وأسأل الله العصمة والتوفيق
 * (قال الشافعي) * وأتبع ما كتبت منها علم الفرائض التي أنزلها الله
 مفسرات وجلا وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها وفيها يعلم من علم هذا
 من علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من كتابه
 ودينه وأهل دينه ويعلمون أن اتباع أمره طاعة الله وأن سنته تبع له كتاب الله
 فيما أنزل وأنها لا تتخالف كتاب الله أبدا ويعلم من فهم هذا الكتاب أن البيان
 يكون من وجوه لا من وجه واحد يجمعها أنها عند أهل العلم بينة غير مشبهة
 البيان وعند من يقصر علمه مختلفة البيان

باب الفرائض التي أنزلها الله عز وجل نصا

قال الشافعي رحمه الله جل ثناؤه والذين يرثون الموصيات ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فأجلدوهم ثمانين جلدة قال الشافعي رحمه الله الموصيات ههنا البوالغ
المحرائر وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لمعان مختلفة وقال الذين
يرثون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادتهم أربعة
شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من
الكاذبين ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربعة شهادات بالله أنه من الكاذبين
والخامسة أن غضب الله عليهم أن كان من الصادقين قال الشافعي رحمه الله فلما فرق
الله بين حكم الزوج والقاذف سواء فقد القاذف سواء إلا أن يأتي بأربعة شهداء
على ما قال وأخرج الزوج بالله لعان من المحمد ذلك على أن قذفه الموصيات
الذين أريدوا بالجلد قذفه المحرائر البوالغ غير الازواج وفي هذا دليل على
ما وصفت من أن القرآن عر في يكون منه ظاهره طاماً وهو يراد به الخاص
لأن واحدة من الآيتين نخت الاخترى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم
الله به فيفرق بينهما حيث فرق الله ويجمعان حيث جمع الله فإذا التعن الزوج
خرج من المحمد كما يخرج الاخذون بالشهود وإذا لم يلتعن وزوجته حرة بالغة
حد قال الشافعي رحمه الله وفي الجعلا في وزوجته أنزلت آية اللعان فلا عن النبي
صلى الله عليه وسلم بينهما فحكي اللعان بينهما سهل بن سعد الساعدي
وحكاة ابن عباس وحكي ابن عمر حضور اللعان عند النبي صلى الله عليه وسلم فحكا
حكي منهم واحد كيف كان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في أمرهما باللعان وقد
حكوا معاً أحكاماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليست نصافي القرآن منها
تفرقهم بين المتلاعنين ونفيه الولد وقوله أن جاءت به كذا فهو وللذي يتهمه به
بجاءت به على تلك الصفة وقال أن أمره لمين لولا ما حكم الله وحكي ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال عند الخامسة قفوه فانها موجبة قال الشافعي رحمه الله
واستدل لنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج اليه من الحديث ويدعون بعض

ما يحتاج اليه منه واولاده ان يحكى من ذلك كيف لاعن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بينهما الا علمنا بان احدا قرأ كتاب الله يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما الاعن كما انزل الله فاكتموا يا ابناء الله اللعان بالعدد والشهادة لكل واحد
 منهم ما دون حكاية لغز رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لاعن بينهما **قال**
الشافعي **في** كتاب الله غاية الكفاية من اللعان وعدده **قال الشافعي** **في** ثم
 حكى بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفرقة بينهما كما وصفت وقد
 وصفنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله قبل هذا **قال**
الشافعي **في** وقال الله جل ثناؤه كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
 لعلكم تتقون اياما معدودات وقال **في** شهد منكم الشهر فليصمه **قال الشافعي**
 ثم بين اى شهر هو فقال شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن هدى للناس
 وبينات من الهدى والفرقان **في** شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
 او على سفر فعدة من ايام آخر **قال الشافعي** **في** فاعلمت اخدام من اهل العلم
 بالحديث قبلنا تكلف ان يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشهر
 المفروض صومه شهر رمضان الذى بين شعبان وشوال لمعرفتهم بشهر رمضان
 من الشهور واكتفى منهم بان الله جل ثناؤه فرضه وقد تكلفوا حفظ صومه
 في السفر وفطره وتكلفوا كيف قضاؤه وما أشبه هذا مما ليس فيه نص
 كتاب ولا علمت اخدام من غير اهل العلم احتاج الى المسئلة عن شهر رمضان اى
 شهر هو ولا اهل هو واجب أم لا **قال الشافعي** **في** وهو كما انزل الله عز وجل
 من جل فرائضه في ان عليهم صلالة وزكاة وجماع على من أطاقه وتحريم الرنا
 والقتل وما أشبه هذا **قال الشافعي** **في** وقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذا سنن ليست نصا في القرآن أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله
 معنى ما أراد بها وتكلم المسلمون في أشياء من قروعه لم يسن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فيها سنة منصوصة منها قول الله عز وجل في الزوج يطلق امرأته
 التطليقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها

فلا جناح عليه ما ان تراجموا قال الشافعي رحمه الله فاحتمل قوله حتى تشكح زوجا
غيره أن يتزوجها زوجها غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق الى من خوطب به
انها اذا عقلت عليها عقدة النكاح فقد نكحت واحتمل حتى يصيها زوج
غيره لان اسم النكاح يقع بالاصابة ويقع بالعقد معها فلما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لامرأة طلقها زوجها ثلاثا ونكحها بعده رجل لا تحلين له
حتى تدوق عسلته ويدوق عسلتك يعني يصيبك زوج غيره والاصابة النكاح
فان قال قائل وادكر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرت قيل له أخبرنا
سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم ان امرأة رفاة القرظي جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
ان رفاة طلقني فبت طلاقي وان عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل
هدية الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أتريدين ان
ترجعي الى رفاة لا حتى تدوق عسلته ويدوق عسلتك قال الشافعي رحمه الله
فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احلال الله اياها للزوج المطلق ثلاثا بعد
زوج بالنكاح اذا كان مع النكاح اصابة من الزوج

باب الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها
قال الشافعي رحمه الله قال الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا
فاطهروا وقال ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا فان اصاب طهارة الجنب
الغسل دون الوضوء قال الشافعي رحمه الله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الوضوء كما أنزل الله فغسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجله
الى الكعبين قال الشافعي رحمه الله أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة
قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه انه قال لعبد الله
ابن زيد وهو وجد عمرو بن يحيى هل تستطيع ان تريني كيف كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله بن زيد نعم قدما وضوء فأفرغ على
 يديه فغسل يديه مرتين مرتين ثم تيمم واستنشق ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم
 غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح برأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدا
 بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه حتى رجع ثم ردهما إلى المكان الذي بدا
 منه ثم غسل رجليه **وقال الشافعي** **﴿**فكان ظاهر قول الله عز وجل فأغسلوا
 وجوهكم وأيديكم إلى المرافق أقل ما يقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحتمل أكثر
 من مرة فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر
 القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل واحتمل أكثر من ذلك وسنه مرتين
 وثلاثا فلما سئله مرة استدللنا على أنه لو كانت مرة لا تجزئ منه لم يتوضأ مرة ويصلي
 وإن ما جاوز مرة اختيار لا فرض في الوضوء لا يجزئ أقل منه **وقال الشافعي** **﴿**
 وهذا مثل ما ذكرت من الفرائض قبله لو ترك الحديث فيه استغنى فيه
 بالكتاب وحين حكى الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله تعالى
وقال الشافعي **﴿**ولعلمهم أحكوا الحديث فيه لأن أكثرنا توضأ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فأرادوا أن الوضوء ثلاثا اختيار لا أنه واجب
 لا يجزئ أقل منه ولما ذكر في أن من توضأ وضوءا هذا وكان ثلاثا ثم صلى
 ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء
 وكانت الزيادة فيه نافلة **وقال الشافعي** **﴿**وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن
 يكونا مغسولا إليهما ولا يكونان مغسولين ولعلمهم حكوا الحديث إبانة لهذا
 أيضا وأشباه الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين **وقال الشافعي** **﴿**فهذا
 بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا وفيما قبله ومستغنى فيه بفرضه
 بالقرآن عند أهل العلم ومختلفان عند غيرهم **وقال الشافعي** **﴿**وسئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء
 كرضوء الصلاة ثم الغسل فكذلك أحيينان تفعل **﴿**قال الشافعي **﴿**ولم أعلم

مخالفاً لحفظات عنه من أهل العلم في أنه كيف ما جاء بغسل وأتى على الاستسباح
اجزأه وإن اختار واغيره لأن الفرض الغسل فيه ولم يحدد تحديد الوضوء
(قال الشافعي) وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجب منه الوضوء
وما الجنابة التي يجب بها الغسل إذا لم يكن بعض ذلك منصوصاً في الكتاب
(باب ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه انما أريد به

الخاص

(قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم
في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو
يرثها إن لم يكن لها ولد وقال للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون
وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً
وقال ولا يورثه نسك واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له
ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم
يكن لهن ولد وإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين
بها أو دين وقال ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد
فلهن الثلث مما تركتم من بعد وصية يوصون بها أو دين مع أي الموارث
كلها (قال الشافعي) * فمدت السنة على أن الله انما أراد من سمي له
الموارث من الأنسوة والأخوات والولد والأقارب والوالدين والأزواج
وجميع من سمي له فريضة في كتابه خاصاً من سمي وذلك أن يجتمع دين
الوارث والموروث فلا يختلغان ويكونان من أهل الإسلام أو من له عقد من
المسلمين من به على دمه وماله أو يكونان من المشركين في توارثان بالشرك
(قال الشافعي) * الشرك كله شيء واحد يرث النصراقي من اليه ودي
واليه ودي من الجوسى الأمر تدفانه لا يرث ولا يرث وماله في (قال
الشافعي) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن شهاب عن علي بن
حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم * (قال الشافعي) * وان يكون
الوارث والموروث حرين مع الاسلام * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان بن
عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع * (قال
الشافعي) * فلما كان بيننا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك
مالا وان ماله ملك العبد فإما يملكه لسيده وان اسم الماله له انما هو إضافة
اليه لانه في يديه لا أنه ماله له ولا يكون ماله كاله وهو لا يملك نفسه وهو
مملوك يباع ويوهب ويورث فكان الله جل ثناؤه انما نقل ميراث ملك
الموتى الى الاحياء فلكوا ممتلكا كان الموتى مال كين وان كان العبد أباً أو غيره
من سميت له فريضة فكان لو أعطيها ملكها سيده عليه لم يكن السيد بأبي
الميت ولا وارثا سميت له فريضة فكان لو أعطينا العبد بانه أب انما أعطينا
السيد المذني لا فريضة له فو رثا غير من ورثه الله فلم نورث عبد الما وصفت
ولا أحد الم تجميع فيه الحرية والاسلام والبراعة من القتل حتى لا يكون قاتلا
* (قال الشافعي) * وذلك أنه روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن
شعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء * (قال الشافعي) *
فلم نورث قاتلا من قتل وكان أخف حال القاتل عدا أن يبيع الميراث عقوبة مع
تعريض سخط الله ان يمنع ميراث من عصي الله بالقتل * (قال الشافعي) * وما
وصفت من أن لا يرث المسلم الا المسلم الحر غير قاتل عدا ما لا اختلاف فيه بين
أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا غيره * (قال الشافعي) * وفي إجماعهم
على ما وصفتنا من هذا حاجة يلزمهم ان لا يفرقوا في شيء من سنن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لان سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قامت هذا المقام فيما
لله فيه فرض منصوص فدل على أنه على بعض من لزمه اسم ذلك الفرض
دون بعض كانت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما سن النبي صلى الله
عليه وسلم فيما ليس لله فيه حكم منصوص هكذا فأولى أن لا يشك عالم في لزومها

وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله صلى الله عليه وسلم لا تختلف وانها تجري على مثال واحد * (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا * (قال الشافعي) * ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع عراض بها المتبايعان فحرمت مثل الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ومثل الذهب بالورق أحدهما نقد والاخر نسفة وما كان في معنى هذا مما ليس في التبايع به مخاطرة ولا امر يجهله البائع ولا المشتري فدللت السنة على أن الله جل ثناؤه أراد باحلال البيع ما لم يحرم منه دون ما حرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع سوى هذا سنن منها العبد يباع وقد دلس البائع للمشتري بعيب فلم يشتري رده وله الخراج بضمانه ومنها أن من باع عبداً له مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ومنها أن من باع فخلقه أدبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع لزم الناس الأخذ بها بما ألزمهم الله من الانتهاء إلى أمره في باب جل الفرائض التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف فرضها على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم

* (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً وقالوا أقموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً * (قال الشافعي) * فاحكم الله فرضه في كتابه في الصلاة والزكاة والحج وبين كيف فرضه على لسان نبيه فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عدد الصلوات المفروضات خمس وأخبر أن عدد الظهر والعصر والعشاء في الحضرة أربع أربع أربع وعدة المغرب ثلاث ودة الصبح ركعتان وسن فيها كلها قراءة وسن أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح وأن الخافضة بالقراءة في الظهر والعصر وسن أن الغرض في الدخول في كل صلاة

بكبيرة والخروج منها بتسليم وأنه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم
سجدتين بعد الركوع وما سوى هذا من حدودها وسن في صلاة السفر قصر
كل ما كان أربعاً من الصلوات إن شاء المسافر وأثبت المغرب والصبح على
حالهما في الحضر والسفر وانها كلها إلى القبلة مسافراً كان أو مقيماً إلا في حال
من الخوف واحدة وسن أن النوافل في مثل حالها لا تحل الا بطهور ولا تجوز
الا بقرأة وما تجوز به المكتوبات من السجود والركوع واستقبال القبلة
في الحضر وفي الأرض وفي السفر وإن لراكب أن يصلي في السفر المناقلة حيثما
توجهت به دابته * (قال الشافعي) * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب
عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في غزوة بني النضير كان يصلي على راحلته متوجهاً قبل المشرق * (قال
الشافعي) * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر بن
عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم يمشي معناه لا أدري أسماء بني النضير
أوقال صلى في سفره * (قال الشافعي) * وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في صلاة العباد والاستسقاء سنة الصلوات في عدد الركوع والسجود وسن
في صلاة الكسوف فزاد فيها ركعة على عدد ركوع الصلوات فجعل في كل
ركعة ركعتين * (قال الشافعي) * وأخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن
عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرنا مالك
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله فذكر عن عائشة وابن عباس في هذه الأحاديث صلاة النبي صلى
الله عليه وسلم بلفظ مختلف واجتمع في حديثهم ما عايناه من صلاة
الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين * (قال الشافعي) * وقال الله جل ثناؤه
في الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً فبين رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الله ثلاث المواقيت وصى الصلوات لوقتها فوصى يوم الأحزاب

فلم يقدر على الصلاة في وقتها فأخبرها العذر حتى صلى الظهر والعصر والمغرب
والعشاء في مقام واحد * (قال الشافعي) * أخبرنا محمد بن اسماعيل بن أبي
فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن
أبيه قال حبسنا يوم النخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل
حتى كفينا وذلك قول الله جل ثناؤه وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا
عزيزا قال فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأفاقره فأقام الظهر فصلاها
فأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام
المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا قال وذلك
قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف فإن خفتم فرجالا أو ركباناً * (قال الشافعي) *
فبين أبو سعيد أن ذلك قبل أن يغفل الله على النبي صلى الله عليه وسلم الآية التي
ذكرت فيها صلاة الخوف فرجالا أو ركباناً * (قال الشافعي) * والآية التي ذكر
فيها صلاة الخوف قول الله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن
تقصرُوا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا أن الكافرين كانوا
لكم عدوا مبينا وقال وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم
معك وليأخذوا أسلحتهم وإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة
أخرى لم يصلوا فليصلوا معك * (قال الشافعي) * وأخبرنا مالك بن أنس عن يزيد
ابن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن أبي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
الخوف يوم ذات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين
معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصلى وجاء العدو وجاءت
الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا فاتموا
لانفسهم ثم سلم بهم * (قال الشافعي) * وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص
يذكر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه
خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث يزيد بن رومان
* (قال الشافعي) * وفي هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سن سنة فأحدث الله إليه في تلك السنة بها
 أو أخرجا إلى سنة منها سن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تقوم الحجة على
 الناس بها حتى يكونوا أغصاروا من سنته إلى سنته التي بعدها * (قال
 الشافعي) * ففسخ الله عز وجل تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن يصلوها
 كما أنزل الله جل ثناؤه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها ونسخ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سنته في تأخيرها بفرض الله في كتابه ثم بسنته صلاحها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها كما وصفت * (قال الشافعي) * وأخبرنا
 مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر صلاة
 الخوف فقال إن كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجلا أو رجلا مستقبلي القبلة
 وغير مستقبليها * (قال الشافعي) * وأخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري
 عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه ولم يشك أنه عن أبيه
 وأنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * فدللت
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من أن القبلة في المكتوبة على
 فرضها أبدا إلا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها وذلك عند المسايغة
 والهرب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة وثبتت السنة في هذا أن
 لا تبرك الصلاة في وقتها كيفما أكنت المصلي

باب في الزكاة

* (قال الشافعي) * قال الله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال الله
 والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة وقال فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم
 ساهون الذين هم براؤون ويمنعون المساعون * فقال بعض أهل العلم هي الزكاة
 المفروضة * (قال الشافعي) * وقال الله جل ثناؤه خذ من أموالهم صدقة
 تطهرهم وتزكيهم بها * (قال الشافعي) * فكان مخرج الآية عاما على
 الأموال وكان يحتمل أن يكون على بعض الأموال دون بعض فدللت السنة
 على أن الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال أصنافا منه المشايمة

وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الابل والعنم والبقر وأمر فيما بلغنا بالاختد
 من البقر خاصة دون الماشية سواها ثم أخذ منها بعدد مختلف كما قضاه الله على
 لسانه فكانت للناس ماشية من خيل وجر وبغال وغيرها فلما لم يأخذ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم منها شيئاً وسن أن ليس في الخيل صدقة استدل لنا
 على أن الصدقة فيما أخذ منها وأخبرنا بالاختد منه دون غيره * (قال الشافعي) *
 وكان للناس زرع وغراس فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من النخل
 والعنب الزكاة بخرص غير مختلف ما أخذ منهم ما أخذ منه مائة العشر إذا
 سقيا سماء أو عين ونصف العشر إذا سقي بالغرب * (قال الشافعي) * وقد أخذ
 بعض أهل العلم من الزيتون قياساً على النخل والعنب * (قال الشافعي) * ولم
 يزل للناس غراس غير النخيل والعنب والزيتون كثير من الحوز واللوز والتين
 وغيره فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيئاً ولم يأمر بالاختد منه
 استدل لنا على أن الله قرض الصدقة فيما كان من غراس في بعض الغراس
 دون بعض * (قال الشافعي) * وزرع الناس الحنطة والشعير والذرة وأصنافاً
 سواها فحفظنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأخذ من الحنطة والشعير
 والذرة وأخذ من كان قبلنا من الدخن والسلت والعسل والارز والعسل
 هي حبة عندهم وكل ما أنبته الناس وجمعه قوتاً خبزاً أو عصيدة أو سويقاً
 وأدماً مثل الحمص والقطاني فهي تصلح أن تكون خبزاً أو سويقاً وأدماً تبعاً
 لمن مضى وقياساً على ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منه الصدقة
 وكان في معنى ما أخذ منه النبي صلى الله عليه وسلم لأن الناس أنبتوه ليقوتوا
 * (قال الشافعي) * وكان للناس نبات غير فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ولا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم علمناه ولم يكن في معنى
 ما أخذ منه وذلك مثل الثعالب (١) والاشبيوش والسكربرة وحب العصفروما أشبهه
 فلم يكن فيه زكاة فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض * (قال
 الشافعي) * وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورك صدقة وأخذ

(١) الثعالب هو الرثاد والاشبيوش هو بر القطونا هـ من هامش الأصل

المسلمون في الذهب بعده صدقة اما يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغنا
 واما قياسا على ان الذهب والورق تقد الناس الذي ا كثره وأجازوه اثنا
 على ما يتبايعون به في البلدان قبل الاسلام وبعده ﴿قال الشافعي﴾ وللناس
 تبر غير من نحاس وحديد ورصاص فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا أحد بعده زكاة تركاه اتباعا بتركه وانه لا يجوز أن يقاس بالذهب
 والورق اللذين هما الثمن عاما في البلدان على غيرهما لانه في غير معناهما
 لازكاة فيه ويصلح أن يشترى بالذهب والورق غيرهما من التبر الى أجل
 معلوم بوزن معلوم ﴿قال الشافعي﴾ وكان الياقوت والزبرجد أكثر ثمن
 الذهب والورق فلما لم يأخذ منهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمر بالاخذ
 منهما ولا من بعده علمناه وكانا مال الخاصة وما لا يقوم به على أحد من شيء
 استملكه الناس لانه غير نقد لم يؤخذ منهما ﴿قال الشافعي﴾ ثم كان ما نقلت
 العامة عن العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زكاة الماشية والتقد
 أنه أخذها في كل سنة مرة ﴿قال الشافعي﴾ وقال الله جل ثناؤه وآتوا
 حقه يوم حصاده فسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ مما فيه زكاة من
 نبات الارض الغراس وغيره على حكم الله جل ثناؤه يوم يحصد لا وقت له غيره
 ﴿قال الشافعي﴾ وسن في الركاز الخمس فدل على انه يوم يؤخذ لا وقت له غيره
 * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب
 وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال وفي الركاز الخمس * (قال الشافعي) * ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن
 ان الاموال كلها سواء وأن الزكاة في جميعها الا في بعضها دون بعض * (قال
 الشافعي) * وفرض الله جل ثناؤه الحج على من يجد السبيل فذكر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ان السبيل الزاد والراحلة وأخبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه وما سن وما يتقى المحرم من لبس
 الثياب والطيب وأعمال الحج سواء من عرفقة والمزدلفة والرمي والحلاق

والطواف وما سوى ذلك * (قال الشافعي) * فلأن أمرالم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله إلا ما وصفنا مما شئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه معنى ما أنزل الله جلة وأنه إنما استدرك ما وصفت من فرض الله الأعمال وما يحل وما يحرم وما يدخل به فيه ويخرج منه ومواقفته وما سكت عنه سوى ذلك من أعماله قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قامت هذا المقام مع فرض الله في كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبدا واستدل أنه لا يخالف له سنة أبدا كتاب الله وإن سنته وإن لم يكن فيها نص كتاب لازمة بما وعفت من هذا مع ما ذكرت في سواء مما فرض الله من طاعة رسوله ووجب عليه أن يعلم أن الله لم يجعل هذا الخلق غير رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يجعل قول كل أحد وفعله أبدا تبع الكتاب الله ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يعلم أن عالما أن روى عنه قولا يخالف فيه شيئا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ولو علم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخالفها وانتقل عن قوله إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم إن شاء الله وإن لم يفعل كان غير موسع له فكيف والمحجج في مثل هذا الله قائمة على خلقه بما فرض من طاعته النبي صلى الله عليه وسلم وأبان من موضعه الذي وضعه به من وجهه ودينه وأهل دينه * (قال الشافعي) * قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأجمال أجلهن أن يضعن حملهن * (قال الشافعي) * وقال بعض أهل العلم قد أوجب الله على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا وذكر أن أجل الحمل أن تضع حملها فإذا جاءت أن تكون حاملا متوفى عنها أتت بالعدتين معا كما أجدها في كل فرضين جاء لعلها أتت بهما معا * (قال الشافعي) * قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسبعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بأيام قد حلت فتزويج ذلك هذا على أن

البعدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالاقراء والشهو رانما أر يديه من لاجل به
 من النساء وأن الحمل اذا كان فالعدة سواء ساقطة قال الله حوت عليكم أمهاتكم
 وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وأمهاتكم
 اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي
 في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح
 عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد
 ساف ان الله كان عفورا رحيمًا والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم
 كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم الآية **وقال**
الشافعي * فاحتملت الآية معنيين أحدهما أن مسمى الله من النساء محرما
 يحرم وما سكت عنه جلال بالصمت عنه ولقول الله وأحل لكم ما وراء ذلكم
 وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان ينفى الآية ان تحريم الجمع
 لمعنى غير تحريم الامهات فكان مسمى الله حلالا حلالا ومسمى حراما حراما وما
 نهى عن الجمع بينه من الاختين كما نهى عنه وكان في نهيه عن الجمع بينهما
 دليل على انه انما حرم الجمع وان كل واحدة منهما على الانفراد حلال في الاصل
 وما سواه من من الامهات والبنات والعلمات والحالات محرمات في الاصل
 فكان معنى قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم من مسمى تحريمه في الاصل ومن هو
 في مثل حاله بالرضاع أن ينكحوهن بالوجه الذي أحل به النكاح
 فان قال قائل بما دل على هذا قيل فان النساء المباحات لا يحل أن ينكح
 منهن أكثر من أربع ولونكح خامسة فصح النكاح ولا يحل منهن واحدة الا
 بنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى
 قول الله جل ثناؤه وأحل لكم ما وراء ذلكم بالوجه الذي أحل به النكاح وعلى
 الشرط الذي أحله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأة لا يحرم عليه نكاح
 عمته ولا خالتها بكل حال كما حرم الله أمهات النساء بكل حال فثبت كون العمة
 والحالة داخليتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحله به كما يحل له نكاح امرأة

اذا فارق رابعة وكانت العمرة اذا فارق وقت السنة اخرجها حلت **وقال الشافعي** **﴿**
 وقال الله للنبي صلى الله عليه وسلم قل لا اجد قريبا اوحى الى محرم ما على طاعم
 بطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجس او فسقا اهل
 لغير الله به **﴿** وقال الشافعي **﴿** فاحتملت الآية معنيين أحدهما ان لا يحرم
 على طاعم بطعمه أبدا الا ما استثنى الله وهذا المعنى الذي اذا واجهه رجل
 مخاطبا به كان الذي سبق اليه انه لا يحرم غير ما سمى الله محرما وما كان هكذا
 فهو والذي يقول له أظهر المعاني وأعمها وأغلبها والذي لو احتملت الآية معاني
 سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به الا أن تأتي سنة للنبي صلى
 الله عليه وسلم تدل على معنى غيره مما تحتمله الآية فنقول هذا معنى ما أراد الله
 جل ثناؤه **﴿** (قال الشافعي) **﴿** ولا يقال بخاص في كتاب الله ولا سنة لا بدلالة
 فيها أوفى واحدة منهما ولا يقال لخاص حتى يكون الآية تحتمل أن يكون
 أريد بها ذلك الخاص فاما ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لم تحتمل الآية
 ويحتمل قول الله جل ثناؤه قل لا اجد قريبا اوحى الى محرم ما على طاعم بطعمه
 من شيء سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه دون غيره ويحتمل مما كنتم
 تأكلون وهذا أولى معانيه به استدلالا بالسنة عليه دون غيره **﴿** وقال الشافعي **﴿**
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أبي ادريس الحولاني عن أبي ثعلبة
 الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع **﴿** وقال
 الشافعي **﴿** وأخبرنا مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان
 الحضرمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من
 السباع حرام **﴿** وقال الشافعي **﴿** قال الله والذين يتوفون منكم ويذرون
 أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا فاذا بلغن اجلهن فلا جناح
 عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والآية فذكر الله ان على المتوفى عنهن عدة
 وانهن اذا بلغن اجلهن ان يفعلن في أنفسهن بالمعروف ولم يذكر شيئا تجتنبه في
 العدة **﴿** (قال الشافعي) **﴿** وكان ظاهر الآية ان تمسك المعتدة في العدة عن

الازواج فقط مع اقامتها في بيتها بالكتاب وكانت تحتل ان تمسك عن الازواج وان يكون عليها في الامساك عن الازواج امساك من غيره مما كان مباحا لها قبل العدة من طيب وزينة وغيرها فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعتدة من الوفاة الامساك عن الطيب وغيره كان عليها الامساك عن الطيب وغيره ففرض السنة والامساك عن الازواج والسكنى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة * (قال الشافعي) * واحتملت السنة في هذا الموضع ما احتملت في غيره من أن تكون السنة بينت عن الله تعالى كيف امساكها كما بينت الصلاة والزكاة والحج واحتملت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي سن فيما ليس فيه نص حكم الله عز وجل

باب العلل في الاحاديث

وقال الشافعي رحمه الله قال لي قائل فانا نجد من الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث مثلها في القرآن نصا واخرى في القرآن مثلها جملته وفي الاحاديث مثلها متناهيا كثر مما في القرآن واخرى ليس منها في القرآن شيء واخرى متفقة واخرى مختلفة واخرى ناسخة ومنسوخة واخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ واخرى ليس فيها نهى النبي صلى الله عليه وسلم فتقولون ما نهى عنه حرام واخرى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى فتقولون نهى وامره على الاختيار لا على التحريم ثم نجدكم تذهبون الى بعض المختلفة من الاحاديث دون بعض ونجدكم تقيسون على بعض حديثه ثم يختلف قياسكم عليها وتركون بعضها فلا تقيسون عليه فاجتهدكم في القياس وتركه ثم تفرقون بعد ذلك من يترك من حديثه الشيء ويأخذ بمثل الذي ترك أو أضعف اسنادا منه وقال الشافعي رحمه الله قلت له كل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله من سنة فلهي موافقة كتاب الله في النص بمثله وفي الجملة بالتعيين عن الله والتعيين يكون أكثر تفسيراً من الجملة وما سن مما ليس فيه نص كتاب الله فبفرض الله طاعته عامة في أمره انبعث

(وأما النسخة والمنسوخة) من حديثه فهي كما نسخ الله المحكم من كتابه
 بالمحكم وكذلك غيره من كتابه عامة في أمره فكذلك سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تسع بسنته وذكرته بعض ما كتبت في كتابي قبل هذا من إيضاح
 ما وصفت وأما المختلفة التي لا دلالة على أنها نسخة ولا أنها منسوخة فكل أمره
 متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي اللسان
 والدار فقد يقول القول عامير يديه العام وبها مير يديه الخاص كما وصفت
 لك في كتاب الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هذا ويسئل عن
 الشيء فيجيب على قدر المسئلة ويؤدى الخبر عنه الخبر منقضا والخبر مختصرا
 والخبر فيأتي ببعض معناه دون بعض ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك
 جوابه ولم يدرك المسئلة فيدله على حقيقة الجواب بعرفته السبب الذي يخرج
 عليه الجواب ويسن في الشيء بسنته وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بعض
 السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سن فيهما ويسن سنة في نص
 معناه بعض فيحفظها حافظ آخر ويسن في معنى يخالفه في معنى ويجمعه في
 معنى سنة غيرهما لاختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فاذا أدى كل ما
 حفظه رأه بعض السامعين اختلافا وليس منه شيء مختلف ويسن بلفظ مخرجه
 عام جملة بتحريم شيء أو تحليه له ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم
 يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ولكل هذا نظير فيما كتبتنا من جل أحكام
 الله ويسن السنة ثم ينسخها بسنته ولم ندع أن يبين رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كل ما نسخ من سنته بسنته ولكن ربما ذهب على الذي سمع من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ فحفظ أحدهما دون
 الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم الآخر وليس يذهب ذلك على
 عامتهم حتى لا يكون فيهم موجودا إذا طلب وكل ما كان كما وصفت أمضى على
 ما سنه صلى الله عليه وسلم وفرق بين ما فرق بينه منه وكانت طاعته في تشعيبه
 على ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة واحدة وأحبه منه ولم يقل ما فرق

بين كذا وكذا لان قول ما قرق بين كذا وكذا فيما قرق بينه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يعدو ان يكون جهلا مما قاله أو ارتبا بأشرا من الجهل وليس
 فيه إلا طاعة الله باتباعه ومالم يوجد فيه إلا الاختلاف فلا يعدو ان يكون
 لم يحتفظ متقصيا كما وصفت قبل هذا فبعد مختلفا ويغيب عنا من سبب تبيينه
 ما علمنا في غيره أو وهما من محدث ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم شيئا مختلفا
 فكشفناه أو وجدنا له وجهها يحتمل به ان لا يكون مختلفا وان يكون داخلا
 في الوجوه التي وصفت لك أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت
 الحديث فلا يكون الحديثان اللذان نسما الى الاختلاف متكافئين فنصير
 الى الاثبات من الحديثين أو يكون على الاثبات منهما دلالة من كتاب الله أو
 سنة نبه صلى الله عليه وسلم والشواهد التي وصفنا قبل هذا فنصير الى الذي هو
 أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم نجد عنه حديثين مختلفين الا وهما مخرج
 أو على أحدهما دلالة باحدهما وصفنا اما بما وافقته كتاب الله أو غيره من سنة أو
 بعض الدلائل وفانتهى عنه صلى الله عليه وسلم فهو على التحريم حتى يأتي دلالة
 عنه صلى الله عليه وسلم على انه أراد به غير التحريم قال الشافعي رحمه الله
 على سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصله وجهان ثم يتفرع في أحدهما
 وجوه قال وما هما قلت ان الله تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى
 الله عليه وسلم عما سبق في قضائه أن يتعبد بهم به وكما شاء لا معقب لحكمه فيما
 تعبد بهم به مما دلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي له تعبد بهم
 به أو وجدوه في الخبر عنه ولم ينزل في شيء في مثل المعنى الذي له تعبد خلقه
 فأوجب على أهل العلم ان يسلكوه سبيل السنة اذا كان في معناها وهذا
 الذي يتفرع تقررا كثيرا والوجه الثاني في ان يكون أحل لهم شيئا بجملة
 وحرم منه شيئا بعينه فيحلون الحلال بالجملة ويحرمون الشيء بعينه ولا يقيسون
 عليه الا على أقل المحرم لان الاكثر منه حلال والقياس على الاكثر أولى ان
 يقاس عليه من الأقل وكذلك ان حرم جملة واحدة وأحل بعضها وكذلك ان

فرض شيئاً وخص رسول الله صلى الله عليه وسلم التخفيف في بعضه **وقال**
 الشافعي **في** وأما القياس فأنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والأثر
وقال الشافعي في وأما أن نخالف حديثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتاً
 عنه فارجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله وليس ذلك لأحد ولكن
 قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول يخالفها إلا أنه قد يدخلها وقد يغفل
 المرء ويخطئ في التأويل **وقال الشافعي في** فقال لي قائل قتل لي كل صنف مما
 وصفت مثلاً تجمع لي فيه الأيتان على ما سألت عنه بأمر ولا تكثر علي فأنساه
 وأبدأ بالناسخ والمنسوخ من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كرمها
 شيئاً مما معه القرآن وإن كررت بعض ما ذكرت **وقال الشافعي في** فقلت له كان أول
 ما فرض الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في القبلة أن يستقبل ببيت
 المقدس للصلاة فكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلي إلا
 إليها في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما نسخ الله
 قبلة بيت المقدس ووجه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس إلى الكعبة
 كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل بالمكوبة في غير حال من
 الخوف غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبداً وكل كان حقاً في وقته
 بيت المقدس من حين استقبله النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن حول عنه
 الحق في القبلة ثم البيت الحرام المحقق في القبلة إلى يوم القيامة وهكذا كل
 منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم **وقال الشافعي في** وهذا مع
 إيمانه لك الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل لك على أن النبي صلى
 الله عليه وسلم إذا سن سنة حوله الله جل ثناؤه عنها إلى غيرها سن أخرى يصير
 إليها الناس بعد ذلك حوله عنها لئلا يذهب على عامتهم الناسخ فيثبتون على
 على المنسوخ ولئلا يشبهه على أحد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن
 فيكون في الكتاب شيء يراه بعض من جهل اللسان أو العلم وقع السنة مع
 الكتاب وأبانتها معانيه أن الكتاب ينسخ السنة **وقال الشافعي في** وقال أفيمكن

أن تخالف السنة في هذا الكتاب قلت لا وذلك ان الله جل ثناؤه أقام على خلقه
 الحجة من وجهين أصلهما في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم
 بفرضه في كتابه اتباعها فلا يجوز أن يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة
 لازمة فتدسخ ولا يبين ناسخها وانما يعرف الناسخ بالآخر من الامرين وأكثر
 الناسخ في كتاب الله انما عرف بدلالة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا
 كانت السنة تدل على ناسخ القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن ان
 تدسخ السنة بقرآن الا حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القرآن سنة
 تدسخ سنته الاولى لتذهب الشبهة على من أقام الله عليه الحجة من خلقه قال
 أفرأيت لو قال قائل حيث وجدت القرآن ظاهرا عاموا وجدت سنة تتحمل ان
 تبس عن القرآن وتحملي ان تكون بخلاف ظاهره علمت أن السنة منسوخة
 بالقرآن قال الشافعي رحمه الله قلت له لا يقول هذا عالم قال ولم قلت اذا كان الله
 فرض على نبيه اتباع ما أنزل اليه وشهد له بالهدى وفرض على الناس طاعته
 وكان اللسان كلوصفت قبل هذا محتملا للعاني وأن يكون كتاب الله ينزل عاما يراد
 به الخاص وخصاير ابدية العام وفرض اجلة وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام لم تكن سنة لتخالف كتاب الله ولا تكون
 السنة الا تبعا لكتاب الله بمثل تنزيله أو مبينة معني ما أراد الله وهي بكل حال
 متبعة كتاب الله قال أفتوجدني الحجة بما قلت في القرآن فذكرت له بعض
 ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من ان الله جل ثناؤه فرض الصلاة
 والزكاة والحج فبين رسول الله كيف الصلاة وعددها ومواقبها وسننها وفي
 كم الزكاة من المال وما يسقط عنه من المال ويثبت عليه ووقتها وكيف عمل
 الحج وما يختلف فيه ويباح فالود كرت له قول الله جل ثناؤه والسارق
 والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
 جلدة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سن القطع على من بلغت سرقة
 ربع دينار فصاعدا والجلد على المحرمين البكرين البالغين دون اثنين

المحررين والمباشرين دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الله أهدى بها
 الخاص من الزناة والسراق وان كان مخرج الكلام عاما في الظاهر غير
 السراق والزناة فقال فهذا عندي كما وصفت أفتجد حجة على من روى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عنى فأعرضوه على كتاب الله فأوافقه
 فأنافقته وما خالفه فلم أدله **وقال الشافعى** **رحمته** فقلت له ما روى هذا أحد ثبت
 حديثه فى شيء صغير ولا كبير فيقال لنا كيف أثبتتم حديث من روى هذا فى شيء
 وهذه أيضا رواية مقطعة عن رجل مجهول ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية فى
 شيء قال فهل عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية فيما قلتم فقلت له نعم أخبرنا
 سفيان بن عيينة قال أخبرني سالم أبو النصر أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث
 عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه
 الأمر من امرئ مما أمرت به ونهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا فى كتاب الله
 اتبعناه **وقال الشافعى** **رحمته** فقد ضيق رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس
 أن يردوا أمره بفرض الله عليهم اتباع أمره صلى الله عليه وسلم **وقال الشافعى** **رحمته**
 فقال وابن لى جـ لا أجمع لك أهل العلم أو أكثرهم عليهم امن سنة مع كتاب الله
 يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليلا على أن الكتاب خاص وان كان ظاهره
 عاما فقلت له بعض ما سمعته منى حكيت فى كتابى هذا قال فأعذبه شـ ما
 قلت قال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الى قوله كتاب الله عليكم
 وأحل لكم ما وراء ذلكم **وقال الشافعى** **رحمته** فذكر الله من حرم ثم قال وأحل
 لكم ما وراء ذلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وخالها
 وبين المرأة وعمتها فلم أعلم مخالفا فى اتباعه فكانت فيه دلائل دلالة على
 أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ولكنها
 مبينة عامه وخاصه ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد فلان لم أحدا
 رواه من وجه يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه مرة فقال أفيحتمل
 أن يكون هذا الحديث عندك خلافا لشي من ظاهر الكتاب فقلت لا ولا

غيره قال فامعنى قول الله عز وجل حرمت عليكم امهاتكم فقد ذكر التحريم ثم قال
وأحل لكم ما وراء ذلكم قلت ذكر تحريم من هو حرام بكل حال مثل الام والبنات
والاخت والعمة والخالة وبنات الاخ وبنات الاخت وذ كراهته من حرم بكل
حال من النسب والرضاع وذ كرم من حرم المجمع بينه وكان أصل كل واحدة
منهم مباحا على الانفراد وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم يعنى بالمال التى أحلها
به ألا ترى الى قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم يعنى ما أحل به لان واحدة من
النساء حلال بغير نكاح صحيح ولانه يجوز نكاح حامية على أربع ولا جمع
بين اختين ولا غير ذلك مما نهى عنه **وقال الشافعى** وذ كرت له فرض الله
فى الوضوء ومسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين وما صار اليه أكثر أهل
العلم من قبول المسح فقال **أبو جعفر المسح** شيأ من القرآن * قات لا تخالفه سنة
بمال قال فما وجهه * قات له لما قال الله اقم الى الصلاة فاغسلوا الاية دلت
السنة على ان كل من كان على طهارة عالم يحدث فقام الى الصلاة لم يكن عليه هذا
الفرض فكذلك دلت السنة على ان فرض غسل القدمين انما هو على
المتوضئ لا خفى عليه لبعدهما كامل الطهارة وذ كرت له تحريم النبي صلى الله
عليه وسلم كل ذى ناب من السباع **وقد قال الله جل ثناؤه** قل لأجد فيما أوحى
الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة او دما مسفوحا الآية ثم سئى
ما حرم فقال فامعنى هذا * قلنا معناه قل لا جد فيما أوحى الى محرما مما كنتم
تأكلون الا ان يكون ميتة وما ذكر بعدها فاما ما ذكرتم انكم تعدوه من
الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تستحلون الا ما سئى الله ودلت السنة على انه
انما حرم عليكم منه ما كنتم تحرمون **ولقول الله جل ثناؤه** ويحل لهم الطيبات
ويحرم عليهم الخبائث **وقال الشافعى** وذ كرت له قول الله جل ثناؤه
وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل اذ أن
تكون تجارة عن تراض منكم ثم حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعها منها
الدنانير بالدرهم الى أجل وغيرها فحرمها المسلمون بتحريم رسول الله صلى الله

عليه وسلم وليس هذا ولا غيره خلافا لكتاب الله قال محمد بن علي بن هذيل أبا جرح
منه وأخضره (قال الشافعي) * فقلت له لما كان في كتاب الله دلالة على أن
الله قد وضع رسوله صلى الله عليه وسلم لموضع الأمانة عنه وفرض على خلقه
اتباع أمره فقال وأحل الله البيع وحرم الربا فانما يهني أحل الله البيع إذا
كان على غير ما نهى الله عنه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
وكذلك قول الله وأحل لكم ما وراء ذلك من الحلال به من النكاح وملاك اليمين
في كتابه لأنه أباحه بكل وجه وهذا كلام عربي (قال الشافعي) * وقلت له
لو جاز أن يترك سنة مما ذهب إليه من جهل مكان السنن من الكتاب وجاز ترك
ما وصفنا من المسح على الخفين وأباحة كل ما لم يهزم اسم بيعه وأحلل أن يجتمع بين
المرأة وعمتها وأختها وأباحة كل ذي ناب من السباع وغير ذلك ولجاز أن يقال سن
النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقطع من لم تباع سرقته ربع دينار فصاعدا قبل
التنزيل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فمن لم يهزم اسم سرقة
قطع ولجاز أن يقال انما سن النبي صلى الله عليه وسلم الرجم على الثيب حتى
نزلت عليه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فيجلد البكر
والثيب ولا ترجمه وأن يقال في البيوع التي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم انما حرمها قبل التنزيل فلما نزلت وأحل الله البيع وحرم الربا كانت
حلالا والراي أن يكون للرجل على الرجل الدين فيجلد فيقضى أو تربي
فيؤخر عنه ويرزقه في ماله وأشبهه لهذا كثيرة (قال الشافعي) * فن قال هذا
القول كان معطلا لعامة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا القول جهل ممن
قاله قال أجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وصفت ومن خالف ما قلت
فها فقد جمع الجهل بالسنة والخطأ في الكلام فيما يجهل قال فاذكر سنة
نعمت بسنة سوى هذا قال فقلت له السنن الناسخة والمنسوخة مفارقة في
مواضعها وإن رددت طالت قال فيمكن في منها بعضها واذكر محنة صرايينا (قال
الشافعي) * فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن

عروبن حزم من عبدة الله بن واقد بن عبد الله بن حجر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر قد كرت ذلك لعمرة ابنة عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول دف فاس من أهل البادية حضرة الأضحية في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ادخروا الثلث وتصدقوا بما بقي قالت فلما كان بعد ذلك قيل يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم يحملون منها الودك ويتخذون منها الأسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك أو كما قالوا يا رسول الله نهيت عن أمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما نهيتكم من أجل الدافعة التي دفت حضرة الأضحية فكمكوا وتصدقوا وادخروا قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال شهدت العبد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسمعت يقول لا يأكلن أحدكم من لحم نسكه بعد ثلاث قال الشافعي رحمه الله وأخبرني الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد ثلاث قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك يقول ما أتذبح ما شاء الله من ضحايانا ثم نترود بقيتها إلى البصرة قال الشافعي رحمه الله فهذه الأحاديث تجمع معاني منها أن حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن أمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وحديث عبد الله بن واقد متفقان عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ما دلالة على أن عليا سمع النهي من النبي صلى الله عليه وسلم وإن النهي بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على أن الرخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لم تبلغ عليا ولا عبد الله بن واقد ولو بلغت الرخصة ما حدثا بالنهي والنهي منسوخ وترك الرخصة والرخصة ناسخة والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم ناسخه وقول أنس بن مالك كأنه يخط بلحوم الضحايا بالبصرة بحيث لا أن يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها

فتزود بالرخصة ولم يجمع نهياً أو سمع الرخصة والنهي فمكان النهي منسوخاً فلم
يذكره فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع
شيئاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول فيه بما سمع
حتى يعلم غيره قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلما حدثت عائشة عن النبي صلى الله عليه
وسلم بالنهي عن امساك المحرم الضحايا بعد ثلاث ثم بالرخصة فيها بعد النهي وأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أنه إنما نهى عن امساك المحرم الضحايا بعد
ثلاث للدافعة كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره وسبب التحريم والاحلال
فيه حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان على من علمه أن يصبر
إليه قال الشافعي رحمه الله تعالى: وحديث عائشة من أي شيء ما يوجد في الناس والمنسوخ
من السنن وهذا يدل على أن بعض الحديث مختصر فيحفظ بعضه دون بعض
فيحفظ منه شيئاً كان أولاً ولا يحفظ آخره ولا يحفظ أولاً
فيؤدي كل ما حفظ فالرخصة بعدها في الامساك والا كل والصدقة من المحرم
الضحايا إنما هي لواحد من معنيين لاختلاف الحالين فإذا دفت الدافعة ثبت
النهي عن امساك المحرم الضحايا بعد ثلاث وإذا لم تدف دافعة فالرخصة ثابتة
بالا كل والتزود والادخار والصدقة ويحتمل أن يكون النهي عن امساك
المحرم الضحايا بعد ثلاث منسوخاً بكل حال فيمسك الإنسان من ضحيته ما شاء
ويتصدق بما شاء (باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ) ثم
قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا محمد بن أبي سعيد عن ابن أبي ذئب عن
المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري قال حدثنا يومئذ عن
الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيها وذلك قول الله جل
تعالى وكفى الله المؤمنين القتال الآية فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
بلا فأمره فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام
العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء
صلاها أيضاً كذلك قال وذلك قبل أن ينزل الله في صلاة المحوف فرجالاً أو

ركانا **قال الشافعي** **﴿** فلما حكى أبو سعيد أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عام
 الخندق كانت قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجالاً أو ركاناً استدلالنا على
 أنه لم يصل صلاة الخوف إلا بعدها إذ حضرها أبو سعيد وحكى تأخير الصلوات
 حتى خرج وقت عامتها وحكى أن ذلك قبل نزول صلاة الخوف **﴿** قال الشافعي **﴿**
 فلا تؤخر صلاة الخوف بحال أبداً عن الوقت إن كانت في حضر أو عن وقت
 الجمع في السفر لخوف ولا غيره ولكن تصلي كما صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والذي أخذنا به في صلاة الخوف أن ما لكأ أخبرنا عن يزيد بن رومان
 عن صالح بن خوات عن علي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوم ذات
 الرقاع صلاة الخوف إن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين
 معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فصلى وجاء العدو وجاءت
 الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالساً وأتموا
 لأنفسهم ثم سلم بهم **﴿** قال الشافعي **﴿** أخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص
 بن خير عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن
 جبير عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **﴿** قال الشافعي **﴿** وقد روى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك وإنما أخذنا
 بهذا لأنه كان أشبه بالقرآن وأقوى في مكابدة العدو وقد كتبناه هذا
 بالاختلاف فيه وتبيين الحجج في كتاب الصلاة وتركنا ذكر من خالفنا فيه وفي
 غيره من الأحاديث لأن ما خولفنا فيه منها يفرق في كتبه

﴿ باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ **﴿**

﴿ قال الشافعي **﴿** قال الله جل ثناؤه واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم
 واستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا وامسكوهن في البيوت حتى
 يتوفاهن الموت الآية والتي بعدها **﴿** قال الشافعي **﴿** فكان حد الزانية بهذه
 الآية الحبس والأذى حتى أنزل الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم حد الزنا
 فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الإمامة إذا

أحسن وإن أتى بفاحشة فعلم من نصف ما على المحسنات من العذاب ففسخ
الحبس عن الزناة وأثبت عليهم المحدود ودل قول الله في الاماء فعلم من نصف
ما على المحسنات من العذاب على فرق الله بين حد المالك والاحرار في الزنا
وعلى أن النصف لا يكون الا من جلد لان الجلد بعدد ولا يكون من رجم
لان الرجم اتيان على النفس بلا عدد لانه قد يوثق على نفس المرحوم برجمة
واحدة وبالف وأكثر فلا نصف لما لا يعلم بعدد ولا نصف للنفس فيوثق
بالرجم على نصف النفس **وقال الشافعي** **﴿**ويحتمل قول الله في سورة التور
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أن يكون على جميع الزناة
الاحرار وعلى بعضهم دون بعض فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأبي هريرة وأبي على من أريدها مائة جلدة **وقال الشافعي** **﴿**أخبرنا عبد الوهاب
الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسين عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر
جلدة مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلدة مائة والرجم **وقال الشافعي** **﴿**
فدل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا على أن هذا
أول ما حده الزناة لان الله يقول حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا
وقال الشافعي **﴿**ثم رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزاولم يجلدن وامرأة
الاسلمى ولم يجلدن فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الجلد
منسوخ عن الرانيتين الثيبين **وقال الشافعي** **﴿**ولم يكن بين الاحرار في الزنا
فرق الا بالاحصان بالنكاح وخلاف الاحصان به **وقال الشافعي** **﴿**واذا كان
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد
مائة وتغريب عام ففي هذا دلالة على أنه أول ما نسخ الحبس عن الرانيتين وحدها
بعد الحبس وان كل حد حده الرانيتين فلا يكون الا بعد هذا اذا كان هذا أول
حد الرانيتين **وقال الشافعي** **﴿**أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلا

اختصمها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهما يا رسول الله اقض
بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو واقفهما اجلس يا رسول الله فاقض بيننا
بكتاب الله واثذن لي في ان اتكلم قال تسكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا
فزني بامرأته فأخبرت ان علي ابني الرجم فاقنبت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم
انني سألت اهل العلم فأخبروني ان علي ابني مائة جلدة وتغريب عام وانما الرجم
على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذى نفسي بيده لا قضيت
بينكما بكتاب الله اما غنمك وحاريتك فرد اليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما
وأمر أنيسا الاسلمى ان يأتي امرأة الآخر فان اعترفت رجمها فاعترفت فزجها
وقال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم رجم يهوديين زنيا وقال الشافعي رحمه الله ثبثت جلد المائة والنفي على
البكرين الزانين والرجم على الثيبين الزانسين وان كانا من اريدهما الجحد
فقد رنسخ عنهما الجلد مع الرجم وان لم يكونا اريدهما الجحد اريد به البكران
فهما محالان للثيبين ورجم الثيبين بعد آية الجحد بما روى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الله وهذا أشبه بعائنه وأولاهه عندنا والله اعلم

باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ

وقال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك ان
النبي صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجعش شقه اليمين فصلى صلاة
من الصلوات وهو قاعد فصلينا وراءه قعودا فلما انصرف قال انما جعل الله
الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قايما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا
واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جالسا
اجعون وقال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى
جالسا وصلى وراءه قوم قايما فاشار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف اليهم قال
انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا

فصلوا جلوسا قال الشافعي رحمه الله وهذا مثل حديث أنس وإن كان حديث أنس
مفسرا وأوضح من نفسه برهنا قال الشافعي رحمه الله أخا بن مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبا بكر وهو
قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر وأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن كما أنت فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان
أبو بكر يصلي بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلوة
أبي بكر وبه نأخذ قال الشافعي رحمه الله وذكر إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد
عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قاعدا وأبو بكر قائما يصلي بصلوة النبي
صلى الله عليه وسلم وهم وراءه قياما قال الشافعي رحمه الله كانت صلاة النبي
صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما استدلنا
على أن أمره الأول الناس بالجلموس في سقطته عن الفرس قيل مرضه
الذي مات فيه فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس
خلفه قياما فاسخة لأن يجلس الناس يجلس الإمام وكان في ذلك دليل
على ما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائما إذا أطاها
المصلي قاعدا إذا لم يطق وإن ليس للطبق القيام منفردا لأن يصلي قاعدا
فكانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في مرضه قاعدا ومن خلفه قياما
مع أنها نسخة أسننته الأولى قبلها موافقة سنته في الصحيح والمريض واجماع
الناس أن يصلي كل واحد منهم ما فرضه كما يصلي المريض خلف الإمام الصحيح
قاعدا والإمام قائما وهكذا نقول يصلي الإمام جالسا ومن خلفه من الأصحاء
قياما فيصلي كل واحد فرضه ولو اختلف غيره كان حسنا وقد وهم بعض الناس
وقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم لم جالسا واحتج بحديث رواء
منقطع عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا يثبت بمثل له حجة على أحد فيه
لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي رحمه الله ولهذا أشبهاء في السنة من

النسخ والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثله عناها ان شاء الله تعالى
 وكذلك له اشياء في كتاب الله قد وضعنا بعضها في كتابنا هذا وما بقي مفرق في
 كتاب احكام القرآن والسنة في مواضعها **وقال الشافعي** **ي** فقال واذا كرمت
 الاحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والحجبة فيما ذهبت
 اليه منه ادون ما تركت **وقال الشافعي** **ي** فقلت له فقد ذكرت قبل هذا ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصنف بطائفة
 خلفه وطائفة في غير صلاة بازاء العدو فصلى بالذين معه ركعة واتوا لانفسهم
 ثم انصرفوا فوقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي
 بقيت عليهم ثم ثبت جالساً واتوا لانفسهم ثم سلم **وقال الشافعي** **ي** وروى
 ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة
 في بعض أمرها فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينه وبين العدو ثم انصرفت
 الطائفة التي وراءه فكانت بينه وبين العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل معه
 فصلى بها الركعة التي بقيت عليه من صلاته وسلم ثم انصرفوا فاقضوا ما على
وقال الشافعي **ي** وروى ابو عياش الزرقاني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم
 عسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة فصنف بالناس معه ما ثم ركع وركعوا
 معاً ثم سجدة فسجدت معه طائفة وحسبه طائفة فلما قام من السجدة وسجد
 الذين حوسوا ثم قاموا في صلاتهم وقال جابر قريباً من معني هذا الحديث
وقال الشافعي **ي** وقد روي ما لا يثبت مثله بخلافها كلها فتال لي قائل
 وكيف صرت الى الاخذ بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع
 دون غيرها **وقال الشافعي** **ي** فقلت أما حديث أبي عياش وجابر في
 صلاة الخوف في ذلك أقول اذا كان مثل السبب الذي صلى له تلك الصلاة
 قال وما هو قلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ألف وأربعمائة
 وكان خالد بن الوليد في مائتين وكان منه بعيداً في صحراء واسعة لا يطمع به لقلته
 من معه وكثرة من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الاغلب منه

أنهم مأمون على أن يحصل عليه ولو جمل من بين يديه رآه وقد حرس منه في
السجود إذا كان لا يغيث عن طرفه فإذا كانت هذه المحال بقله العدو وبعده
وان لا حائل دونه يسترة كما وصفت أمرت بصلاة الخوف هكذا * (قال الشافعي) *
فقال قد عرفت ان الرواية في صلاة يوم ذات الرقاع لا تخالف هذا
لاختلاف المحالين فكيف خالفت حديث ابن عمر فقلت له رواه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم خوات بن جبير وقال سهل بن أبي حشمة بقرين
من معناه وحفظ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه صلى صلاة الخوف
لبيلة الهرير كما روى صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان خوات
متقدما للصبي والسن قال فهل من حجة أكثر من تقدم صحبتي قلت نعم ما وصفت
قيمة من الشبهة بمعنى كتاب الله قال فإني يوافق كتاب الله قلت قال الله جل
تعالى وإذا كنت فيهم وقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا
أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم قرأ إلى وخذوا حذركم وقال فإذا
أطمأنتم فاقبموا الصلاة أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا يعني
والله أعلم وقيمة الصلاة كما كنتم تصلون في غير الخوف * (قال الشافعي) *
فلما فرق الله جل ثناؤه بين الصلاة في الخوف وفي الأمن حياطة لأهل دينه
أن ينال منهم عدوهم غرة فتعقبنا حديث خوات بن جبير والحديث الذي
يخالفه فوجدنا حديث خوات بن جبير أولى بالحزم في الحذر منه وأحرى أن
يتكافأ الطائفتان فيه وذلك ان الطائفة التي تصلي مع الامام أولا محروسة
بطائفة في غير صلاة والحارس اذا كان في غير صلاة كان متفرغا من فرض
الصلاة قائما وقاعدا ومضرا ومعيئا وشمالا وحاملا ان جمل عليه ومتكلما
ان خاف محلة من عدوه ومقاتلا ان أمكنته فرصة غير محول بينه وبين هذا في
الصلاة ويخفف الامام عن معه الصلاة اذا خاف حلة العدو بكلام الحارس
وقال الشافعي * وكان الحق للطائفتين معساواة فكذلك الطائفتان
في حديث خوات بن جبير سواء فحرس كل واحدة من الطائفتين الاخرى

والمحاربة خارجة من الصلاة فتكون الطائفة الاولى قد أعطت المطائفة
 التي حرسها مثل الذي أخذت منها لحرسها خلية من الصلاة فكان هذا
 عدلا بين الطائفتين (قال الشافعي) وكان الحديث الذي يخالف حديث
 خوات على خلاف المحذر تحرس الطائفة الاولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة
 قبل أن تكمل الصلاة فحرس ثم تصلي الطائفة الثانية محروسة بطائفتي
 صلاة ثم يقضيان جميعا لا حارس لهما لانه لم يخرج من الصلاة الا الامام وهو
 وحده لا ينبغي شيئا فكان هذا خلاف المحذور والقوة في المكينة وقد أخبرنا الله
 انه قد فرق بين صلاة الخوف وغيرها نظرا لاهل دينه لان ينال منهم عدوهم
 غرة ولم تأخذ الطائفة الاولى من الاخرة مثل ما أخذت منها وحدث الله
 تبارك وتعالى ذكر صلاة الامام والطائفتين معا ولم يذكر على الامام ولا على
 واحدة من الطائفتين قضاء فدل ذلك على ان حال الامام ومن خلفه في أنهم
 يخرجون من الصلاة لا قضاء عليهم سواء (قال الشافعي) * وهكذا حديث
 خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) * فقال فهل للحديث
 الذي تركت وجهه غير ما وصفت فقلت نعم يحتمل أن يكون لما جازان تصلي
 صلاة الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جازلهم أن يصلوها كيفما
 تيسر لهم وبه درحالاتهم وحالات العدو اذا كلوا العدو فاختلفت صلاتهم
 وكلها مجزئة عنهم (باب وجه آخر من الاختلاف)

(قال الشافعي) فقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن
 فقال في مبتدئه ثلاث كلمات التحيات لله فبأى التشهد أخذت قلت أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول
 قولوا التحيات لله الزا كيات لله الطيبات لله الصلوات لله السلام عليك أيها
 النبي ورجة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله

الا الله واشهد أن محمدا عبده ورسوله (قال الشافعي) فكان هذا الذي علمنا
 من سبقنا بالعلم من فقهاء ثنا صغار اثم سمعناه ينادونه وسمعنا ما يخالفه فلم نسمع
 اسنادا في التشهد بخلافه ولا يوافقوه أثبت عندنا منه وان كان غيره ثابتا وكان
 الذي نذهب اليه ان عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهرا تاني أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الا ما علمهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما انتهى الينامن
 حديث أصحابنا حديث ثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم صرنا آليه وكان
 أولى بنا قال وما هو قلت أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد
 عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبيرة ووطأوس عن ابن عباس انه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان
 يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة
 الله وبركاته السلام عليا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد
 أن محمدا رسول الله * (قال الشافعي) * فان قال قائل فانا نرى الرواية اختلفت
 فيه عن النسبي صلى الله عليه وسلم فروى ابن سعد وخلاف هذا وابو موسى
 خلاف هذا وجابر خلاف هذا وكلها قد يخالف بعضها بعضا في شيء من لفظه ثم
 علم عمر خلاف هذا كله في بعض لفظه وكذلك تشهد ما تشهده رضى الله عنها وعن
 أبيها وكذلك تشهد ابن عمر ليس فيها شيء الا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه
 وقد يزيد بعضهم الشيء على بعض * (قال الشافعي) * فقلت له الامر في هذا بين قال
 فأبى ثم قلت كل كلام أريد به تعظيم الله جل ثناؤه فعلموه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم قلعه له جعل يعلمه الرجل في نسي والا آخر في حفظه وما أخذ حفظا
 فأكثر ما يحترس فيه بهجة حالته التي فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف
 نبي من كلامه يحيل المعنى فلا يوسع حالته فلعن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز
 لكل امرئ منهم ما حفظ كما حفظ اذ كان لا معنى فيه يحيل شيئا عن حكمه ولعل
 من اختلفت روايته واختلف تشهد انما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى
 ما حضروهم فاجيز لهم قال أفتجد شيئا يدل على اجازته ما وصفت فقلت نعم قال وما

وقلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد
 الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت
 هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وكان النبي صلى
 الله عليه وسلم أقرأها فكذلك أن يجعل عليه ثم أمهاته حتى انصرف ثم لبثته
 بردائه فجئت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا
 يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ تنهأ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ
 فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت
 ثم قال اقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف
 فأقرأ ما تسمونه * (قال الشافعي) * فإذا كان الله جل ثناؤه لم يخلق خلقه أنزل
 كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بان الحفظ منه قد يزل ليحل لهم يعني قراءته
 وان اختلاف اللفظ فيه مالم يكن في اختلافهم حالة معني كان ماسوى كتاب الله
 أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يحل معناه وكل مالم يكن فيه حكم فاختلاف
 اللفظ فيه لا يحل معناه وقد قال بعض التابعين رأيت أناسا من أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فاجعوا إلى في المعنى واختلفوا في اللفظ فقلت لبعضهم
 ذلك فقال لا بأس مالم يحل المعنى * (قال الشافعي) * فقل ما في النسخة هذا لا
 تعظم الله وان لا رجوان يكون كل هذا فيه واسعا وأن لا يكون الاختلاف
 فيه إلا من حيث ذكرت ومثل هذا كما قلت يمكن في صلاة الخوف فيكون إذا
 جاء بكال الصلاة على أي الوجه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لم اجزأه إذا
 حالف الله جل ثناؤه بينهما وبين ماسواها من الصلوات قال ولكن كيف
 صرت إلى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
 دون غيره قلت لما رأيته واسعا وسمعت عن ابن عباس صحبا كان عندي أجمع
 وأكثر لفظا من غيره فأخذت به غير معنف لمن أخذ بغيره مما ثبت عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في باب اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله
 (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها
 على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا
 تتبعوا مناشياً غائباً بما جاز **﴿قال الشافعي﴾** أخبرنا مالك عن موسى بن
 أبي عويم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يقل الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لافضل بينهما **﴿قال
 الشافعي﴾** * أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال
 الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لافضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه
 وسلم لم ينأ عنه هذا قالكم **﴿قال الشافعي﴾** وروى عثمان بن عفان وعبادة بن
 الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عن الزيادة في الذهب
 بالذهب يدايد **﴿قال الشافعي﴾** فأخذنا بهذه الأحاديث وقال بمثل معناها
 الا كابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واكثر المفتين بالبلاد ان
﴿قال الشافعي﴾ * أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول
 سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 انما الرابى النسبة **﴿قال الشافعي﴾** فأخذ بهذا ابن عباس ونفر من أصحابه
 المكين وغيرهم **﴿قال الشافعي﴾** فقال لي قائل ان هذا الحديث مخالف
 للأحاديث قبله قلت قد يحتمل خلافها ووافقتها قال وبأى شيء يحتمل
 موافقتها قلت قد يكون أسامة بن زيد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل
 عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالورق والتمر بالحنطة أو ما اختلف جنسه
 متغاضلاً يدايد فقال انما الرابى النسبة أو تكون المسألة سبقته بهذا وأدرك
 الجواب فروى الجواب ولم يحفظ المسئلة أو شك فيها لانه ليس في حديثه ما ينفي
 هذا عن حديث أسامة واحتمل موافقتها لهذا **﴿قال الشافعي﴾** فقال لي فلم
 قلت يحتمل خلافها قلت لان ابن عباس الذي رواه كان يذهب فيه غير
 هذا المذهب فيقول لاربابي بيع يدايد انما الرابى النسبة **﴿قال الشافعي﴾**
 فقال في الحجة أن كانت الأحاديث قبله مخالفة في تركه الى غيره فقلت له كل

واحد من روى خلاف أسامة بن زيد وإن لم يكن أشهر بالحفظ للحديث من
 أسامة فليس به تقصير عن حفظه وعثمان وعبد بن الصامت أشد تقدما
 بالنسبة والعصبة من أسامة وأبو هريرة وأسبن وأحفظ من رواية الحديث في دهره
 ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر باسم الحفظ وبأن ينفي عنه الغلط من
 حديث واحد كان حديث الأكبر الذي هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ من
 حديث من هو أحدث منه وكان حديث خمسة أولى أن يصار إليه عندنا من
 حديث واحد **باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف**
وقال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن
 قتادة عن محمد بن لبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال أسفروا بصلاة الفجر فإن ذلك أعظمهم للأجر وأعظمهم لأجوركم **وقال**
الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كن نساء
 من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح ثم ينصرفن وهن
 متلهمات بروطن ما يعرفهن أحد من الغلس **وقال الشافعي** وذكر تغليس
 النبي صلى الله عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شديها بمعنى حديث عائشة **وقال**
الشافعي قال لي قائل نحن نرى أن يسفر بالفجر اعتمادا على حديث رافع
 ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى أن جاز لنا إذا اختلف الحديث أن
 نأخذ بأحدهما ونحن نعد هذا مخالفا لحديث عائشة **(قال الشافعي)** فقالت
 له إن كان مخالفا لحديث عائشة فكان الذي يلزمنا وإياك أن نصير إلى
 حديث عائشة دونها لأن أصل ما بيني نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت
 لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى
 من الذي تركنا قال وما ذلك السبب **(قالت)** أن يكون أحدا الحديثين أشبه بكتاب
 الله فإذا أشبه كتاب الله كانت فيه الحجّة **(قال)** هكذا نقول **(قالت)** فإن لم يكن فيه
 نص في كتاب الله كان أولاها ما أثبت منها وذلك أن يكون من رواه أعرف

اسنادا واشهر بالعلم والحفظ له من الاملاء أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا
 اليه من وجهين أو أكثر والذي تركنا من وجه فيكون الأكثر أولى بالحفظ من
 الأقل أو يكون الذي ذهبنا اليه أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بحسابهما
 من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم وأوضح
 في القياس والذي عليه الأكثر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قال) وهكذا نقول ويقول أهل العلم (قلت) فحديث عائشة أشبه بكتاب الله
 لأن الله عز وجل يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فإذا حل الوقت
 فأولى المصالحين بالمحافظة المقدم للصلاة وهو أيضا أشهر رجلا بالفقه وأحفظ
 ومع حديث عائشة ثلاثة كلهم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى
 حديث عائشة زيد بن ثابت وسهل بن سعد والعدد الأكثر أولى بالحفظ والنقل
 وهذا أشبه بن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال)
 وأى سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله
 وآخره عفو الله وهو لا يؤثر على رضوان الله شيئا والعفو لا يحتمل إلا معنيين عفا
 عن نقصه أو توسعة والتوسعة تشبه أن يكون الفضل في غيرها فلم يؤمر بترك
 ذلك لغير التي وسع في خلافها (قال) وما تر يد هذا (قلت) إذا لم يؤمر بترك
 الوقت الأول وكان جائزا أن يصلى فيه وفي غيره قبله والفضل في التقديم
 والتأخير تقصير موسع وقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما قلنا
 وسئل أى الأعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل
 ولا يأمر الناس إليه وهو الذى لا يجهل له عالم أن تقديم الصلاة في أول وقتها أولى
 بالفضل لما يعرض للاكتفاء من الاشتغال والذمسيان والعار الذى لا تجهله
 العقول وهذا أشبه بمعنى كتاب الله (قال) وأين هو من الكتاب (قلت) قال
 الله جل ثناؤه حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول
 وقتها كان أولى بالمحافظة عليهم أمن آخرها عن أول الوقت وقد رأينا الناس
 فيما وجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتججيله إذا أمكن لما يعرض للاكتفاء

من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تجهلها العقول وان تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم مثبت **(قال الشافعي)** فقال ان أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم دخلوا في الصلاة مغلسين وخرجوا منها مسافرين باطالة القراءة (فقلت) له قد أطالوا القراءة وأرجزوها والوقت في الدخول لا في الخروج من الصلاة وكلهم دخل مغلسا وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم منها مغلسا فالت الذي هو أولى بك أن تصير إليه مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفتهم فقلت يدخل الداخل فيها مسفرا ويخرج مسفرا ويوجز القراءة فخالفتهم في الدخول وما احتجبت به من طول القراءة وفي الأحاديث عن بعضهم انه خرج منها مغلسا **(قال الشافعي)** * فقال أفتعد خبر رافع بخالف خبر عائشة فقلت له لا فقال فبأي شيء يوافقه فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتمل ان يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر فقال اسفر وأب الفجر يعني حتى يتبين الفجر الآخر مع ترضا (قال) أفحتمل معنى غير ذلك (قلت) نعم يحتمل ما قلت وما بين ما قلنا وقلت وكل معنى يقع عليه اسم الاسفار (قال) فما جعل معناكم أولى من معنانا (قلت) بما وصفت لك من الدليل وبان النبي صلى الله عليه وسلم قال هما فجران فاما الذي كانه ذنب السر حان فلا يحل شيء ولا يجرمه وأما الفجر المستتر فيجوز الصلاة ويحرم الطعام يعني على من أراد الصيام

(باب وجه آخر مما يعد مختلفا)

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الانصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط ولا بول ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد صنعت نحو القبلة فنكفروا ونستغفر الله **(قال)**

الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه
 واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول إن أناساً يقولون إذا قمعت
 على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس فقال عبد الله بن عمر لقد
 ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم علا لبتين
 مستقبلا بيت المقدس لحاجته رحمه الله قال الشافعي رحمه الله أدب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغنسلات لهم أو لا كثيرهم في
 منازلهم فاحتمل أدبه لهم معنيين أحدهما أنهم انما كانوا يذهبون نحو أنبيهم
 في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها الساعة الصحراء وخفة
 المؤنة عليهم لسعة مذهبهم عن أن يستقبل القبلة أو يستدبرها الحاجة لأنسان
 من غائط أو بول ولم يكن لهم مرتفق في استقبال القبلة ولا استدبارها أو وسع
 عليهم من توقي ذلك وكثيرا ما يكون الذاهبون في تلك الحال في غير ستر عن
 مصل يرى عورتهم مقبلين ومُدبرين إذا استقبلوا القبلة فأمر وابتان بكرموا
 قبلة الله ويستروا العورات من مصل أن صلى حيث يراههم وهذا المعنى أشبه
 معانيه والله أعلم رحمه الله قال الشافعي رحمه الله وقد يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا
 ما جعل قبلة في صحراء لغائط أو بول لئلا يتغوط أو يبال في القبلة فتكون قدرة
 بذلك أو من ورائها فيكون من ورائها أذى للمصلين إليها * (قال الشافعي) *
 فسمع أبو أيوب ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم جلة فقال به على المذهب
 في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي هي للناس مرافق في
 أن يضعوها في بعض الحالات مستقبلة القبلة أو مستدبرتها والى يكون فيها
 الذهاب لحاجته مستتر افعال بالحديث جلة كما سمعته جلة وكذلك ينبغي أن مع
 الحديث أن يقول به على عموم وجهته حتى يجد دلالة يفرق بها فيه رحمه الله قال
 الشافعي رحمه الله وما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبلا بيت
 المقدس لحاجته وهي إحدى القبليتين وإذا استقبله استدبر السكينة أنكر على
 من يقول لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها الحاجة ورأى أن لا ينبغي لأحد أن

لا ينتهي عن أمر فله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نسمع فيما نرى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحراء فبفرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنهي في الصحراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى افتراق حال الصحراء والمنازل قال الشافعي في وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قبله عنه وقال به وإن لم يعرف حيث ينفرق لم يفرق بين من لا يعرف الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه ولهذا أشياء كثيرة في الحديث اكتفينا بما ذكرنا منها ما لم نذكر

باب وجه آخر من الاختلاف

قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال أخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسايتهم وذرائعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم وزاد عروبن دينار عن الزهري هم من آباؤهم قال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه أبي النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان قال الشافعي فكان سفيان يذهب إلى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم هم منهم أباحه لقتلهم وإن حديث ابن أبي الحقيق فاسخ له قال وكان الزهري إذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه حديث ابن كعب قال الشافعي وحديث الصعب في عمرة النبي صلى الله عليه وسلم فإن كان في عمرته الأولى فقد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقيل في ستمها وإن كان في عمرته الأخيرة فهو بعد أمر ابن أبي الحقيق غير شك والله أعلم * (قال الشافعي) * ولم نعلمه صلى الله عليه وسلم رخص في قتل النساء والولدان ثم نهى عنه وانما معني نهيه عندنا والله أعلم عن قتل النساء والولدان أن يقصد قتلهم بقتلهم يعرفون متميزين عن أمر بقتلهم منهم ومعني قوله هم

منهم انهم يجهلون خصالتين ان لدمهم حكم الايمان الذي يمنع به الدم بكل
حال ولا حكم دار الايمان الذي يمنع به الغارة على الدار واذا اباح رسول الله صلى
الله عليه وسلم البيات والغارة على الدار فأغار على بني المصطلق غارين
فأباحت لهم البيات والغارة اذا أحل باحلال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يمنع أحد بيت أو غار من أن يصيب النساء والولدان فيسقط المأثم فيهم
والكفارة والعقل والقود من أصابهم اذا أبيع له أن يبيت ويغير وليست
لهم رقة للاسلام ولا يكون له قتلهم حامدا لهم متميزين عابدا فيهم وانما تنهى
عن قتل الولدان لانهم لم يبلغوا كفر افعملوا به وعن قتل النساء لانه لا معنى
فيهن لقتال وانهن والولدان يتحولون فيكونون قوة لاهل دين الله تعالى وقال
الشافعي رحمه الله فان قال قائل فاین هذا بغيره قيل فيه ما اكتفى العالم به من غيره فان
قال أفقتب لدماء تشبهه بغيره ويشبهه من كتاب الله قلت نعم قال الله وما كان
لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية
مسلمة الى أهله الا ان يصدقوا فان كان من قوم صدولكم هو مؤمن فتحرير
رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله
وتحرير رقبته مؤمنة وقال الشافعي رحمه الله فوجب الله بقتل المؤمن خطأ
الدية وتحرير رقبته وفي قتل ذى الميثاق الدية وتحرير رقبته اذا كانا
معاً ممنوعى الدم بالايمان والعهد والدار معاً وكان المؤمن في الدار غير
الممنوعة وهو ممنوع بالايمان فجعلت فيه الكفارة باتلافه ولم يجعل فيه
الدية وهو ممنوع الدم بالايمان فلما كان الولدان والنساء من المشركين
لا ممنوعين بالايمان ولا دار لم يكن فيهم عقل ولا قود ولا دية ولا مأثم ان
شاء الله ولا كفارة وقال الشافعي رحمه الله فقال وذكر وجوها من الاحاديث المختلفة
عند بعض الناس ايضا فقلت أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن
يسار عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم
الجمعة واجب على كل محتلم (قال الشافعي رحمه الله) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن
عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الى

الجمعة فليغتسل ﴿قال الشافعي﴾ فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في غسل يوم الجمعة واجبا وأمره بالغسل محتمل معنيين الظاهر منهما أنه واجب
 فلا يجزئ الطهارة للصلاة الجمعة إلا بالغسل كالأجزي في طهارة الجنب غير
 الغسل ويحتسمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاختلاق والنظافة ﴿قال
 الشافعي﴾ * أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم قال دخل رجل من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضى الله عنه
 يخطب فقال عمر أيتها ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت
 النسياء فما زدت على أن توضع فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا الثقة عن
 معمر بن راشد عن الزهري عن سالم عن أبيه مثل معنى حديث مالك وعمر
 الداخل يوم الجمعة بغسل عثمان بن عفان رضى الله عنه ﴿قال الشافعي﴾ فلما
 حفظ عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بالغسل
 وعلم أن عثمان قد علم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ثم ذكر عمر لعثمان
 أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل وعلم عثمان ذلك فلو ذهب على متوهم
 أن عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسيانه فلما لم يترك عثمان الصلاة
 لترك الغسل ولم يأمره عمر بالتحرج للغسل دل ذلك على أنها قد علم أن أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل على الاختيار لا على أن لا يجزئ غيره لأن
 عمر لم يكن ليدع أمره بالغسل ولا عثمان إذا علم أنه إذا ترك الغسل وأمر النبي
 صلى الله عليه وسلم بالغسل الا والغسل كما وصفنا على الاختيار ﴿قال الشافعي﴾
 وروى البصريون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فيها
 ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد
 عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت كان الناس عمال أنفسهم فكانوا
 يروحون بها شتمهم فقيل لهم لو اغتسلتم

﴿باب النهي عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره﴾

(وقال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج
 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب
 أحدكم على خطبة أخيه (وقال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه
 (وقال الشافعي) قالوا لم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة على أن
 نهيه عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه على معنى دون معنى كان الظاهر
 أن حراما أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يتبدى الخطبة إلى أن يدعها
 (وقال الشافعي) وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة
 أخيه يحتمل أن يكون جوابا لمنه أراد به معنى في الحديث ولم يسمع من حديثه
 السبب الذي له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فادى بعضه دون بعض أو
 شكافي بعضه فسكنا عما شكافه منه فيكون صلى الله عليه وسلم سئل عن
 رجل خطب امرأة فرضيته وأذنت في نكاحه فخطبها أريج عندها منه فرجعت
 عن الأول الذي أذنت في نكاحه فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذا الحال
 وقد يكون أن ترجع عن أذنت في نكاحه فلا يشكها من رجعت له
 فيكون هذا قسدا عليها وعلى خاطبها الذي أذنت له في نكاحها وإن قال
 فأنل لم صرت إلى أن تقول إن نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على
 خطبة أخيه على معنى دون معنى قلت قبل الدلالة عنه وإن قال فأين هي قيل له
 إن شاء الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي
 سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فأمرها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال إذا حلت فأذني قالت
 فلما حلت ذكرت له إن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم فلا يضيع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك
 لا مال له إنكهي أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال إنكهي أسامة فنكحته
 فجعل الله فيه خيرا كثيرا واعتبطت به (وقال الشافعي) فهذا قلنا ودلت

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة وأطمة على أسامة بعد إعلانهما رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن معاوية وأبا جهم خطبها على أمرين أحدهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أنهما لا يخطبها إلا بخطبة أحدهما - دخل خطبة
الأخير فلما لم ينهها ولم يقل لها ما كان لواحد أن يخطبك حتى يترك الآخر
خطبتك وخطبها على أسامة بدخول خطبتهما واستدلنا على أنها لم ترض ولورضيت
واحدة منهما أمرها أن تتزوج من رضيعت وأن اخبارها أياهم من خطبها إنما كان
اخبارا عن لم تأذن فيه ولعلها استشارة له ولا يكون لها أن تستشير به -
أذنت لاحدهما فلما خطبها على أسامة استدللنا على أن الحالة التي خطبها فيها
غير الحال التي نهى عن خطبتها فيها ولم يكن حال يفرق بين خطبتهما حتى يحل
بعضها ويحرم بعضها إلا إذا أذنت للولي أن يزوجهما فكان لزوجهما أن زوجها
الولي أن يلزمها التزويج وكان عليه أن يلزمه وحلت له فأما قبل ذلك فقالها
واحدة وليس لوليها أن يزوجهما حتى يأذن فركونها وغير ركونها سواء فإن
قال قائل فإنها ركنة مخالفة لمخالفة غيرها ركنة فكذلك هي لو خطبت فسميت
المخاطبة وترغبت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تستمه ولم تظهر ترغبا عنه ولم تترك
فكانت حالها التي تركت فيها شتمه مخالفة لحالها التي شتمه فيها وكانت في
هذه الحال أقرب إلى الرضا ثم تنتقل حالها قبل الركون إلى منازل بعضها
أقرب إلى الركون من بعض فلا يصلح فيه معنى بحال والله اعلم إلا ما وصفت من
أنه نهى عن الخطبة بعد أذنها للولي بالتزويج حتى يصير أمر الولي جائزا فأما ما لم
يجز أمر الولي فأول حالها وآخرها سواء والله اعلم

باب النهي عن معنى أوضح من معنى قبله

وقال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما ما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع
الخيار وقال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على يبيع أخيه وقال

الشافعي رحمه الله تعالى يعني بين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وإن نهيته عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه أو أن يبيع أخيه على بيع الرجل أن يتفرقا من مقامهما الذي تباعا فيه وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقدا البيع معا فلو كان البيع إذا عقدا لزم كل واحد منهما ما ضر البائع أن يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها وقد تم بيعه لسلعته ولكنه لما كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاءه آخر فاعطاه مثله بمسعة دنانير أشبهه أن يفسخ البيع إذا كان الخيار له قبل أن يفارقه ولعله يفسخه ثم لا يتم البيع بينه وبين يمينه إلا أن يفسخه لا أن يفسخه أو يفسخه البائع وعلى المشتري أو على أحدهما فهذا وجه النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه ولا وجه له غير ذلك لا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فله بيعه قبل أن يتفرقا من مقامهما ذلك ثم باعه آخر خيرا منه بدينار لم يضر البائع الأول لأنه قد لزمه عشرة دنانير لا يستطيع فسخها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسوم أحدكم على سوم أخيه وإن كان ثابتا واستأحقظه ثابتا فهو مثل لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه إذا رضى البيع وأذن بأن يباع قبل البيع حتى لو لم يبيع لزمه فإن قال قائل ما دل على ذلك قبل له فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع فمين يزيد ويبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى طلب الزيادة

باب النهي عن معنى يشبه الذي قبله في شيء ويفارقه في شيء غيره
 قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حيان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وقال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتحرى أحدكم الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها ثم إذا استوت فاربها
 فإذا زالت فارقها ثم إذا أدنت للغروب فاربها فإذا غربت وارفعها ونهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات ﴿قال الشافعي﴾
 فاحتمل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الساعات
 معنيين أحدهما وهو أن يكون الصلوات كلها واجبا الذي نسي ونيم
 عنه وما لم يوجه من الوجوه منها محرما في هذه الساعات لا يكون لاحدا أن يصلي
 فيها ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لم يوجه من الصلاة كما يكون من قسم صلاة قبل
 دخول وقتها لم تجز عنه ويحتمل أن يكون أراد به بعض الصلوات دون بعض
 فوجدنا الصلاة تنفرق بوجهين أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في
 وقته ولو تركه كان عليه قضاؤه والاخر ما تقرب إلى الله جل ثناؤه بالتغفل
 فيه وقد كان للتغفل تركه فلا قضاء له عليه ووجدنا الواجب منها يفارق التطوع
 في السفر إذا كان المرء ركبا فيصلي المكتوبة بالارض ولا يجزئه غيرها
 والنافلة راكبا متوجها حيث شاء ويتفرقان في المحضر والسفر ولا يكون لمن
 أطاق القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعدا ويكون ذلك له في النافلة ﴿قال﴾
 الشافعي ﴿فلم﴾ احتمل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يحملوها على خاص
 دون عام إلا بدلالة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع علماء المسلمين
 الذين لا يمكن أن يجمعوا على خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿وقال﴾
 الشافعي ﴿وهكذا﴾ غير هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو على
 الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت أو إجماع المسلمين على أنه
 باطن دون ظاهر وخاص دون عام فيجب عليه بما جاءت عليه الدلالة عنه
 ويطيعونه في الأمرين معا ﴿وقال الشافعي﴾ أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن
 عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع

الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس
 فقد أدرك العصر وقال الشافعي * فالعلم يحيط أن المصلي ركعة من الصبح قبل
 طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد صليا معا في
 وقتين يجتمعان تحريم وقتين وذلك انهما صليا بعد الصبح والعصر ومع بزوغ
 الشمس ومغيبها وهذه أربعة أوقات منى عن الصلاة فيها قال الشافعي * فلما
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المصلين في هذه الاوقات مدركين للصلاة
 الصبح والعصر استدلتنا على ان نهيه عن الصلاة في هذه الاوقات عن الزوافل
 التي لا تلزم وذلك أنه لا يكون أن يجعل المرء مدركا للصلاة في وقت نهى فيه عن
 الصلاة * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها فان الله
 يقول اقم الصلاة لذكري * (قال الشافعي) * وحدث أنس بن مالك وعمران بن
 الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث ابن المسيب وزاد
 أحدهما أو نام عنها * (قال الشافعي) * فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليصلها اذا ذكرها فجعل ذلك وقتا لها وأخبر به عن الله عز وجل ولم يستثن
 وقتا من الاوقات يدعها فيه بعد ذكرها * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منك من أمر الناس شيئا فلا يمنع
 أحدا طاف بهذا البيت وصلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار * (قال الشافعي) *
 أخبرني عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يخل معناه وزاد يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف ثم ساق الحديث
 * (قال الشافعي) * فأخبر جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر باباحة
 الطواف بالبيت والصلاة له في أى ساعة ما شاء العاقل والمصلي وهذا بين انه
 انما نهى عن المواقيت التي نهى عنها عن الصلاة التي لا تلزم بوجوه من
 الوجوه فاما ما لم فلم ينه عنه بل أباحه صلى الله عليه وسلم وصلى المسلمون

على جنازتهم عامة بعد العصر والصبح لانها لازمة * (قال الشافعي) * وقد ذهب
 بعض أصحابنا الى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير
 الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطلعت الشمس فأتاه فصرى فيها عن
 الصلاة للطواف بعد العصر وبعد الصبح كما نهى عمالا يلزم من الصلاة * (قال
 الشافعي) * فاذا كان لعمر أن يؤخر الصلاة للطواف فأنما تركها لان ذلك له
 ولانه لو أراد من لا يذو طوى لحاجة الانسان كان واسعاه ان شاء الله تعالى
 ولكنه سمع النهى جلة عن الصلاة ف ضرب المنكر دعليها بالمدينة بعد العصر
 ولم يسمع ما يدل على أنه انما نهى عنها المعنى الذى وصفنا فكان يجب عليه ما
 فعل ويجب على من علم المعنى الذى نهى عنه والمعنى الذى أبحث فيه أن
 ابحاثها بالمعنى الذى أبحاثها فيه خلاف المعنى الذى نهى فيه عنها كما وصفت مما
 روى على بن أبى طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهى عن امساك المحرم
 الضحايا بعد الثلاث اذ سمع النهى ولم يسمع سبب النهى * (قال الشافعي) * فان
 قال قائل فقد صنع أبو سعيد الخدرى كما صنع عمر بن الخطاب فلما والجواب
 فيه كالجواب فى غيره فان قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعاه قلنا
 نعم ابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر
 النهى من النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان بن عيينة
 عن عمر وابن دينار قال رأيت أبا وعطاء بن أبى رباح ابن عمر طاف بعد الصبح
 وصلى ركعتين قبل أن تطلع الشمس * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن عمار
 الدهنى عن أبى سعيدان الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا * (قال
 الشافعي) * أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة قال رأيت
 ابن عباس طاف بعد العصر وصلى * (قال الشافعي) * وانما ذكرنا تفرق أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا ليستدل من علمه على أن تفرقهم فيما
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة لا يكون الاعلى هذا المعنى أو على أن
 لا تبلغ السنة من قال خلافها منهم أو تأويل تحتمله السنة أو ما أشبه ذلك مما

قد يرى قائله فيه عذرا ان شاء الله **وقال الشافعي** **﴿** واذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لاحد معه امر يخالف أمره **﴿** باب وجه آخر يشبه الباب الذي قبله **﴿**

وقال الشافعي **﴿** أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا **وقال الشافعي** **﴿** أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود ابن سفيان أن زيدا الباعياش أخبره عن شعب بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بالرطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم أينقص الرطب اذا ييس فقالوا نعم فنهى عن ذلك **وقال الشافعي** **﴿** أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب العربية أن يبيعها بخرصها **وقال الشافعي** **﴿** أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا **﴿** (قال الشافعي) **﴿** فكان بيع الرطب بالتمر منهيا عنه لهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه انما نهى عنه لأنه ينقص اذا ييس وقد نهى عن التمر بالتمر الا مثلا بمثل فلما نظرنا في المتعقب من نقصان الرطب اذا ييس كان لا يكون أبدا مثلا بمثل اذا كان النقصان مغيبا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما التفاضل في المكيلة والاخر المزابنة وهو بيع ما يعرف كيله بما يجهل كيله من جنسه فكان منهيا عنه لمعنيين فلما أرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر لم تعد العرايا أن تكون رخصة من شيء نهى عنه أو لم يكن النهي عنه عن المزابنة والرطب بالتمر الا مقصودا بهما الى غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به المحاص

﴿ باب وجه يشبه المعنى الذي قبله **﴿**

﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريح عن عطاء بن أبي
 رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صبيح عن حكيم
 ابن حزام أنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أنبا أولم يبلغني أو كما
 شاء الله من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشتريه وتستوفيه ﴿قال الشافعي﴾
 أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح قال أخبرني عطاء بذلك أيضا عن عطاء بن
 عبد الله بن عصمة الجشمي عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا الثقة عن أيوب بن أبي تميمة عن يوسف بن
 ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما
 ليس عندي ﴿قال الشافعي﴾ يعني ببيع ما ليس عندك وليس بمضمون عليك
 ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا ابن أبي عبيدة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن
 أبي المنهال عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم
 يسلفون في التمر السنة والسنتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف
 فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ﴿قال الشافعي﴾ وحفظني
 وأجل معلوم وقال غيري قد قال ما قلت وقال أوالى أجل معلوم ﴿قال الشافعي﴾
 فكان نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع المرء ما ليس عنده يحتمل معنيين
 أن يبيع ما ليس بمضمرته براه المشترى كما يراه البائع عنده ثيابا يبعها فيه
 ويحتمل أن يبيعه ما ليس عنده مما ليس يملك بعينه فلا يكون موصوفا مضموئا
 على البائع يؤخذ به ولا في ملكه فيلزمه أن يسلمه إليه بعينه وغيره من
 المعنيين فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف أن يسلف في كيل معلوم
 ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم - خل في هذا يبيع ما ليس عنده المرء
 حاضر أو لا مملوكا حين باعه ولما كان هذا مضموئا على البائع بصفة يؤخذ بها
 عند محل الأجل دل على أنه انما نهى عن بيع عين الشيء الذي ليس في ملك
 البائع والله أعلم وقد يحتمل أن يكون النهي عن بيع العين الغائبة كانت

في ملك الرجل أو في غير ملكه لأنها قد تهلك وتنتقص قبل أن يراها المشتري
 قال الشافعي في وكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهو على ظهوره وعومته حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بأبي هو وأمي يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة
 دون بعض كما وصفت من هذا الكلام وما كان في مثل معناه ولزم أهل العلم
 أن يعضوا الخبرين على وجوههما ما وجدوا لهما وجه واحد ولا يعدونهما
 مختلفين وهما محتملان أن يعضيا وذلك أنه إذا أمكن فيهما أن يعضيا معا أو وجد
 السبيل إلى امضائهما ولم يكن واحدا منهما ما بأوجب من الآخر فلا يذهب
 الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجه يعضيان فيه معا إنما يختلف ما لم يعض
 أحدهما إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحمله
 وهذا يحرمه قال الشافعي في فقال فصنف لي جاع نهي الله جل ثناؤه ثم نهي
 النبي صلى الله عليه وسلم عاما لا تبقى منه شيء قال الشافعي في فقلت له يجمع نهي
 صلى الله عليه وسلم معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي نهي عنه محرما لا يحل
 إلا بوجه دل الله جل ثناؤه عليه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فإذا
 نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشيء من هذا فالنهي محرم لا وجه له غير
 التحريم إلا أن يكون على معنى كما وصفت قال فصنف هذا الوجه الذي بدأت
 بذكره من النهي بمثال يدل على ما كان بمثل معناه قال الشافعي في فقلت له
 كل النساء محررات الفروج إلا بواحد من المعنيين النكاح أو الوطء بملك الإمين
 وهما المعنيان اللذان أذن الله فيهما وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
 النكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله فسن فيه وليا وشهودا ورضا من
 المنكوح حصة الثيب وسنته في رضاها دليل على أن ذلك يكون برضا المتزوج
 لا فرق بينهما قال الشافعي في فإذا جمع النكاح أو برضا المتزوج حصة الثيب
 والمزوج وان يزوج المرأة وليا بشهود وحل النكاح إلا في حالات سأذكرها إن
 شاء الله تعالى وإذا نقص واحد من هذا كان النكاح فاسدا لأنه لم يوثق به كما

من رسول الله صلى الله عليه وسلم به الوجه الذي يحل به النكاح ولو سعى صداقا
 كان أحب إلى ولا يفسد النكاح بترك تسمية الصداق لأن الله جل ثناؤه أثبت
 النكاح في كتابه بغير مهر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع * (قال الشافعي) *
 وسواء في هذا المرأة الشريفة والدينية لأن كل واحدة منهما فيما تحل به وتحرم
 ويجب لها وعليها من المحلل والمحرام والمحرم ودون سواء * (قال الشافعي) *
 والحالات التي لو أقي بالنكاح فيها على ما وصفت أنه يجوز النكاح فيما لم ينسبه
 عنه من النكاح فاما إذا عقد بغير هذه الأشياء كان النكاح مفسوخا بنهي الله
 عز وجل عنه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم عن النكاح بحالات
 نهى عنها فذلك مفسوخ وذلك أن ينكح الرجل اخت امرأته وقد نهى الله عز
 وجل عن الجمع بينهما وإن ينكح الخامسة وقد نهى الله به إلى أربع وبين
 النبي صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله به إلى أربع حظر عليه أن يجمع بين
 أكثر منهن أو ينكح المرأة على عمتها أو خالتها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 عن ذلك أو أن تنكح المرأة في عدتها * (قال الشافعي) * فكل نكاح كان من
 هذا لم يصح وذلك أنه قد نهى عن عقده وهذا الاختلاف فيه بين أحد من
 أهل العلم * (قال الشافعي) * ومثله والله أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 الشغار وأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وأن النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى المحرم أن ينكح أو ينكح * (قال الشافعي) * فحين نفسخ
 هذا كله من النكاح في هذه الحالات التي نهى عنها بمثل ما فسختها به ما نهى
 عنه مما ذكرنا قبله وقد يخالفنا في هذا غيرنا وهو مكتوب في غيره هذا
 الموضع ومثله أن ينكح الرجل المرأة بغير إذنها فتجيز بعد فلا يجوز لأن
 العقد وقع منها عنه * (قال الشافعي) * ومثله هذا ما نهى عنه
 النبي صلى الله عليه وسلم من يبيع الغرر وعن يبيع الرطب بالتمر إلا في العرايا
 وغير ذلك مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أصل ما كل امرئ
 محرم على غيره إلا بما أحل به وما أحل به من البيوع ما لم ينه عنه رسول الله صلى

الله عليه وسلم فلا يكون منه شيء عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيوع
 محسلا ما كان أصله محرما من مال الرجل لا خيه ولا تكون المعصية بالبيع
 المنهي عنه تحمل محرما ولا تحمل الاجمال لا يكون معصية وهذا يدخل في عامة العلم
 قال الشافعي رحمه الله فان قال قائل ما الوجه المباح الذي نهى المراء فيه عن شيء
 وهو يخالف النهي الذي ذكرته قبله فهو ان شاء الله مثل نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن يشتم الرجل الصماء وأن يحتبى بثوب واحد مفضيا
 بفرجه الى السماء وأنه أمر غلاما أن يأكل مما بين يديه ونهاه عن أن يأكل من
 أعلى الصفرة ويروى عنه صلى الله عليه وسلم وليس كتبوت ما قبله مما ذكرنا أنه
 نهى عن أن يقرن الرجل اذا أكل بين التمرتين وأن تكشف الثمرة عما في
 جوفها وأن يعرض على ظهر الطريق قال الشافعي رحمه الله ان الثوب كان مباحا
 للابس والطعام مباحا لا كله حتى يأق عليه كله ان شاء الله والارض مباحة له
 اذا كانت لله لا للآدمي وكان الناس فيها شرطا فهو منهى فيها عن شيء يفعله
 وأمر فيه بان يفعل شيئا غير الذي نهى عنه والنهي يدل على أنه انما نهى عن
 اشغال الصماء والاحتباء مفضيا بفرجه غير مستتر ان ذلك كشف عورته
 قيل له يسترها بثوبه فلم يكن تهمة عن كشف عورته تهمة عن لبس ثوبه فيحرم
 عليه لبسه بل أمره أن يلبسه كما يسترعورته ولم يكن أمره ان يأكل من بين يديه
 ولا يأكل من رأس الطعام اذا كان مباحا له ان يأكل مما بين يديه وجميع
 الطعام الا اذا في الاكل من بين يديه لانه أجلب به عند موكله وأبعد له من
 قبج الطعمة والنهم والشر في الطعام وأمره ان لا يأكل من رأس الطعام لان البركة
 تنزل منه على النظر له في ان يبارك له بركة دائمة يدوم نزولها له وهو يبيع له اذا
 أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه واذا أباح له الممر على ظهر الطريق
 فالمر عليه اذا كان مباحا له التعريس علمه لانه لا مال له يمنع الممر عليه فيحرم
 عنه فانما ساء له معنى ما ثبت نظره فانه قال فانها مأوى الهوام وطرق الحيات
 على وجه النظر له لا على أن التعريس محرم وقد ينهى عنه اذا كان الطريق

متضاي بقاءه ساوكانه اذا عرس عليه في ذلك الوقت منع غيره حقه في المهر **وقال الشافعي** * فان قال قائل فما الفرق بين هذا والاول قيل له من قامت عليه الحجة يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عما وصفنا ومن فعل ما نهى عنه وهو عالم بنهيه فهو عاص بفعله ما نهى عنه فليس يستغفر الله ولا يعاد فان قال فهذا عاص والذي ذكرت في الكتاب قبله في النكاح والبيوع عاص فكيف فرقت بين حالهما اقلت اما في المعصية فلم أفرق بينهما الا في قد جعلتم ما عاصيتم وبعض المعاصي أعظم من بعض فان قال فكيف لم تحرم على هذا البسه وأكله ومعه عدا على الارض بمعصيته وحرمت على الآخون نكاحه وبيعته بمعصيته قيل هذا أمر بامر في مباح حلال له فأحلت له ما حل له وحرمت عليه ما حرم عليه وما حرم عليه غير ما حل له ومعصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ولكن يحرم عليه أن يفعل فيه المعصية فان قيل فامثل هذا قيل الرجل له الزوجة والجارية وقد نهى أن يطأهما حائضتين وصائمتين ولو فعل ذلك لم يحل ذلك الوطء له في حالة تلك ولم تحرم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال اذا كان اصلهما مباحا وحلالا **وقال الشافعي** * وأصل مال الرجل محرم على غيره الا بما أبيع به مما يحل وفروج النساء محرمات الا بما يباح به من النكاح والملك فاذا عقد عقدة البيع أو النكاح منهما غنهما على محرم لا يحل الا بما حل به لم يحل المحرم بمحرم وكان على اصل تحريره حتى يوثق بالوجه الذي أحله الله جل ثناؤه به في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو إجماع المسلمين أو ما هو في مثل معناه ***(قال الشافعي)*** وقد علمت قبل هذا النهي الذي أريد به غير التحريم بالدلائل ما كتبت من ترديده واسأل الله تعالى العصمة والتوفيق

باب العلم

(قال الشافعي) قال لي قائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم فقلت له العلم علمان علم عامة لا يسع بالغاي غير مغلوب على عقله جهله قال ومثل ما ذكرت مثل ان الصلوات خمس وان على الناس صوم شهر رمضان وحج البيت ان

استطاعوا إليه سبيلاً وزكاة في أموالهم وأنه حرم عليهم الربا والزنا والقتل والسرقة
والخمر وما كان في معنى هذا مما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه
من أنفسهم وأموالهم وأن يكفوا عنه بما حرم الله عليهم منه * (قال الشافعي) *
وهذا الصنف من العلم كاه موجود نص في كتاب الله جل ثناؤه وموجود
عامة عند أهل الإسلام ينقله عوامهم عن مضي من عوامهم بحكونه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام
الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر ولا التأويل ولا يجوز فيه التنازع * (قال الشافعي)
الوجه الثاني * قال فقلت له ما ينوب العباد من فروع القرائن وما يخص
من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وإن كانت
في شيء منه سنة فأنما هي من أخبار الخاصة لا من أخبار العامة وما كان منه يحتمل
التأويل ويستدرك قياساً قال أفنعدون هذا أن يكون واجباً وجوب
العلم الذي قبله أو موضوعاً عن الناس علمه حتى يكون من علمه منتغلاً ومن ترك
علمه غيراً ثم تركه أو من وجه ثالث فوجدناه خبراً أو قياساً * (قال الشافعي) *
فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فصنفه لي وإذا كره الحجة فيه وما يلزم منه ومن
يلزم ومن يسقط فقلت له هذه درجة من العلم ليس يبلغها العامة ولم يتسكفها
كل الخاصة ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كاه أن يعطوها وإذا
قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره ممن تركها إن شاء الله فالفصل
فيها لمن أقام بها على من عطاها * (قال الشافعي) * فأوجد لي في هذا خبراً وشياً
في معناه ليكون هذا قياساً عليه فقلت له فرض الله عز وجل الجهاد في كتابه
وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أكد النكير من الجهاد فقال جل ثناؤه
إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله
فيقتلون ويقتلون الآية وقال جل ثناؤه فأتوا المشركين كافة كما يقاتلونكم
كافة وقال جل ثناؤه فأتوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم
واحصرهم واقعدوا لهم كل مرصد الآية وقال جل ثناؤه فأتوا الذين

لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية * (قال الشافعي) * أخبرنا عبد العزيز
ابن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال أقاتل الناس حتى
يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دملهم وأموالهم إلا بحقها
وحسابهم على الله وقال الله جل ثناؤه ما لكم إذا قيل لكم أنفروا في سبيل الله
أما قلتم إلى الأرض أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة إلى قدير وقال جل ثناؤه
انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله الآية * (قال
الشافعي) * واحتمات الآيات أن يكون المجاهد كله والنفير خاصة منه على كل
مطيع له ولا يسع أحدا منهم التخلف عنه كما كانت الصلوات والجمعة والزكاة فلم يخرج
أحد منهم وجب عليه فرض منها أن يؤدي غيره الفرض عن نفسه لأن عمل أحد
في هذا لا يكتب لغيره واحتمات أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات
وذلك أن يكون قصد بالفرض فيها قصد الكفاية فيكون من قام بالكفاية في
جهاد من جوهده من المشركين مدركات أدية الفرض ونافذة الفضل ومخرجان
تخلف من المأثم ولم يسو الله بينهما فقال جل ثناؤه لا يستوي القاعدون من
المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله
المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة الآية * (قال الشافعي) *
فقال أما الظاهر في الآيات والفرض على العامة فإن الدلالة بأنه إذا قام بعض
العامة بالكفاية أخرج به المتخلفين من المأثم * (قال الشافعي) * فقلت له في
هذه الآية قال وأين هو منها قلت قال الله جل ثناؤه وكلا وعد الله المحسنين
فوعده المتخلفين المحسنين عن المجاهد على الإيمان وأيان فضيلة المجاهدين على
القاعدین ولو كانوا آثمين بالتخلف إذا غزا غيرهم كانت العقوبة بالآثم إن لم يعف
الله أولى بهم من المحسن قال فهل تجب في هذا غير هذا قلت نعم قال الله جل ثناؤه
وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في

الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وغزارسول الله صلى الله عليه وسلم وغزاه مع من اصحابه بجماعة وخلف اخرى حتى خلف على بن ابي طالب رضي الله عنه في غزوة تبوك واخبره الله جل ثناؤه ان المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة قال فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة فأخبر ان النفر على بعضهم دون بعض وان التفقه انما هو على بعضهم دون بعض وكذلك ما عدا القرض في عظام الفرائض التي لا يسح جهلها والله أعلم * (قال الشافعي) * وهكذا اكل ما كان القرض فيه مقصودا به قصد الكفاية فيما ينوب فاذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو ضيعوه ما نغت ان لا يخرج واحد منهم مطبق فيه من المأثم بل لا أشك ان شاء الله اقله ان لا تنفروا به مذبحكم عذابا الاية قال فاما عنها قلت الدلالة عليها ان تخلفهم عن النفر كافة لا يسعهم ونفر بعضهم اذا كانت في نفيه كفاية فتخرج من تخلف من المأثم ان شاء الله لانه اذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم النفر قال ومثل هذا سوى الجهاد قلت الصلاة على الجنائز ودفنها لا يحل تركها ولا يجب على كل من يحضرها كاه حضورها ويخرج من تخلف عنها من المأثم من قام بكفايتها وهكذا رد السلام قال الله جل ثناؤه وادأحييتهم بحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم القائم على أقاعد واذا سلم من القوم واحد أجزأ عنهم وانما أريد به - هذا الرد فرد القليل جامع لاسم الرد والكفاية فيه مانع لئلا يكون الرد معطلا ولم يزل المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله جل ثناؤه نبيه صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا الى اليوم يتفقه اقلهم ويشهد الجنائز بعضهم ويجهاد ويرد السلام بعضهم ويتخلف عن ذلك غيرهم فيعبرون الفضل لمن قام بالفقه والجهاد وحضور الجنائز ورد السلام ولا يؤثنون من قصر عن ذلك اذا كان لهذا يوم قائمون بكفايته

باب تهيئة خبر الحجة

قال الشافعي قال لي قائل أحد دلي أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى

ثبت عليهم خبر الخاصة فقلت خبر الواحد مدعي الواحد حتى يفتنى به الى
النبي صلى الله عليه وسلم أو من انتهى به اليه دونه ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة
حتى يجمع أمورا منها ان يكون من حديثه ثقة في دينه معروف بالصدق في
حديثه عاقل لا يما يحدث به عالم بما يجعل معاني الحديث من اللفظ وان
يكون ممن يؤدى الحديث بحروفيه كما لا يحدث به على المعنى لانه اذا حدث
به على المعنى وهو غير عالم بما يجعل معناه لم يدرك له يحيل الحلال الى الحرام
والحرام الى الحلال واذا أداه بحروفه فلم يبق وجد يخاف فيه احالة الحديث
حافيا ان حدث من حفظه حافظا لكتابه ان حدث من كتابه اذا ترك أهل
الحفظ في الحديث وافق حديثهم بريئا من أن يكون مدلسا يحدث عن ابي
لم يسمع منه ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يما يحدث اثبات خلافه عن
النبي صلى الله عليه وسلم ويكون هكذا من فوقه فمن حديثه حتى يفتنى
بالحديث موصولا الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى من انتهى به اليه دونه
لان كل واحد منهم مثبت لمن حديثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى
في كل واحد منهم عما وصفته قال فأوضح لي هذا بشئ الى أن أكون به
أعرف مني هذا الحديث به وقلة خبري في مما أوصفت في الحديث فيقال
الشافعي كما فقلت له أتر يدان أخبرك بشئ يكون هذا قياسا عليه قال نعم
قلت هذا اصل في نفسه فلا يكون قياسا على غيره لان القياس أضعف من
الاصل قال فاستأريد أن تجعله قياسا ولكن مثله لي على شئ من الشهادات
التي العلم بها عام قلت قد يحالف الشهادات في أشياء ويجامعها في غيرها قال
وأين هما قلت أقبل في الحديث الرجل لو احدث المرأة أو أقبل واحدا
منهما واحده في الشهادة وأقبل في الحديث حدثني فلان عن فلان اذا لم يكن
مدلسا ولا أقبل في الشهادة الا سمعت أو رأيت أو شهدت في تحتها في الاحاديث
فأخذ ببعضها استدلالا لا بكتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به في
الشهادات هكذا ولا يؤخذ فيها بحال ثم يكون بشرك كثير كلهم يجوز شهادته ولا

أقبل حديثهم من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الاحوال وانزاله بعض
الفاظ المعاني ثم هو يجمع الشهادات في أشياء غير ما وصفت * (قال الشافعي) *
فقال اماما قالت من أن لا يقبل الحديث الا عن ثقة حافظ عالم بما يحيل معنى
الحديث فكيف قال لم يقل هذا كذا في الشهادات فقالت له ان احالة معنى
الحديث اخفى من احالة معنى الشهادات وهذا احتطت في الحديث أكثر مما
احتطت بها في الشهادات قال وهذا كما وصفت ولسني أنكرت اذا كان من
يحدث عنه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف أنت ثقة لم تسمعك من ان يعقل
الثقة لم تسمع من الزبانيه فلا تتركه بروي الا عن ثقة وان لم تعرفه أنت وقال
الشافعي في فئات له أريت أربعة نفر عدول فقهائهم شهدوا لك على شهادة شاهدين
بحق رجل على رجل أكتفت فاضيا به ولم يقل لك الزبانيه ان الشاهدين عدلان
قال لا ولا أقطع بشهادتهما شيئا حتى أعرف عدلهما بالثبوت دليل الاربعة لهما
واما بتدليل غيرهم أو معرفة معنى به دليلهما * (قال الشافعي) * فقالت له ولم لم
تقبلهما على المعنى الذي أمرتني ان أقبل عليه الحديث فتمعول لم يكونوا
ليشهدوا الا على من هو عدل عندهم * (قال الشافعي) * فقال قد يشهدون
على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا عدله فلما كان هذا موجودا
في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتى يعرفوه أو أعرف عدله
وعدل من شهد عنده على عدل غيره فلا أقبل تعديل شاهد على شاهد عدل
الشاهد غيره ولم أعرف عدله * (قال الشافعي) * فقالت له ما المحجة في هذا لك
الحجة عليك في ان لا يقبل خبر الصادق عن جهل صا دقه والناس بين أن
يشهدوا الا على شهادة من عرفوا عدله أشد تحفظا منهم من أن يقبلوا الا
حديث من عرفوا صحة حديثه وذلك ان الرجل يلقى الرجل يرى عليه سيما الخير
فيحسن الظن به فيقبل حديثه وقبله وهو لا يعرف حاله فيذكر ان رجلا يقال
له فلان حدثني كذا اما على وجه يرجو ان يجد علم ذلك الحديث عند ثقة فقبله
عن الثقة واما على أن يحدث به على انكاره والتعجب منه واما يخفله في الحديث

عنه ولا أعلم اني لقيت احدا بريثا من ان يحدث عن ثقة حافظ وآخر يخالفه
 ثقة فقلت في هذا ما يجب على ولم يكن دليلا على ان معرفة صدق من
 حدثني بأوجب على من طلب ذلك على معرفة صدق من فوقه لاني أحتاج
 في كلهم الى ما أحتاج اليه فيمن لقيت منهم لان كلهم مثبت لي خبرا عن فوقه ولمن
 دونه (قال الشافعي) * فقال خا بالثابت من تعرفه بالتدليس ان يقول عن
 كذا وقد يمكن فيه ان يكون لم يسمعه فقلت له المسلمون العدو عدول أحماء
 الامر في أنفسهم وحالهم في أنفسهم غير حالهم في غيرهم الا ترى اني اذا عرفتهم
 بالعدل في أنفسهم قبلت شهادتهم فانا شهدوا على شهادة غيرهم لم اقبل شهادة
 غيرهم حتى أعرف حالهم ولم يكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على
 شهادته وقولهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم على الحق حتى يستدل من فعلهم
 بما يخالف ذلك فترس منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم
 ولم يعرف بالتدليس ببلدنا فيمن مضى ولان ادركنا من أصحابنا الاحاديث
 فان منهم من قبله عن لوتر كد عليه كان خيرا له وكان قول الرجل سمعت
 فلانا يقول سمعت فلانا وقوله حدثني فلان عن فلان سواء عندهم لا يحدث
 واحد منهم عن ابي الامام مع منه فن عرفناه منهم بهذا الطريق قبلنا
 منه حدثني فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا ومن عرفناه دلس مرة فقد
 ابان لنا عورته في روايته وايست تلك العورة بكذب فترد بها حديثه ولا
 النصيحة في الصدق فيقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق
 فقلنا لا نقبل من مدلس حديثا حتى يقول فيه حدثني او سمعت فقل لقد
 ارك تقبل شهادة ن لا يقبل حديثه فقلت له لكبر أمر الحديث وموقعه
 من المسلمين ولعني بين قال وما هو قلت ان تكون القطعة تترك من
 الحديث فتحمل معناه أو ينطق بها غير لفظ الحديث والناطق بها غير عامد
 لا حالة الحديث فيحمل معناه واذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى
 وكان غير ما قل للعديث فلم يقبل حديثه اذا كان يحمل ما لا يعرف ان كان من

لا يؤدى الحديث بحرقه وكان يلتمس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى بحال قال أن يكون عدلا غير مقبول الحديث قلت نعم إذا كان كما وصفت كان هذا موضع ظنة بينة بردها أحديثه وقد يكون الرجل عدلا على غيره ظنينا في نفسه وبعض أقربيه ولعله أن يخرج من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت به شهادته والظنة فيمن لا يؤدى الحديث بحرقه ولا يعقل معانيه أبين منها في الشاهد لمن ترد شهادته له فيما هو ظنين فيه بحال وقد يعتبر على الشهود فيما شهدوا فيه وأن استدل لنا على ميل نسبيته أو حياطة بمجازة قصه بالشهود للشهود له لم تقبل شهادتهم وإن شهدوا في شيء مما يدق ومن ذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه لم تقبل شهادتهم لأنهم لا يعقلون عندنا، حتى ما شهدوا عليه قال الشافعي في ومن كثر غلطه من الحديثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون من أ كثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته وأهل الحديث متباينون فيهم المعروف بعلم الحديث بطلبه بالتدين وسماعه من الأب والعم وذو الرحم والصديق وطول مجلسه أهل التنازع فيه ومن كان هكذا كان مقدما في الحديث أو خالفه من يقصر عنه فيه كان أولى أن يقبل حديثه من يخالفه من أهل التقصير عنه قال الشافعي في ويعتبر على أهل الحديث إذا اشتركو في الحديث على الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ له وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له وإذا اختلفت الرواية استدل لنا على المحفوظ منها والغلط بهذا ووجه سواء تدل على الصدق والحفظ والغلط قد يساهى في غيره هذا الموضع وأسأل الله التوفيق * (قال الشافعي) * فقال في الحجة لك في قبول خبر الواحد وأنت لا تحيز شهادة شاهداً واحداً وحده وما جئت في أن قسمته بالشهادة في أكثر أمره وفرقت بينه وبين الشهادة في بعض أمره قال الشافعي في بقات له أنت تعبد على ما قد ظننت بأنك فرغت منه ولم أقسه بالشهادة إنما سألت أن أمثله لك بشيء تعرفه أنت به أحبر منك بالحديث فقلت لك بذلك الشيء لا في

احتجت الى أن يكون قيا ساعليه وتثبت خبر الواحد اقوى من ان احتاج الى
أن أمثله بغيره بل هو أصل في نفسه قال فكيف يكون الحديث كالشهادة في
شيء ثم يفارق بعض معانيها في غيره قلت له هو مخالف للشهادة كما وصفته لك في
بعض أموره ولو جعلته كالشهادة في بعض أموره دون بعض كانت الحججة في فيه بينة ان
شاء الله قال وكيف ذلك وسبيل الشهادات سبيل واحد (قال الشافعي) فقلت
له أتعني في بعض أموره دون بعض أو في كل أمرها قال بل في كل أمرها قلت فكيف
أقل ما تقبل على الزنا قال أربعة قلت فان نقصوا واحدا جلدتهم قال نعم قلت
فكم تقبل على القتل والكفر وقطع الطريق الذي يقتل به كله قال شاهدين
قلت له كم تقبل على المال قال شاهدا أو امرأتين قلت فكيف تقبل في عيوب
النساء قال امرأة قلت ولو لم يتموا شاهدين وشاهدا أو امرأتين لم تجلدهم كما جلدت
شهود الزنا قال نعم قال الشافعي فقلت له افتراها مجتعة قال نعم في ان اقبلها
متفرقة في عددها وفي ان لا تجلدا لاشاهد الزنا فقلت له فلو قلت لك هذا في خبر
الواحد وهو مجامع للشهادة في ان اقبله ومفارق لها في عدده هل كانت لك
حجة الاكهي عليك قال فائتمات بالخلاف بين عدد الشهادات خبرا
واستدلالا قلت وكذلك قلت في قبول خبر الواحد خبرا واستدلالا قلت
أرايت شهادة النساء في الولادة لم اجزتها ولا تجبيزها في درهم قال اتباعت قلت
فان قيل لك لم يذكروا في القرآن أقل من شاهدا وامرأتين قال ولم يحطران
يجوز أقل من ذلك فأجزنا ما اجاز المسلمون ولم يكن هذا خلافا للقرآن قلنا
وهكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد استدلالا بأشياء كلها اقوى من اجازة
شهادة النساء فقال فيهم من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى اتباع
قلت نعم ما لا أعلم من أهل الحديث فيه مخالفا قال وما هو قات العدل يكون
جائز الشهادة في أمور مردودها في أمور قال فأين هو مردودها في أمور قلت
أذا شهد في موضع يجر به الى نفسه زيادة من أي وجه ما كان الجرح
أو يدفع بها عن نفسه غرما أو الى ولده أو والده أو يدفع بها عنها أو مواضع

الظن سواها وفيه في الشهادة ان الشاهد دائما يشهد بها على واحد ليلزمه
 غرما أو عقوبة ولا رجحان أن يؤخذ له غرم أو عقوبة وهو خلى مما لم يجر
 من غرم غير ما خلى في غرمه ولا عقوبة ولا العار الذي لزمه واعد له يجر
 ذلك الى من له ان يكون أشد تحاملا له منه لولده أو والده فتقبل شهادته
 لانه لا طينة ظاهرة كظنته في نفسه و ولده ووالده وغير ذلك مما تبين
 فيه مواضع الظن والمحدث بما يحل ويحرم لا يجر الى نفسه ولا الى غيره ولا
 يدفع عنها ولا عن غيرها شيئا مما يقول الناس ولا بما فيه عقوبة عليهم ولا لهم
 وهو ومن حدثه ذلك الحديث من المسلمين سواء ان كان يأمر بحل أو يحرم
 فهو شريك العامة فيه لا تختلف حاله فيه فيكون طينة امره مردود الحبر وغير
 طينتين أخرى مقبول الخبر كما تختلف حالات الشاهد لعوام المسلمين وخواصهم
 وللناس حالات أن تكون أخبارهم فيها أصح وأحرى أن تحضرها التقوى
 منها في أخرى ونيات ذوي النيات فيها أصح وكرهم فيها أديم وغفلتهم فيها
 أقل وتلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند ذكره وغير تلك الحالات من
 الحالات المنبهة عن الغفلة قال الشافعي رحمه الله قلت له قد يكون غير ذي الصدق
 من المسلمين صادقا في هذه الحالات وفي أن يؤتمن على خبر فيرى أنه يعتمد على
 خبره فيه فيصدق غاية الصدق ان لم يكن تقوى فحياء من أن ينصب الامانة في
 خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجر اليها ثم يكذب بعده أو يدع التحفظ في بعض
 الصدق فيه وإذا كان موجودا في العامة وفي أهل الكذب الحالات يصدقون
 فيها الصدق الذي تطيب به أناس المحدثين كان أهل التقوى والصدق في كل
 حالاتهم أولى أن يتحفظوا عند أولى الامور بهم ان يتحفظوا عندها في أنهم
 وضعوا موضع الامانة ونصبوا اعلاما للدين وكانوا طامنين بما ألزمهم الله من
 الصدق في كل أمر وأن الحديث في الحلال والحرام أعلى الامور وأبعدها من
 أن يكون فيه موضع طينة وقد قدم اليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بشئ لم يتقدم عليهم في غيره فوقع على الكذب على رسول الله صلى

الله عليه وسلم النار * (قال الشافعي) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي
 عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن يثت عن عبد الواحد البصري عن وائلة
 ابن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أقرى القران قولني **سألت الله**
 ومن أرى عني في المنام ما لم ترياً ومن ادعى الى غير أبيه * (قال الشافعي) *
 أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال على ما لم أقل فليتبوأ
 مقعده من النار * (قال الشافعي) * أخبرنا يحيى بن سليم الطائفي عن عبيد الله
 ابن عمر عن أبي بكر بن عمر عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان
 الذي يكذب على يدي له بيت في النار * (قال الشافعي) * أخبرنا عمرو بن أبي
 سلمة التميمي عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت
 لابي قتادة مالك لا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه الناس
 قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كذب
 على فليلة تمس بجانبه مضجعا من النار فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ذلك ويمسح الأرض بيده * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن محمد بن
 عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا عني
 ولا تكذبوا علي * (قال الشافعي) * هذا أشد حديث روى عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في هذا وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا نقبل حديثا الا عن ثقة
 ونعرف صدق من حل الحديث من حين ابتدئ الى أن يبلغ به منتهاه * فان
 قال قائل وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت * قيل له قد أحاط العلم
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر أحدا بحال أن يكذب على بني اسرائيل
 ولا على غيرهم فاذا أباح الحديث عن بني اسرائيل فليس أن يقبلوا الكذب
 على بني اسرائيل أباح وانما أباح قبول ذلك عن حديثه ممن يجهل صدقه
 وكذبه ولم يصح أبضا عن يعرف كذبه لانه بروى عنه انه قال من حدث

بحدِيث وهو يراه كذبا فهو أحد الكاذبين ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب لانه يرى الكذاب في حديثه كاذبا ولانه لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه الا بصدق الخبر وكذبه الا في الخاص القليل من الحديث وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بان يحدث الحديث بما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه مما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه واذ فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا عني فاعلم ان شاء الله يحيط أن الكذب الذي نهاهم عنه هو الكذب الخفي وذلك الحديث عن لا يعرف صدقه لان الكذب اذا كان منهي عنه على كل حال فلا كذب أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الحجّة على تنبّيت خير الواحد)

﴿قال الشافعي﴾ قال لي قائل اذكر الحجّة في تنبّيت خير الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أراجاع فقلت له أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه إلى غير فقهه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم أحلاص العمل لله والصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم فان دعوتهم تحيط من وراءهم *(قال الشافعي)* فلما اندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأداها أمر أن يؤديها والامر واحد دل على أنه لا يأمر أن يؤدوا عنه الا ما تقوم به الحجّة على من أدى اليه لانه انما يؤدى عنه حلال يؤتى وحرام يجتنب وحديث قام ومال يؤخذ ويهمل ونصيحة في دين ودنيا ودل على أنه قد يحمل الفقه غير الفقيه يكون له حافظا ولا يكون فيه فقيها وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يحتج في ان اجماع المسلمين ان شاء الله لازم *(قال الشافعي)* أخبرنا سفيان قال أخبرني سالم بن النضر مولى عمر

ابن عبيد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يخبر عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحداكم شككنا على أريكته يأنسه إلا من أمرى مما نهيت عنه أو أمرت به فيقول لا ندرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله مرسل * (قال الشافعي) * وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلامهم أنه لازم لهم وإن لم يجدوا نص حكيم في كتاب الله وهو موضوع في غيره هذا الموضع * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا ف أرسل امرأته تسأل عن ذلك فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبل وهو صائم فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لست أمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقال ألا أخبرتها أي أفعل ذلك فقالت أم سلمة قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لست أمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اني والله أتعلم الله وأعلمكم بحدوده * (قال الشافعي) * وقد سمعت من يضل هذا الحديث ولا يخبرني ذكر من وصله * (قال الشافعي) * وفي قول أبي بصير صلى الله عليه وسلم لا أم سلمة ألا أخبرتها اني أفعل ذلك دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله لا نه لا أمر ما بان تخبر عنه إلا وفي خبرها ما يكون به الحجة من أخبرته وهكذا خبر امرأته ان كانت من أهل الصدق عنده (أخبرنا) مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال بينما الناس مقياء في صلاة الصبح اذا نأههم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة * (قال الشافعي) * وأهل قباء أهل

سابقة من الانصار وفقه وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن
 لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة الا بما يقوم عليهم به المحجة ولم لمقوار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوا ما انزل الله عليه في تحويل القبلة فبـكـونون
 مستقبلين بكتاب الله اوسنة نبيه صلى الله عليه وسلم سماعا من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولا يخبر عامة وانقلوا بخبر واحد اذ كان عندهم من اهل
 الصدق عن فرض كان عليهم تركوه الى ما اخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه احدث عليهم من تحويل القبلة * (قال الشافعي) * ولم يكونوا ليفعلوه ان
 شاء الله بخبر واحد الا عن علم بان المحجة تثبت بمثله اذ كان من اهل الصدق
 ولا ليجدوا أيضا مثل هذا الحديث العظيم في دينهم الا عن علم بان لهم احداً
 ولا يدعون أن يخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما صنعوا منه ولو كان
 ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحويل القبلة وهو
 فرض مما لا يجوز اهلهم لقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قد كنتم
 على قبلة ولم يكن لكم تركها الا بعد علم يقوم به عليكم حجة من سماعكم مني او خبر
 عامة او اكثر من خبر واحد عني * (قال الشافعي) * اخبرنا مالك عن اسحق
 ابن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت أسقى أبا عبيدة بن الجراح
 وأبا طلحة وأبي بن كعب شرباً من فضج وقر فجاءهم آت فقال ان الخمر قد حوت
 فقال أبو طلحة قم يا أنس الى هذه الجرار فاكسرهما فمعت الى مهراس لنا
 فضر بهما بأسفله حتى تسكرت * (قال الشافعي) * فهو لا في العلم والمكان
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدم محبته بالموضع الذي لا ينكره عالم
 وقد كان الشرب عندهم حلالا لا يشربونه فجاءهم آت فأخبرهم بتحريم الخمر
 فأمر أبو طلحة وهو مالك الجرار أن يكسر الجرار فلم يقل هو ولا هم ولا واحد منهم
 نحن على تحليها حتى نلقى رسول الله عليه الصلاة والسلام مع قر به من أو
 يا تينا خبر عامة وذلك انهم لا يهربون حلالا اهرقه سرف وليسوا من أهله
 والحال في انهم لا يدعون اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلوا ولا يدع

لو كان ما قبلوا من خبر الواحد ليس لهم أن ينهاهم عن قبول مثله * (قال الشافعي) * وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنيساً أن يغدو على امرأة رجل ذكر أنها زنت فان اعترفت وأرجعها واعترفت فرجعها * (قال الشافعي) * أخبرنا بذلك مالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وسأفاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد شبلًا * (قال الشافعي) * أخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سالم الزرقى عن أمه قال قالت بينما نحن بنى إذا على بن أبي طالب رضى الله عنه على جمل يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن هذه أيام طعام وشراب فلا يصومن أحد منكم واتبع الناس وهو على جمل به يصرخ فيهم بذلك * (قال الشافعي) * ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعث نبيه واحدا أصلا قال الأزم خبيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بصدقه عند المهديين عما أخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهاهم عنه ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجاج وقد كان قادرا على أن يسير إليهم فيتأفهم أو يبعث إليهم عددًا فبعث واحدا يعرفونه بأصدق وهو لا يبعث أن شاء الله بامرء الاو الحجة للبعوث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان هذا هكذا مع ما وصفت من مقدرة النبي صلى الله عليه وسلم على بعثة جماعة إليهم - م كان ذلك أن شاء الله فيمن بعده ممن لا يحكمه ما أمكنهم وأمكن فيهم أولى أن يثبت به خبر الواحد الصادق * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خاله أن شاء الله يقال له يزيد بن شيبان قال كذا في موقف لاء مرة يبعده عمرو من موقف الامام جذا فانا بنى م ربع الا نصارى فقل لنا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم بأمركم استنقوا على مشاعركم هذه فاسمكم على ارض من ارض ابيكم ابراهيم صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضى الله عنه وإيا على

الحج في سنة تسع وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة وشعوب متفرقة فاقام لهم
 مناسكهم وأخبرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ألهم وما علمهم وبعث
 علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في تلك السنة فقرأ عليهم في مجملهم يوم النحر
 آيات من سورة براءة ونبذ إلى قوم على سواء وجعل أقوم مداد وانها عن أمور
 فكان أبو بكر وعلي رضي الله عنهما معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين
 والصدق وكان من جهلهم ما أوادهم ما من الحاج ووجد من يجبره عن
 صدقهم أو فضلهما ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعت واحد
 الا والحجة قائمة بجبره على من بعثه اليه ان شاء الله **وقال الشافعي** في فرق
 النبي صلى الله عليه وسلم على نواح عرفنا اسماءهم والمواضع التي فرقهم
 عليها فبعث قيس بن عاصم والزبير بن بدر وابن نويرة إلى عث ثم علمهم
 بصدقهم عندهم وقدم عليه وفد البحر بن فعر قوام من معه فبعث معهم ابن
 سعيد بن العاص وبعث عاذن جبل إلى اليمن وامره ان يقاتل بمن اطاعه
 من عاصه ويأمرهم ما فرض الله عليهم ويأخذ منهم ما وجب عليهم لمعرفتهم
 بعبادته مكانه منهم وصدقهم فيهم وكل من ولاه فقد أمره بما أوجب الله على
 من ولاه عليه ولم يكن لاحد عندنا في أحدهم قدم عليه من أهل الصدق أن
 يقول أنت واحد وليس لك أن تأخذ مناه لم نسمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول انه علينا ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم اليها
 بالصدق الاما وصفت من أن تقوم بثلثهم الحجة على من بعثه اليهم **وقال**
الشافعي في شبهة هذا المعنى امرأ سريار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد
 بعث بجيش مؤتة فولاذ بن زيد بن حارثة وقال فان أصيب فبعقر وان أصيب فابن
 رواحة وبعث ابن نيس سريية وحده وبعث أمراء سرياه وكلهم حاكم فيما بعثه
 فيه لان عليهم أن يدعوا ومن لم تبلغه الدعوة وبقيت الخوا من حل قتلهم وكذلك كل
 وال بعثه أو صاحب سريية ولم يزل ~~يكنه~~ أنه أن يبعث واليمين وثلاثة وأربعة
 وأكثر **وقال الشافعي** في وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولا إلى اثني عشر

ملكاً يدعوهم الى الاسلام ولم يبعثهم الا الى من قد بلغت الدعوة وقامت عليه
الحجة والا يكتب منه فيها دلالات لمن بعثهم اليه على انها كتبه وقد تحرى فيهم
ما تحرى في امرائه من ان يكونوا معروفين فبعث دحية الكلبي الى الناحية التي
هو فيها معروف **وقال الشافعي** ولو ان المبعوث اليه جهل الرسول كان عليه
طلب علم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه ليستبرئ شكه في خبر الرسول وكان
على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث اليه **وقال الشافعي** ولم تنزل كتب
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تنفذ الى ولائه بالامر والنهي ولم يكن لاحد من
ولائه ترك انفاذا امره ولم يكن ليعت رسول الا اصادقا عده من بعثه اليه واذا
طلب المبعوث اليه علم صدقه وحده حيث هو ولو شك في كتابه بتغير في
الكتاب او حال يدل على تمسكه من غفلة رسول جل الكتاب كان عليه ان يطالب
علم ما شك فيه حتى ينفذ ما ثبت عنده من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
وقال الشافعي وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعما لهم وما اجمع
المسلمون عليه من ان يكون الخليفة واحدا والقاضي واحدا والامام واحدا
والامير واحدا واستخفوا بالاكبر رضى الله عنه ثم استخلف ابو بكر عمر رضى
الله عنه ثم عمر اهل الشورى ليختاروا واحدا واختاروا عبد الرحمن واختار
عبد الرحمن بن عوف عثمان بن عفان رضى الله عنهم **قال الشافعي** * والولاية
من القضاة وغيرهم يقضون وتنفذ احكامهم ويقيمون الحدود وينفذون
بعدهم احكامهم واحكامهم اخبار عنهم **قال الشافعي** * فقيما وصفتم من
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فيما اجمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق
بين الشهادة والخبر والمحكم لانرى ان قضاء القاضي على الرجل للرجل انما
هو خبر يخبر به عن بينة ثبتت عنده او اقرار من خصم اقر به عنده وانه قد
المحكم فيه فلما كان يلزمه بخبره ان ينفذه بعلمه كان في معنى الخبر بطلان او
حرام قد لزمه ان يحله او يحرمه بما شهد منه ولو كان القاضي المخبر عن شهود
شهد واعنده على رجل لم يحاكم اليه او اقرار من خصم لا يلزمه ان يحكم به المعنى

ان لم يخاصم اليه او انه من تخاصم الى غيره في كمينه وبين حصصه بما يلزم
 شاهد اشهد على رجل ان يأخذ منه ما شهد به عليه لمن يشهد له به كان
 في معني شاهد عند غيره فلم يقبل قاضيا كان او غيره الا شاهد
 معه كما لو شهد عند غيره لم يقبله الا بشهادته وطالب معه غيره ولم يكن له غيره اذا كان
 شاهدا ان يتفقد شهادته وحده **وقال الشافعي** أخبرنا سفيان بن عيينة
 وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قضى في الياهم بخمس عشرة وفي التي يليها بعشر وفي الوسطى بعشر
 وفي التي تلي الخمس بتسع وفي الخمس بتسعة **وقال الشافعي** كلما كان معر وفا
 والله أعلم عند عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في البدن خمسة وسبعمائة
 البدن خمسة اطراف من لغة الجمال والمنافع نزلها امتاز لها في كل واحد واحد
 من الاطراف بتسعة من دية الكف فهذا قياس على الخبر **قال الشافعي** *
 فلما وجد كتاب عمرو بن حزم فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الابل صار واليه قال ولم يقبلوا كتاب آل
 عمرو بن حزم والله أعلم حتى ثبت لهم انه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
 هذا الحديث دلالتان احدهما قبول الخبر والاخرى ان يقبل الخبر في الوقت
 الذي ثبت فيه وان لم يقبل من احد من الامة بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة
 على انه لو مضى ايضا عمل من احد من الامة ثم وجد عن النبي صلى الله عليه
 وسلم خبر يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ودلالة
 على ان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده
قال الشافعي * ولم يقل المسلمون قد عمل فيما عمر بخلاف هذا من المهاجرين
 والانصار ولم تذكروا انتم ان عندكم خلافة ولا غيركم بل صاروا الى ما وجب
 عليهم من قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو
 بلغ عمر هذا صار البدن ان شاء الله كما صار الى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بتقواه الله وتأديته الواجب عليه في اتباع امر رسول الله صلى الله

عليه وسلم وعلمه بأن ليس لاحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر وان طاعة
الله في اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * فان قال لي قائل
فادلتني على ان عمر عمل شيئا ثم صار الى غيره فنجبر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم (قلت) فان اوجدتلكه قال ففي اي جادك اياي ذلك دليلا على امر بن
احدهم انه قد بع من جهة الراي اذ لم يجد سنة والاخر ان السنة اذا
وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب على الناس ترك كل عمل وجددت
السنة بخلافه واطال ان السنة لا تثبت الا بخبر تقدمها وعلم أنه لا يوهب شيئا ان
خالقها * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب
ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية
زوجها شيئا حتى أخبره أنحالك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب
اليه أن يورث امرأة أشيم الضباجي من دية فرجح اليه عمر * (قال الشافعي) *
وقد فسرت هذا قبل هذا الموضع * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن عمرو
ابن دينار وابن طاوس عن طاوس ان عمر قال اذكر الله امرأ سمع من النبي صلى
الله عليه وسلم في الجنين شيئا فقام جل بن مالك بن المبيعة فقال كنت بين
- اريتين لي يعني ضربتين فضربت احدهما الاخرى بمسطح فأنفت جنينا فمينا
فقتل فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم بغرة فقال عمر رضي الله عنه لو لم
نسمع هذا القضيافي بغير هذا وقال غيره ان كدنا ان نقضى في مثل هذا
برأينا * (قال الشافعي) * فقد رجح عمر عما كان يقضي به لمحدث الضحك
الي أن خالف فيه حكم نفسه وأخبر في الجنين انه لو لم يسمع به - نال القضي فيه
بغيره وقال ان كدما ان قضي في مثل هذا بأرائنا * (قال الشافعي) * يشير
والله أعلم ان السنة اذا كانت موجودة بان في النفس مائة من الابل فلا يعدو
الجنين أن يكرن حيا فتكون فيه مائة من الابل أو ميتا فلا شيء فيه فلم أحس
بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سلمه ولم يجعل له نسبه الا انه عديم

مضى حكمه بخلافه وفيما كان رأيا منه لم يبلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فلما بلغه خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل أمره وكذلك يلزم الناس أن يكونوا (قال الشافعي) * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر انما رجع بالناس عن خبر عبد الرحمن بن عوف * (قال الشافعي) * يعني حين خرج إلى الشام فبلغه وقوع الطاعون بها * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر رضى الله عنه ذكر الجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر (قال الشافعي) * وكل حديث كتبه منقطعاً فقد سمعته متصلاً أو مشهوراً عن روى عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة ولدكى كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً خوفاً طول الكتاب وخاف عني بعض كتبي وحققت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت فأختصرته خوفاً طول الكتاب فأثبت ببعض ما فيه الكفاية دون تقصى العلم في كل أمره * (قال الشافعي) * فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في الجوس فأخذ منهم وهو يتلو القرآن من الذين أتوا الكتاب حسني يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ويقرأ القرآن بقراءة الكافرين حتى يسلموا وهو لا يعرف فيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم فاتبعه وحديث بحالة موصول قد أدرك عمر بن الخطاب رجلاً وكان كاتباً لبعض ولاته * (قال الشافعي) * فان قال قائل قد طلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر قيل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر إلا على إحدى ثلاث معان إما أن يحتاط فيكون وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد فخير اثنين

أكثر وهو لا يزيدها الاثبوتنا وقد رأيت ممن أثبت خبر الواحد من يطلب
 معه خبرا ثانيا ويكون في يده السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم من خمسة
 وجوه فيحدث بساوس فيكتبه لان الاخبار كلها تواترت وتظاهرت كان أثبت
 للعجسة وأطيب لنفس السامع فقد رأيت من المحكم من يثبت عنده
 الشاهدان العدلان والثلاثة فيقول للمشهود له زدي شهودا وانما يريد بذلك
 أن يكون أطيأ لنفسه ولو لم يزد المشهود له على شاهدين لمحكم بهما * (قال
 الشافعي) * ويحتمل أن يكون لم يعرف الخبر فيقف عن خبره حتى يأتي مخبر
 يعرفه وهو كذا من أحبر من لا يعرف لم يقبل خبره ولا يقبل الخبر الا عن
 معروف بالاستئصال لان يقبل خبره ويحتمل أن يكون الخبر له غير مقبول القول
 عنده فيرد خبره حتى يجد غيره من يقبل قوله (فان قال قائل) فالى أى المعافى
 ذهب عمر عندكم (قلنا) أما في خبر أى موسى فالى الاحتياط لان أباموسى ثقة
 أمين عنده ان شاء الله (فان قال قائل) ما دل على ذلك (قلنا) قد روى مالك
 عن ربيعة عن غير واحد من علماءهم حديث أى موسى وأن عمر قال لابي
 موسى أما فى لم أنهمك ولاكنى خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * فان قال هذا منقطع فالحجة فيه ثابتة لانه
 لا يجوز على امام فى الدين عمر ولا غيره أن يقبل خبر الواحد مرة وقبوله له لا يكون
 الا بما تقوم به الحجة عنده ثم يرد مثله أخرى ولا يجوز له اذ على عالم عاقل أبدا
 ولا يجوز على حاكم أن يقضى بشاهدين مرة ويمنع بهما أخرى الامن جهة
 جرحهما او الجهالة بعد التهما وعمر غاية فى العلم والعقل والامانة والفضل * (قال
 الشافعي) * وفى كتاب الله دليل على ما وصفت قال الله جل ثناؤه انا أرسلنا نوحا
 الى قومه وقال ولقد أرسلنا نوحا الى قومه وقال وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل
 وقال والى عاد أخاهم هودا والى ثمود أخاهم صالحا وقال والى مدين أخاهم
 شعيبا وقال كذبت قوم لوط المرسلين الآية وقال لذبيعه صلى الله عليه وسلم
 محمد انا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح وقال وما محمد الا رسول قد خلت من

قبله الرسل * (قال الشافعي) * فأقام محجته على خلقه في أنبيائه بالاعلام التي
 بآينوا به خلقه سواء هم وكانت الحججة بها ثابتة على من شاهد أمورا لا نبيا
 ودلائلهم التي بآينوا بها غيرهم ومن بعدهم وكان الواحد في ذلك وأكثريه
 سواء اذ تقوم الحججة بالواحد منهم قيامها بالاكثر وقال تعالى واضرب لهم
 مثلا لأصحاب القرية اذ جاءها المرسلون فظاهر الحجج عليهم باثنين ثم ثالث
 وكذا أقام الحججة على الامم بواحد وليست الزيادة في التأكيد ما نعمة أن تقوم
 الحججة بواحد اذ اعطاه الله ما يبين به الخلق غير النبيين * (قال الشافعي) * أخبرنا
 مالك عن سعيد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عتبة بن زياد بن كعب أن
 الفريضة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خديرة وأن زوجها خرج في طلب أعبدة حتى
 اذا كان بطرف القدوم لم يحقهم فقتلوه فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 ارجع إلى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أوفى المسجد دعاي أو
 أمرني فدعيت له فقال كيف قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن
 زوجي فقال له كفى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة
 أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل إلى فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعت وقضى
 به * (قال الشافعي) * وعثمان في امامته وفضله وعلمه يقضى بخبر امرأة بين
 المهاجرين والانصار * (قال الشافعي) * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح
 قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذ قال له زيد
 ابن ثابت أتفتي أن تصدرا الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت فقال له
 ابن عباس اما فلا فلا انصارية هل أمرها بذلك النبي صلى الله عليه وسلم
 فرجع زيد بن ثابت يضحك ويقول ما أراك الا قد صدقت * (قال الشافعي) *
 سمع زيدا النهي أن لا يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت
 وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النهي فلما أفتاها ابن عباس

بالصدر اذا كانت قد زارت البيت بعد يوم الفجر أنكره عليه زيد فلما أخبره
 ابن عباس عن المرأة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك فسألها
 فأخبرته فصدق المرأة ورأى أن حقا عليه أن يرجع عن خلاف ابن عباس
 وما لابن عباس حجة غير خبر المرأة * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن عمرو بن
 دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ان قوما البكالي يزعم ان موسى
 صاحب الخضر ليس موسى بن اسرائيل فقال ابن عباس كذب عدا الله
 أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث
 موسى والخضر بشئ يدل على ان موسى عليه السلام هو موسى بن اسرائيل
 صاحب الخضر * (قال الشافعي) * فابن عباس مع فهمه وفهمه وورعه يثبت
 خبر أبي بن كعب وحده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يكذب به امرأت
 المسلمين اذ حدثته أبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فيه دلالة على أن موسى
 نبي بنى اسرائيل صاحب الخضر * (قال الشافعي) * أخبرنا مسلم وعبد الحميد
 عن ابن جريج قال أخبرني عامر بن مصعب ان طاوسا أخبره أنه سأل ابن عباس
 عن الركتين بعد العصر فنهاه عنهما قال طاوس فقلت ما أدهما فقال ابن
 عباس وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة
 من أمرهم الآية * (قال الشافعي) * فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طاوس
 بخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم ودله بتلاوة كتاب الله على ان فرضا عليه
 أن لا يكون له الخيرة اذا قضى الله ورسوله أمرا وطاوس حينئذ انما يعلم قضاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبر ابن عباس وحده ولم يدفعه طاوس بان يقول
 هذا خبرك وحده فلا أثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم لانه قد يمكن أن ينسى
 فان قال قائل كره ان يقول هذا لابن عباس فابن عباس افضل من ان يتوقى
 احدا أن يقول له حقا قدره وقد نهى عن الركتين بعد العصر فأخبره به
 لا يدعهما قبل ان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما * (قال الشافعي) *
 أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنا نأمر ولا نرى بذلك بأسا

حتى زعم رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركها
من أجل ذلك * (قال الشافعي) * فابن عمر قد كان ينتفع بالخبرة ويرأها حلالا
ولم يتوسع اذا خبره واحدا ولا يتهمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى
عنها ان يخبر به خبره ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه نهى عنها ولا يقول ما عاب هذا علينا أحد ونحن نعمل به الى اليوم
وفي هذا ما يبين ان العمل بالشئ بعد النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يكن بخبر عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يوهن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم * (قال
الشافعي) * اخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان معاوية باع سقاية
من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى به - اذا بأسا فقال أبو الدرداء
من يعذرني من معاوية اخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن
رأيه لا اسالك بك بأرض * (قال الشافعي) * فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على
معاوية بخبره ولم يرد ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الارض الى هوبها
اعظاما لانه ترك خبر ثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) *
واخبرنا ان أبا سعيد الخدري لقي رجلا فاخبره عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم شأفا فذكر الرجل خبرا يخالفه فقال أبو سعيد الخدري والله لا آواني وإياك
سقف بيت أبدا * (قال الشافعي) * يرى ان كان ضيقا على الخير الا ان يقبل
خبره وقد ذكر خبرا يخالف خبر أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولكن في خبره وجهان أحدهما ما يحتمل به خلاف خبر أبي سعيد والاخر
لا يحتمله * (قال الشافعي) * وأخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب قال أخبرني
مخالد بن خفاف قال ابنت غلاما فاستغلامته ثم ظهرت منه على عيب فحاصمت
فيه الى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده وقضى علي برد غلته فأتيت عروة بن
الزبير فاخبرته فقال روح اليه العشي فأكبره ان عاتسة اخبرتني ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا بان الخراج بالضمان فجاءت الى عمر

فأخبرته بما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر
 ابن عبد العزيز فما يسر علي من قضاء قضيته الله به لم اني لم ارد فيه الا الحق
 فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فارد قضاء عمر وانفذ سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فراح اليه عروة فقضى الي ان آخذ الخراج من الذي قضى
 به علي له * وأخبرني من لا اتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال قضى سعد
 ابن ابراهيم علي رجل بقضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن وأخبرته عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد بن ربيعة هذا ابن أبي ذئب وهو
 عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له
 ربيعة قد اجتمعت وهضي حكيم فقال سعد وانما اتفد قضاء سعد ابن أم
 سعد وأرد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بل أرد قضاء سعد بن أم سعد
 وانفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا سعد بكتاب القضية فشقه وقضى
 للقضى عليه * (قال الشافعي) * أخبرني أبو حنيفة بن سماعيل بن الفضل الشاهي
 قال أخبرني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال عام الفتح من قتل له قتيلا فهو بخير المطر من ان أحب أخذ
 العقل وان أحب فله القود قال أبو حنيفة فقلت لابن أبي ذئب أتأخذهم إذا
 يابا الحارث فضر بصدري وصاح علي صياحا كثيرا وقال مني وقال أحدثك
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول أتأخذ به نعم أخذ به وذلك الغرض
 علي وعلي من سمع ان الله تبارك وتعالى اختار محمد صلى الله عليه وسلم من
 الناس فهداهم به وعلي يديه واختار لهم ما اختار له وعلي لسانه فعلى الملقى أن
 يتبعوه طائعين أو داخرين لا يخرج لهم من ذلك قال وما سكنت حتى تمت
 أن يسكت * (قال الشافعي) * وفي تثبيت خبر الواحد حديث يكفي بعض هذا
 منها ولم يزل سيدنا سلفنا والقرون بعدهم الى من شاهدنا هذه السبل وكذلك
 حكى لنا عن حكى لنا عنه من أهل العلم بالبلدان * (قال الشافعي) * ووجدنا
 سعيدا بالمدينة يقول أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في

في الصرف فيثبت حديثه سنة ويقول حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة ويروي عن الواحد غيرهما فيثبت حديثه سنة ووجدناه عروة يقول حدثني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الحراج بالضمأن فيثبته سنة ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا كثيرا فيثبته سنة لا يحل بها ويحرم وكذلك وجدناه يقول حدثني أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما فيثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة ثم وجدناه أيضا يصير إلى أن يقول حدثني عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر ويقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر ويثبت كل واحد من هذا خبرا عن عمر ووجدناه القاسم بن محمد يقول حدثني عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول في حديث غيره وحدثني ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة ويقول حدثني عبد الرحمن ومجموع إسناده حارثة عن خنساء بنت خزام عن النبي صلى الله عليه وسلم فيثبت خبرها سنة وهو خبر امرأة واحدة ووجدناه علي بن حسين يقول أخبرني عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فيثبته سنة ويثبتها الناس بخبره سنة ووجدناه كذلك محمد بن علي بن حسين يخبر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت كل ذلك سنة * (قال الشافعي) * ووجدناه محمد بن جبير بن مطعم ونافع بن جبير بن مطعم ويزيد بن طلحة بن ركانة ومحمد بن طلحة بن ركانة ونافع بن جبير بن عبد يزد وأباسمة بن عبد الرحمن بن عوف ومحمد بن عبد الرحمن وطلحة بن عبد الله بن عوف ومصعب بن سعد بن أبي وقاص وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وخارجة بن زيد ابن ثابت وعبد الرحمن بن كعب بن مالك وعبد الله بن أبي قتادة وسليمان

ابن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم من محدثي أهل المدينة كلهم يقول
حدثني فلان لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه
وسلم أو من التابعين عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيثبت ذلك سنة ووجدنا عطاء وطاوسا ومجاهدا وابن أبي
مليكة وعكرمة بن خالد وعبيد الله بن أبي بن زيد عبد الله بن باباه وابن أبي عمير
ومحدثي المكيين ووجدنا وهب بن منبه باليمن هكذا ومكة ولا بالشام وعبد
الرحمن بن غنم والحسن وابن سيرين بالبصرة والاسود وعقبة والشعبي
بالكوفة ومحدثي الناس وأعلامهم بالامصار كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر
الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والانهاء اليه والافتاء به وبقوله كل
واحد منهم عن فوقه وبقوله عنه من تحته **وقال الشافعي** ولو جاز لاحد
من الناس أن يقول في علم الخاصة اجتمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت
خبر الواحد والانهاء اليه بانه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد الا وقد ثبت به جازلي
ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين انهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد فيما
وصفت من أن ذلك موجود على كلهم **وقال الشافعي** فان شبهه على رجل
بان يقول قدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث كذا او حديث كذا
وكان فلان يقول قولنا يخالف ذلك الحديث فلا يجوز عندي على عالم أن
يثبت خبر واحد في كثير أو يحمل به أو يحرم ويرد مثله الا من جهة أن يكون
عنده حديث يخالفه فيكون ما سمع ومن سمع منه أو وثق عنده من حديثه
خلافه أو يكون من حديثه ليس بحافظ أو يكون متهما عنده أو يتهم من فوقه
من حديثه أو يكون الحديث محتملا معنيين فيتم أول وينتهي الى أحدهما
دون الآخر أو ما أن يتوهم متوهم أن فقها عاقلا يثبت سنة بخبر واحد مرة
أو مرارا ثم يدعيها بخبر مثله أو وثق بواحد من هذه الوجوه التي يشبه بالتأويل
فيها كما شبه على المتأولين في القرآن أو تهمة الخبر أو علم بخبر بخلافه فلا يجوز
أن شاء الله فان قال قائل قل فقيه في بلد الا وقد روى كثير بأخذه وقليل لا

يتركه فلا يجوز عليه الا من الوجوه التي وصفت أو من أن يروى عن
رجل من التابعين أو من دونهم قولاً لا يلزمه الاخذ به فيكون انما رواه لمعرفة
قوله لا لانه حجة عليه واقعة أو خالفه وان لم يسلك واحداً من هذه السبل فيعذر
ببعضها فقد اخطأ خطأ بينا لا عذر له فيه عندنا والله أعلم * (قال الشافعي) * فان
قال قائل هل يفترق معنى قولك حجة قيل له ان شاء الله نعم فان قال قائل فابن
ذلك قلنا اماما كان نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليهم والعذر فيه مة طوع ولا يسع
الشك في واحد منهما ومن امتنع من قبوله استتب فاما ما كان من سنة من
خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملاً للتأويل وجاء الخبر
فيه من طريق الانفراد فالجدة فيه عندى أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد
ما كان منصوصاً منه كما كان يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لان ذلك
احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولو شك في هذا شك لم نقل له تب وقلنا ليس لك ان كنت عالماً أن شك كما
ليس لك الا أن تقضى بشهادة الشهود العدول وان أمكن فيهم الغلط ولكن
تقضى بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم ثم قال
الشافعي رحمه الله فقال فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه وهل يختلف
المنقطع أو هو وغيره سواء ثم قال الشافعي رحمه الله فقلت له المنقطع مختلف فشهد
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن
النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها أن ينظر الى ما أرسل من
الحديث فان شرکه فيه الحفظ المأمونون فاسندوه الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه وان
انفرد بإرسال حديث لم يشرکه فيه من يسنده قبل ما ينفرده به من ذلك ويعتبر
عليه بان ينظر هل هو واقعه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله
الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهي أضعف من
الاولى وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي صلى

الله عليه وسلم لم قول له فان وجدته يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كانت في هذا دلالة على أنه لم يأخذ مرسله الا عن اصل يصح ان شاء الله
 تعالى * (قال الشافعي) * وكذلك ان وجدعوام من أهل العلم يفتون بمثل
 معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمى من
 روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته
 فيما روى عنه * (قال الشافعي) * ويكون اذا شرك أحد من الحفاظ في حديث
 لم يخالفه فان خالفه ووجد حديثه انقص كانت في هذه دلالة على صحة مخرج
 حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب بحديثه حتى لا يسع أحد منهم قبول مرسله
 واذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله ولا
 نستطيع أن نزع أن المجتهدة تثبت به ثبوتها بالموصل وذلك أن معنى المنقطع
 مغيب يحتمل أن يكون حمل من يرغب عن الرواية عنه اذا سمى وان بعض
 المنقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحدا من
 حديث من لو سمى لم يقبل وان قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اذا
 قال برأيه لو وافقه لم يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية اذا نظر فيها ويمكن
 أن يكون انما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 يوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء * (قال الشافعي) * فاما
 من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم فلا أعلم منهم واحدا يقبل مرسله لا مورا أحدا منهم أشد تجوزا من
 يروون عنه والاخر أنهم يوجبون عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه
 والاخر كثرت الاحالة في الاخبار فاذا كثرت الاحالة كان أمكن للوهم
 وضعف من يقبل عنه * (قال الشافعي) * وقد خبرت بعض من خبرت من أهل
 العلم فرأيتهم أقوام من خصلة وضدها رأيت الرجل يفتن بيسير العلم أو يريد أن
 لا يكون مستفيدا الا من جهة قد يتركها من مثله أو أرحم فيكون من أهل
 التقصير في العلم ورأيت ممن عاب هذه السبل ورغب في التوسع في العلم من

دعاه ذلك الى القبول عن لو أمسك عن القبول عنه كان خبير الله ورايت
 الغفلة قد تدخل على أكثرهم فيقبل عن بردمثله وخير امنه ويدخل عليه
 فيقبل عن بعرف ضعفه اذا وافق قولاً يقوله ويرد حديث البقية اذا
 خالف قولاً يقوله ويدخل على بعضهم من جهات ومن تظهر في العلم بخبرة
 وقلة غفلة استوحش من مرسل **كل** من دون كبار التابعين بدلائل
 ظاهرة فيها قال فلم فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون بعض
 * (قال الشافعي) * فقلت لبعيد حالة من لم يشاهد أكثرهم قال فلم لا يقبل
 المرسل منهم ومن كل فقيه دونهم قلت لما وصفت قال فهل تجد
 حديثاً تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل عن ثقة لم يقل أحد من
 أهل الفقه به قلت نعم أخبرنا سيف بن عمينة عن محمد بن المنكدر أن رجلاً
 جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن لي مالاً وعبداً لاوان
 لا لي مال ولا وعبداً لاوانه يريد أن يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنت وما لك لا يبيك فقال أمانح فلأنا أخذ بهذا ولكن من أصحابك
 من يأخذ به قلت لا لأن من أخذ به هذا جعل للاب المومنان يأخذ مال ابنه
 قال أجل وما يقول بهذا أحد فلم خالفه الناس قلت لأنه لا يثبت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وإن الله جل ثناؤه لم يفرض للاب ميراثه من ابنه ففعله كوارث
 غيره وقد يكون أقل حظاً من كثير من الورثة ذلك على أن ابنه مالك للمال
 دونه قال فمحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة قال أجل والفضل في
 الدين والورع ولكننا لا ندري عن قبل هذا الحديث وقد ووصفنا
 أن الساهدين العدلين يشهدان على الرجلين فلا تقبل شهادتهما حتى
 يمدلها ما أويعد لهما غيرهما قال فتذكر من حديثكم مثل هذا قالت
 نعم أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أمر رجلاً ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لأنه

مرسل ثم أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وابن شهاب عندنا امام في الحديث والتخبر وثقة الرجال انما سمى بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم خيار التابعين ولا نعلم محمداً يسمى افضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب قال فانا نراه اتي في قبوله عن سليمان بن أرقم قلت رآه رجلاً من أهل العلم والمروءة والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن اسمه اما لانه أصغر منه واما لغير ذلك وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له فلما أمكن في ابن شهاب أن يروى عن سليمان بن أرقم مع ما وصفت به ابن شهاب لم يقوم من مثل هذا على غيره قال فهل تجد لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثابتة من جهة الاتصال خالفها الناس كلها قلت لا ولكن قد أجد الناس مختلفين فيما منهم من يقول بها ومنهم من يقول بخلافها فأما سنة ثابتة يكونون مجتمعين على القول بخلافها فلم أجد لها قط كما وجدت المرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * وقلت له أنت تسأل عن المحجة في رد المرسل وترده ثم تجاوز فتد المسند الذي يلزمك عندنا الا تخفيه

* (باب الاجماع) *

* (قال الشافعي) * فقال لي قائل قد فهمت منه هيك في أحكام الله ثم أحكام رسوله صلى الله عليه وسلم وان من قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبل لان الله جل ثناؤه افترض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقامت المحجة بما قلت بأن لا يحل لمسلم علم كتاباً ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منهما وعلمت ان هذا فرض الله فما جئت في ان تتبع ما أجمع الناس عليه مما ليس فيه نص حكم الله ولم يحكوه عن النبي صلى الله عليه وسلم أتزعم بما يقول غيرك ان اجماعهم لا يكون أبداً الا على سنة ثابتة وان لم يحكوها قال الشافعي يا أبا ما اجتمعوا عليه فذكروا انه حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف قالوا ان شاء الله وأما ما لم يحكوه فاحتمل ان يكون قالوه حكاية عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز ان تعد له حكاية لانه
 لا يجوز ان يحكى الامم وعوا ولا يجوز ان يحكى احدا شيئا بتوهم يمكن فيه غير
 ما قال فكنا نقول بما قالوا به اتباعا لهم ونعلم انهم اذا كانت سنن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا تعزب عن عامتهم وقد تعزب عن بعضهم ونعلم ان عامتهم لا تجتمع
 على خلاف السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على خطأ ان شاء الله
 فان قال قائل فهل من شيء يدل على ذلك وتشده به فأت أخبرنا سفيان بن عيينة
 عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم قال نضر الله عبد الله سمع مقالتي فخطها وعاها وأداها
 فرب حامل فقه غير فقهه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن
 قلب مسلم إخلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعة المسلمين فان
 دعوتهم فحيط من وراءهم قال الشافعي رحمه الله وأخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد
 ابن أبي ليلى عن سليمان بن يسار عن أبيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 قام بالجماعة خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقيامي فيكم
 فقال أكرموا أصحابي ثم الذين يسلونهم ثم الذين يسلونهم ثم يظهر الكذب
 حتى ان الرجل ليخاف ولا يستخلف ويشهد ولا يستشهد الا من سره بحجة
 الجنة فليلزم الجماعة فان الشيطان مع العدو وهو من الاثنين أبعده ولا يخفى
 رجل بأمرأة فان الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن
 قال فسامعني امر النبي صلى الله عليه وسلم يلزم جماعةهم قلت لا معنى له الا واحد
 قل فكيف لا يحتمل الا واحد اقلت اذا كانت جماعةهم متفرقة في البلدان
 فلا يقدرا أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين وقد وجدت الأبدان تكون
 جماعة من المسلمين والكافرين والاتقياء والفجار فلم يكن في لزوم الأبدان معنى
 لانه لا يمكن ولا اجتماع الأبدان لا يصنع شيئا فلم يكن لازوم جماعةهم معنى الا ما
 عليه جماعةهم من التحليل والتحريم والطاعة فيهما ومن قال بما تقول به جماعة
 المسلمين فقد يلزم جماعةهم ومن خالف ما يقول به جماعة المسلمين فقد خالف

جماعة هم التي أمر بلزومها وانما تكون الغفلة في الفرقة فأما الجماعة فلا
 يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس ان شاء الله ^{وقال}
 الشافعي ^{في} فقال من أين قلت يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة
 ولا إجماع وانما القياس نص خبر لازم فقلت لو كان القياس نص كتاب أو
 سنة قيل في كل ما كان فيه نص كتاب هذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان
 فيه نص سنة قيل هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل له قياس قال
 فما القياس أهو الاجتهاد أم هما مقترقان قلت هما اسمان لمعنى واحد
 قال فاجاباهما قلت كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه
 دلالة موجودة وعليه اذا كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه واذا لم يكن فيه
 بعينه طلبت الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والاجتهاد القياس قال
 أفرأيت العالمين اراقاسوا على احاطة منهم من أنهم أصابوا الحق عند الله وهل
 يسعهم ان يختلفوا في القياس وهل كفوا كل امر من سبيل واحدة أو من سبيل
 متفرقة وما المحجة في انهم ان يقيسوا على الظاهر دون الباطن وانه يسعهم ان
 يتفرقوا وهل يختلف ما كفوا في أنفسهم وما كفوا في غيرهم ومن الذي له ان
 يجتهد فيقيس في نفسه دون غيره والذي له ان يقيس في نفسه وغيره * (قال
 الشافعي) * فقلت له العلم من وجوه منها احاطة في الظاهر والباطن ومنها حق
 في الظاهر فالاحاطة منه ما كان نص حكم الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم
 نعتها العامة عن العمة فهذان السبيلان اللذان تشهد بهما فيما أحل أنه
 حلال وفيما حرم أنه حرام وهذا الذي لا يسع أحدا عندنا حمله ولا الشك فيه
 وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة يعرفها العلماء ولا يكفها غيرهم وهي
 موجودة فيهم أو في بعضهم بصدق الخاص المخبر عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بها وهذا اللازم لاهل العلم ان يصيروا اليه وهو الحق في الظاهر كما يقبل
 شاهدين وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهدين الغلط وعلم إجماع
 وعلم اجتهاد بقياس على طلب اصابة الحق فذلك حق في الظاهر عند قايسه

لا عذر العامة من العلماء ولا يعلم الغيب فيه إلا الله وإذا طلب العلم فيه بالقياس
فقيس بحجة يتفق القايسون في أكثره وقد تجددهم يختلفون في القياس من
وجهين أحدهما أن يكون الشيء في معنى الأصل فلا يختلف القياس فيه وإن
يكون الشيء له في الأصول أشباه فذلك يلحق بالأولاهية وأكثرها شبهة فيه وقد
يختلف القايسون في هذا قال فأوجدني ما أعرف به إن العلم من وجهين
أحدهما إحاطة بالحق في الظاهر والباطن والآخر إحاطة بالحق في الظاهر
دون الباطن مما أعرف فقلت لها رأيت إذا كنا في المسجد الحرام نرى الكعبة
أكلفنا أن نستقي لها بإحاطة قال نعم قلت وفرضت علينا الصلوات والزكوات
والحج وغير ذلك أكلفنا الإحاطة في أن تأتي فيما علينا بإحاطة قال نعم قلت وحين
فرض علينا أن نجلد الزاني مائة ونجلد الفاذن ثمانين ونقتل من كفر بعد
إسلامه ونقطع من سرق أكلفنا أن نفعل هذا نحن ثبتت عليه بإحاطة حتى نعلم
أننا قد أخذناه منه قال نعم قلت واستوى ما كلفنا في أنفسنا وغيرنا إذا كنا نذكره
من أنفسنا بأننا نعلم منها ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا ما لا يدركه علمنا عما كنا كادرا كنا
العلم في أنفسنا قال نعم قلت وكلفنا في أنفسنا أيما كنا أن نتوجه إلى البيت
بالقبلة قال نعم قلت افتجدنا على إحاطة من أننا قد أصبنا البيت بتوجهنا قال
أما كل واحد منكم حين كنتم ترون البيت فلا وأما أنتم فقد أدبتم ما كلفتم قلت
والذي كلفنا في طلب العين المغيب غير الذي كلفنا في طلب العين المشاهد
قال نعم قلت وكذلك كلفنا أن نقبل عدل الرجل على ما ظهر لنا منه ونناكحه
وفواره على ما يظهر لنا من إسلامه قال نعم قال قلت وقد يكون غير عدل في
الباطن قال قد يعين هذا فيه ولكنه لم يكفوا فيه إلا الله اه رقلت وحلال لنا
أن نناكحه وفواره ونحيز شهادته ومحرم علينا دمه بالظاهر وحرام على غيرنا
أن نعلم منه أنه كافر لاقتتاله ومنعه المناكحة والموارثة وما أعطيناه قال نعم قلت
ونجد القرض علينا في رجل واحد مختلفا على مبلغ علمنا وعلم غيرنا قال نعم وكلكم
يؤدي ما عليه على قدر عمله قلت فهكذا قلنا لك فيما ليس لك فيه نص حكم لازم

وانما يطلب باجتهاد القياس وانما كلفنا فيه الحق عندنا قال أفجدك تحكماً
بأمر واحد من وجوه مختلفة قلت نعم اذا اختلفت أسبابه قال فاذا كرمته شياً
قلت قديراً لحل عندى على نفسه بالحق لله أوليه بعض الاكديمين فآخذ
بأقراره ولا يقرفا آخذ بهينة تقوم عليه ولا تقوم عليه بهينة قيدى عليه فآمره
بان يحلف ويبرأ فيمتنع فآمر خصمه بان يحلف وآخذ بهما حلف عليه خصمه
اذ القى اليمين التى تبرئه ونحن نعلم ان اقراره على نفسه لشكسه على ماله وانه
يخاف ظلمه بالشع عليه أصداق عليه من شهادة غيره لان غيره قديراً غلطو يكذب
عليه وشهادة العدو على أقرب من الصدق من امتناعه من اليمين وعين
خصمه وهو غير عدل فأعطى منه بأسباب بعضها أقوى من بعض قال هذا كله
هكذا غير اننا اذا نكل عن اليمين أعطينا منه بالنكول قلت فقد أعطيت منه
باضعف مما أعطينا منه قال أجل ولكنى أخالفك فى الاصل قلت وأقوى ما
أعطيت به منه اقراره قال وقد يمكن أن يقرب بحق لمسلم ناسياً او غلطاً فآخذ به
قال أجل والى ذلك لم تكلف الا هذا قلت أفلاست ترى كلفت الحق من وجهين
أحدهما حق باحاطة فى الظاهر والباطن والاخر حق بالظاهر دون الباطن
قال بلى ولكن هل تجد فى هذا قوة بكتاب أو سنة قلت نعم ما وصفت لك مما
كلفت فى الغيبة وفى نفسى وفى غيرى قال الله جل ثناؤه ولا يحيطون بشئ من
علمه الا بما شاء فاناهم من علمه بما شاء وكما شاء لا معقب لحكمه وهو سريرج
الحساب وقال جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم يسألونك عن الساعة أبان
مرساها فيم أنت من ذكرائها الى ربك منتهاها * (قال الشافعى) * أخبرنا شفيان
ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يسأل
عن الساعة حتى أنزل الله عليه فيم أنت من ذكرائها وانتهى وقال الله جل ثناؤه
قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله وقال ان الله عنده علم الساعة
وينزل الغيث ويعلم ما فى الارحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وما تدرى

نفس بأى أرض تموت ان الله عليم خبير* (قال الشافعى)* والناس متعبدون
 بأن يقولوا أو يفعلوا أمروا به ونهوا عنه لا يحاؤون زونه لانهم لا يعطون
 أنفسهم شيئا إنما هو عطاء الله جل ثناؤه فنسأل الله عطاء مؤديا لحقه موجبا
 لمزيدة* (باب الاجتهاد)*

وقال الشافعى* قال أفجد تجوز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت فتذكره
 قلت نعم استدلالا بقول الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت قول وجهك شطر
 المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره قال فاشطره قلت تلقاه
 قال الشاعر ان العسيب بهاداء يخامرها* فشطرها نصر العينين مسجور
 * (قال الشافعى)* فالعلم يحيط ان من توجه تلقاء المسجد الحرام من نأت داره
 عنه على صواب بالاجتهاد للتوجه الى البيت بالدلائل عليه لان الذى كلف
 العباد التوجه اليه وهو لا يدري أصاب بتوجهه قصد المسجد الحرام أم
 أخطأ وقد يرى دلائل يعرفها فيتوجه بقدر ما يعرف ويعرف غيره دلائل
 غير ما فيتوجه بقدر ما يعرف وان اختلف توجههم ما قال فان أجزت لك
 هذا أجزت لك فى بعض الحالات الاختلاف قلت فقل فيه ما شئت قال
 أقول لا يجوز قلت فهو أنا وأنت ونحن بالطريق عالمان قلت هذه القبلة
 وزعمت خلافى على أينما يتبع صاحبه قال ما على كل واحد منا أن يتبع
 صاحبه قلت فما يجب عليه ما قال ان قلت لا يجب عليه ما ان يصلياً حتى
 يعلم ما أحاطة فهم ما لا يعلم ان أبدأ الغيب بأحاطة وهم ما اذا يدعان الصلاة
 أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شآؤا أقول واحد من هذين
 وما أجد بد من أن أقول يصلى كل واحد منهما كما يرى ولم يكفنا غير هذا وأقول
 كلفا الصواب فى الظاهر والباطن ووضع عنهما الخطأ فى الباطن دون الظاهر
 قلت وإيهما قلت فهو وجهة عليك لانك فرقت بين حكم الباطن والظاهر وذلك
 الذى اتكررت علينا وأنت تقول اذا اختلفتم قلت ولا بد من أن يكون أحدهما
 مخطئاً قال أجل قلت فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم ان أحدهما مخطئ* (قال

(الشافعي) * وقد يمكن أن يكونا معاً مخطئين * (قال الشافعي) * وقالت له وهذا
 يلزم لك في الشهادات وفي القياس قال ما أجد من هذا بدا ولا سكتي أقول هو
 خطأ موضوع * (قال الشافعي) * فقلت له قال جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وأنتم
 حرم إلى بالغ الكعبة فأمرهم بالمثل وجعل المثل إلى عدلين يحكمان فيه فلما حرم
 ما كول الصيد عما كانت لذوات الصيد أمثال على الأبدان فحكم من حكم من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فتضى في الضبيع بكبش وفي الغزال
 بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة والعلم يحيط أنهم أرادوا في هذا
 المثل شها بالبدن لا بالقيم ولو حكموا على القيم اختلفت أحكامهم لاختلاف
 أثمان الصيد في البلدان وفي الأزمان وأحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط أن
 اليربوع ليس مثل الجفرة في البدن ولكنها كانت أقرب الأشياء منه شها
 فجعلت مثله وهذا من القياس يتقارب تقارب العنز من الظبي ويبعد قليلا
 بعد الجفرة من اليربوع * (قال الشافعي) * ولما كان المثل في الأبدان في
 الدواب من الصيد دون الطائر لم يجز فيه إلا ما قال عمر والله أعلم من أن ينظر
 إلى المقتول من الصيد فيجزئ بأقرب الأشياء به شبهة منه في البدن فإذا قرب
 منها شيء أرفع إلى أقرب الأشياء به شبهة كما كانت الضبيع العنز فرفعت إلى
 الكبش وصغر اليربوع عن العناق فخفض إلى الجفرة * (قال الشافعي) * وكان
 طائر الصيد لا مثل له في النعم لاختلاف خلقته وخلقه فجزئ القيمة جبرا
 وقبسا على ما كان ممثلا لانسان فاتفقه انسان فعليه قيمته لما لا يخاله
 الشافعي * والحقكم القيمة يجتمع في أنه يقوم بقيمة يومه وبلده ويختلف في
 الأزمان والبلدان حتى يكون للطائر ببلد ثمن درهم وفي البلاد الآخرة ثمن بعض
 درهم وأمرنا بإجازة شهادة العدل وإذا شرط علينا أن نقبل العدل فقيمة دلالة
 على أن نرد ما خالفه وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غيره العدل في بدنه
 ولا لفظه وإنما علامة صدقه بما يختير من حاله في نفسه فإذا كان الأغلب من
 أمره ظاهرا مخبر قبل وإن كان فيه تفصيل عن بعض أمره لانه لا يعرف أحدا يباه

من الذنوب واذا خلط الذنوب والعمل الصالح فليس فيه الا الاجتهاد على الاغلب
 من أمره بالتميز بين حسنة وقبيحة واذا كان هكذا فلا بد من أن يختلف
 الجتهادون فيه واذا ظهر حسنة فقبلنا شهادته فبما حاكم غيرنا فلم منه ظهور
 الشيء كان عليه رده وقد حكم الحاكم في أمر واحد برده وقبول وهذا الاختلاف
 وليس هذا اختلافا ولا يمكن كل قد فعل ما عليه قال أفندي كرحم يثاله تجوز في
 الاجتهاد قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله
 ابن اسامة بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن بشر بن سعيد عن
 أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد
 ثم أخطأ فله أجر * (قال الشافعي) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن
 الهاد قال فخرت به هذا الحديث أنا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا
 حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة * (قال الشافعي) * فقال هذه
 رواية منفردة يردّها على وعليك غيري وغيرك ولغيري عليك فيها موضع
 المطالبة قلت نعم نحن وأنت ممن يشتهى قال نعم قلت والدين يردونها تسكاهما
 بما وصفنا من تشييتهما وغيره قلت وأين موضع المطالبة فيها فقال قد سمى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رويت من الاجتهاد خطأ وصوابا * (قال
 الشافعي) * فقلت له فذلك المحجة عليك فقال وكيف فقلت اذ ذكر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه يثاب على أحدهما كثر مما يثاب على الآخر ولا
 يكون الثواب فيما لا يسع ولا الثواب في الخطأ الموضوع لانه لو كان اقليل
 له اجتهاد على الظاهر فاجتهد كما أمر على الظاهر كان منخطئا خطأ مرفوعا كما قلت
 كانت العقوبة في الخطأ فيما نرى والله أعلم أولى به وكان أكثر أمره أن يغفر
 له ولم يسببه أن يكون له ثواب على خطأ لا يسببه وفي هذا دليل على ما قلنا انه
 انما كلف في المحكم الاجتهاد على الظاهر دون المغيب والله أعلم قال ان هذا
 ليحتمل ان يكون كما قلت ولكن مامعني صواب وخطأ قلت له مثل معنى

استقبال السكبة يصيبها من رآها باحاطة ويحترها من غابت عنه بعد أو قرب
منها فيصيبها بعض ويخطئها بعض فنفس التوجه يحتمل صوابا وخطأ إذا
قصدت بالأخبار عن الصواب والخطأ قصد أن يقول فلان أصاب قصد ما طلب
فلم يخطئه وفلان أخطأ قصد ما طلب وقد جهد في طلبه فقال هذا هكذا فرأيت
الاجتهاد يقال له صواب على غير هذا المعنى قلت نعم على أنه انما كلف فيما غاب
عنه الاجتهاد وإذا فعل فقد أصاب بالاثمان بما كلف وهو صواب عنده على
الظاهر ولا يعلم الباطن الا الله جل ثناؤه ونحن نعلم ان المختلفين في القبلة وان
أصابا بالاجتهاد اذا اختلفا يريدان عينا لم يكونا مصيبين للعين أبدا ومصيبين
في الاجتهاد فهكذا ما وصفتنا في الشهود وغيرهم قال أفجوز أن يقال صواب
على هذا المعنى خطأ على الآخر قلت نعم في كل ما كان مغيبا قال أفوجدني مثل
هذا قلت ما أحسب هذا أوضح بأقوى من هذا قال فاذ كر غيره قلت أحل
الله جل ثناؤه لنا أن نذكر من النساء مثنى وثلاث ورباع وما ملكت أيماننا
وحرم الامهات والبنات والاخوات قال نعم قلت فلو أن رجلا اشترى جارية
فاستبرأها أيجل له أصابته قال نعم قلت فأصاها وولدت له ذكرا ثم علم انها أخته
كيف القول فيه قال كان ذلك له حلال حتى علم بها فلم يجز له ان يعود اليها قلت
فيقال في امرأة واحدة حلال له وحرام عليه بغير احداث شيء أحده هو ولا
أحدته هي قال اما في المغيب فلم تنزل أخته أو لا أو خرا أو اما في الظاهر فكانت
له حلالا لم يعلم وعليه حرام حين علم وقال ان غيرنا ليقول لم ينزل آثما باصابتها
ولكنه ما أم مرفوع عنه قال الشافعي لم يقل له والله أعلم وأيهما كان فقد
فرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن والغوالم ثم عن المجتهدين على الظاهر
وان أخطأ عنه دهم ولم يبلغوه عن العام لم قال أجل وقلت له مثل هذا الرجل
ينكح ذات محرم منه ولا يعلم وخامسة وقد بلغت وفاة أربعة وكانت زوجته له
وأشبهه لهذا قال نعم أشبهه هذا كثير * (قال الشافعي) * فقال انه لتبين عند
من ثبتت الرواية منهم انه ان لا يكون الاجتهاد أبدا لا على طلب عين قائمة

معينة بدلالة وأنه قد يسع الاختلاف من له الاجتهاد قال وكيف الاجتهاد
قلت ان الله جعل ثناؤه من على العباد بعقول قديهم على الفرق بين المختلف
وهذا هم السبيل الى الحق نصا ودلالة قال فمثل من ذلك شيئا قلت نصب لهم
البيت الحرام وأمرهم بالتوجه اليه اذا راوه وتأخيه اذا غابوا عنه وخلق لهم
سماء وأرضا وشمسا وقمرًا ونجومًا وبحارًا وجمالًا ورياء فقال جعل ثناؤه وهو
الذي جعل لكم النجوم لتتهدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال جعل ثناؤه
والعلامات وبالنجوم هم يتهدون فأخبرهم انهم يتهدون بالنجوم والعلامات
فكانوا يعرفون بمنه جهة البيت بمعونته لهم وتوقيه اياهم بأن قدر آه من رآه
منهم في مكان وأخبر من رآه منهم من لم يره وأبصر ما يتهدون به اليه من جبل
يقصد قصده أو نجم يؤتم به وشمس وشمس يعرف مطلعها ومغربها
وأين يكون من المصلى بالعتشى ويجوز كذلك فكان عليهم تكلف الدلالات بما
خلق لهم من العقول التي ركبها فيهم ليقصدوا قصد التوجه للعين التي فرض
عليهم استقالتها فاذا طلبوها اجتهدوا بعقولهم وعلمهم بالدلائل بعد استعانة
الله والرغبة اليه في توقيه فقد أدوا ما عليهم وأبان لهم ان فرضه عليهم التوجه
شطر المسجد الحرام والتوجه شطره لا اصابة البيت بعينه بكل حال
(باب الاستحسان)*

(قال الشافعي) ولم يكن لهم اذا كان لا يمكنهم الا حاطة في الصواب امكان
من عاين البيت أن يقولوا توجه حيث رأيت بلاد دلالة قال هذا كما قالت والاجتهاد
لا يكون الا على مطلوب والمطلوب لا يكون أبدا الا على عين قائمة بطلب بدلالة
يقصد بها اليه أو تشبيهه على عين قائمة وهذا يبين ان حراما على أحد أن يقول
بالاستحسان اذا خالف الاستحسان الخبر والخبر من الكتاب والسنة عينية أخى
معناها المجتهد ليصيبه كما البيت يتأخاه من غاب عنه ليصيبه أو قصده بالقياس
وان ليس لاحد أن يقول الا من جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من طلب
الحق قال فهو من تحيز أنت ان تقول رجل استحسن بغير قياس قلت لا يجوز هذا

عندي والله أعلم لاحد وانما كان لاهل العلم أن يقولوا دون غيرهم لأن يقولوا في
الخبر باتباعه وفيما ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز
لاهل العلم قول من غير اهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم
من الاستحسان وان القول بغير خبر ولا قياس لغير جاز بما ذكر من كتاب
الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ولا في القياس فقال اما الكتاب والسنة
فبذلك لا على ذلك لانه اذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد والاجتهاد
أبد الا يكون الا على طلب شيء وطلب الشيء لا يكون الا بدلائل والدلائل هي
القياس قال فاين القياس مع الدلائل على ما وصفت قلت ألا ترى ان اهل العلم
اذا أصاب رجل لرجل عبدالم يقولو الرجل أقم عبدك ولا أمة الا وهو خاير بالسوق
ليقيم بمعيين بما يختبركم من مثله في يومه ولا يكون في ذلك الا بأن يعتبر عليه
بغيره فيقيسه عليه ولا يقال لصاحب سلعة أقم الا وهو خاير بالقياس * (قال
الشافعي) * ولا يجوز أن يقال لفقيه عدل غير عالم بقيم الرقيق أقم هذا العبد
ولا هذه الأمة ولا اجاره هذا العامل لانه اذا قامه على غير مثال يدل على قيمته
كان متعسفًا فاذا كان هذا كذا فيما يقل قيمته من المال ويتبين الخطأ فيه على
المقام له والمقام عليه كان حلال الله وحرامه أولى ان لا يقال فيه بالتعسف ولا
الاستحسان أبد وانما الاستحسان نلذولا يقول فيه الا عالم بالاخبار عاقل
للتشبيه عليه واذا كان هذا كذا كان على العالم أن لا يقول الامن جهة العلم
وجهة العلم الخبر اللازم والقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب
العلم أبدًا متبع ما خبر او طالب الخبر بالقياس كما يكون متبع البيت بالعيان
وطالب ما قصده بالاستدلال بالاعلام مجتهدا ولو قال بلا خبر لازم ولا قياس
كان أقرب من الاثم من الذي قال وهو غير عالم ولكن القول لغير اهل العلم
جائز ولم يجعل الله لاحد بدع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول الا
من جهة علم مضى قبله وجهه العلم بعد الكتاب فالسنة فالاجماع والآثار
ثم ما وصفت من القياس عليها ولا يقيس الامن جمع الادلة التي له القياس

بها وهي العلم بأحكام كتاب الله تعالى فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه
 وخاصه وأرشاده ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وأداليم يجد سنة فيما اجماع المسلمين فان لم يكن اجماع فيما القياس
 ولا يكون لاحد أن يقيس حتى يكون عالم بما مضى قبله من السنن وأقاويل
 السلف واجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ولا يكون له أن يقيس حتى
 يكون صحيح العقل حتى يفرق بين المشتبه ولا يجهل بالقول به دون التثبت
 ولا يمتنع من الاستماع من خالفه لانه قد يشبه بالاستماع اترك الغفلة ويزداد به
 تثبيتا فيما اعتقه من الصواب وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والانصاف من
 نفسه حتى يعرف من أين قال ما يقول ويترك ما يترك ولا يكون بما قال أعنى
 منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير اليه على ما يترك ان شاء الله * (قال
 الشافعي) * فأما من تم عقله ولم يكن عالم بما وصفنا فلا يحل له أن يقول بقياس
 وذلك انه لا يعرف ما يقيس عليه كما لا يحل لفقيه عاقل ان يقول في ثمن درهم
 ولا خبره له بسوقه ومن كان عالم بما وصفنا بالحفظ بالتحقيق المعرفة فليس
 له ان يقول أيضا بقياس لانه قد يذهب عليه عقل المعاني وكذلك لو كان
 حافظا مقصرا لعقل أو مقصرا عن علم لسان العرب لم يكن له أن يقيس من قبل
 نقصه بر عقله عن الآلة التي يحوز بها القياس فلا يقول بسع هذا والله أعلم أن
 يقول أبدا الاتباعا لقياسا * (قال الشافعي) * فان قال قائل فاذا كرم من
 الاخبار التي تقيس عليها وكيف تقيس * (قال الشافعي) * فيقول له ان شاء الله
 كل حكم لله أو لرسوله وجدت عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله أو رسوله
 بأنه حكم به لعنى من المعاني فنزلت يازلة ليس فيها نص حكم يحكم فيها حكم النازلة
 المحكوم فيها اذا كانت في معناها وللقياس وجوه يجمعهما اسم القياس
 ويتفرق فيها ابتداء قياس كل واحد منهما أو مصدره أو هما أو بعضهما
 أوضح من بعض فاقول القياس أن يحرم الله تعالى في كتابه أو يحرم رسوله
 القليل من الشيء فيه لم ان قليله اذا حرم كان كثيره مثل قليله في التحريم

أو أكثر لفضل الكثرة على القلة وكذلك إذا جدد على يسير من الطاعة
كان ما هو أكثر منها أولى أن يحمد عليه وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل
منه أولى أن يكون مباحاً وإن قالوا ذكر من كل واحد من هذا شيئاً تبين لنا
ما في مثل معناه قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله جل ثناؤه حرم من
المؤمن دمه وماله وأن يظن به الأخير فإذا حرم إن يظن به ظناً مخالفاً للغير
يظهره كان ما هو أكثر من الظن المظهر ظناً من التصريح له بقوله غير
الحق أولى أن يحرم ثم كيفما زيد في ذلك كان أحرم وقال الله جل ثناؤه
من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره فكان ما هو
أكثر من مثقال ذرة من الخير أجود وما هو أكثر من مثقال ذرة من الشر
أعظم في المأثم وأباح لنا دماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين
وأموالهم ولم يحظر علينا منها شيئاً أذكره فكان ما لنا من أبدانهم دون الدماء
ومن أموالهم دون كلها أولى أن يكون مباحاً * (قال الشافعي) * وقد يمتنع بعض
أهل العلم من أن يسمى هذا قياساً ويقول هذا معنى ما أحل الله وحرم وجحد
لأنه داخل في جملة فهو وبعبته لا قياساً على غيره ويقول مثل هذا القول
في غير هذا عما كان في معنى المحلل فأحل والمحرم حرم * (قال الشافعي) *
ويمتنع أن يسمى القياس إلا ما كان يحتمل أن يشبهه ما احتل أن يكون فيه شبهة
من معنيين مختلفين فصرفه إلى أن يعقبه على أحدهما دون الآخر ويقول
غيرهم من أهل العلم ما عدا النص من الكتاب أو السنة وكان في معناه فهو قياس
والله أعلم * (قال الشافعي) * فإن قال قائل وأذكر من وجوه القياس ما يدل على
اختلافه في البيان والأسباب والحجة فيه سوى هذا الأول الذي يدرك العامة
علمه قيل له إن شاء الله قال الله جل ثناؤه والوالدان يرضعن أولادهن حولين
كاملين إلى بالمعروف وقالوا إن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم
إذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ههنا بعبء
أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها وهم ولده بالمعروف بغير

أمره فدل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن على الوالد رضاع
ولده ونفقته صغارا **وقال الشافعي** **﴿**فكان الولد من الوالد يبيع على إصلاحه
في الحال التي لا يغني الولد فيها عن نفسه فقلنا إذا بلغ الابن أن لا يغني نفسه
بكسب ولا مال فعلى ولده صلاحه في نفقته وكسوته قياسا على الولد وذلك أن
الولد من الوالد فلا يضيع شيئا هو منه كالم يكدن للوالد أن يضيع شيئا من ولده
إذا كان الولد منه وكذلك الولد دون وإن بعدوا والولد وإن سفلوا في هذا المعنى
والله أعلم فقلت ينبغي على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغني
المحترف وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد دلس للبتاع فيه بعيب
فظهر عليه بعد ما أسلمته أنه لم يبتاع رده بالعيب وله حبس الغلة بضمانة العبد
فأسسته دللنا إذا كانت الغلة لم يقع عليها صفقة البيع فيكون لها حصة من
الثمن وكانت في ملك المشتري في الوقت الذي لومات فيه العبد مات من مال
المشتري أنه انما جعلها له لأنها حادثة في ملكه وضمانه فقلنا كذلك في ثمر
النخل ولبن الماشية وصوفها وأولادها وولد الجارية وكل ما حدث في ملك
المشتري وضمانه وكذلك وطء الامة الثيب وخدمتها **﴿**قال الشافعي **﴿**فتفرق
عليها بعض أصحابنا وغيرهم في هذا فقال بعض الناس الخراج والخدمة والمنافع
غير الوطاء من المملوك والمملوك لما لكها الذي اشتراها وله ردها بالعيب
وقال لا يكون له أن يرد الامة بعد أن يطأها وإن كانت ثيبا ولا يكون له ثمر
النخل ولبن الغنم ولا صوفها ولا ولد الجارية لأن كل هذه من الماشية
والجارية والنخل والخراج ليس بشئ من العبد **﴿**قال الشافعي **﴿**فقلت لبعض
من يقول هذا القول رأيت قولك الخراج ليس من العبد والثمر من الشجرة
والولد من الجارية أليس اجتماعان في أن كل واحد منهما كان حادنا في ملك
المشتري لم يقع عليه صفقة البيع قال بلى ولكن يتفرقان في أن ما وصل إلى
السيد منهما مقترق وثمر النخلة منها وولد الجارية والماشية منها وكسب الغلام
ليس منه انما هو شئ يحترف فيه فاكسبه **﴿**قال الشافعي **﴿**فقلت له رأيت

ان مارضك معارض بمثل حجتك فقال قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الخراج
 بالضمن والخراج لا يكون الا بما وصفت من التحريف وذلك يشغله عن خدمة
 مولاه فتأخذله بالخراج العوض من الخدمة ومن نفقته على مملوكه فان وهبت
 له هبة والهبة لا تشغله عن شيء لم يكن لمالكه الا آخر وردت الى الاول قال لا
 بل تكون للآخر الذي وهبت له وهو في ملكه * قلت هذا ليس بخراج
 هذان وجه غير الخراج قال وان كان فليس من العبد * قلت له ولكنه يفارق
 معنى الخراج لانه من غير وجه الخراج قال وان كان من غير وجه الخراج فهو
 حادث في ملك المشتري * قلت وكذلك الثمرة والنتاج فهو حادث في ملك
 المشتري والثمره اذا باينت النخلة فليست من النخلة قد تباع الثمرة ولا تتبعها
 النخلة والنخلة فلا تتبعها الثمرة وكذلك نتاج الماشية والخراج أولى أن يرد
 مع العبد لانه قد يتكلف فيه ما يتبعه من ثمر النخلة لو جاز أن يرد واحداهما
 قال الشافعي رحمه وقال بعض أصحابنا بقوله في الخراج ووطء الشيب وثمر النخل
 وخالفنا في ولد الجارية * (قال الشافعي) * وسواء ذلك كانه حادث في ملك
 المشتري لا يستقيم فيه الا هذا ولا يكون لمالك العبد المشتري في شيء الا الخراج
 والخدمة ولا يكون له ما وهب للعبد ولا ما التقط ولا غير ذلك من شيء ان أفاده
 من كثر ولا غيره الا الخراج والخدمة ولا ثمر النخل ولا لبن الشاة ولا غير ذلك
 لان هذا ليس بخراج * (قال الشافعي) * ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير
 الا مثلا بمثل يدا بيد فلما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الاصناف
 المأكولة التي شخ الناس عليها حتى باعوها كمالا بمنين أحدهما أن يباع
 منها شيء بمثله أحدهما نقد والاخر دين والثاني أن يزداد في واحد منهما شيء
 على مثله يدا بيد كان ما كان في معناها محرما قياسا عليها وكذلك كل ما كل
 مما يبيع موزونا لا في وجهه ستمائة المعاني في أنها مأكولة ومشروبة
 والمشروب في معنى المأكول لانه كله للناس اما قوت أو غداء واما هم أو وجد

الناس شحوا عليها حتى باعوها وزنا والوزن أقرب من الاحاطة من الكيل أوفى
مثل معنى الكيل وذلك مثل العسل والسمن والزيت والسكر وغيره مما يؤكل
ويشرب ويبيع موزونا * قال الشافعي * فان قال قائل أفهت سئل ما يبيع
موزونا أن يقاس على الوزن من الذهب والورق فيكون الوزن بالوزن أولى
أن يقاس من الوزن بالكيل قيل له ان شاء الله ان الذي منعنا مما وصفت من
قياس الوزن بالوزن أن صحح القياس اذا قسمت الشيء بالشيء أن يحكم له
بحكمه فلو قسمت العسل والسمن بالدنانير والدراهم فكنت انما سحرت
الفضل في بعضها على بعض اذا كانت جنسا واحدا قاسا على الدنانير والدراهم
لسكن يجوز أن يشتري بالدنانير والدراهم نقدا عسلا وسمنيا الى أجل فان قال
نجيزه بما أجازه به المسلمون قيل له ان شاء الله فاجازة المسلمين له دلتنى على انه
غير قياس عليه ولو كان قياسا عليه كان حكمه حكمه فلم يحل أن يبتاع أبدا
الا يدا بيد كما لا تحل له الدنانير بالدراهم الا يدا بيد (فان قال قائل) أفنجدك حين
قسمته على الكيل حكمت له حكمه (قلت) نعم لا أفرق بينه في شيء بحال (فان
قال) فلا يجوز أن يشتري بمد حنطة نقدا ثلثة أرطال زيت الى أجل (قلت)
لا يجوز أن يشتري ولا شيء من الماء كؤل والمشروب بشيء من غير صنعة الى أجل
حكم الماء كؤل المسكيل حكم الماء كؤل الموزون (وان قال) فما تقول في الدنانير
والدراهم (قلت) محرمات في أنفسها لا يقاس شيء من الماء كؤل عليها لانه ليس
في معناها والماء كؤل المكيل محرم في نفسه ويقاس به ما في معناه من المكيل
والموزون عليه لانه في معناه * (قال الشافعي) * (وان قال) فافرق بين الدنانير
والدراهم (قلت) لا أعلم مخالفا من أهل العلم في اجازة أن يشتري بالدنانير
والدراهم الطعام المكيل والموزون الى أجل وذلك لا يحل في الدنانير بالدراهم
وانى لم أعلم منهم مخالفا في أنى لو علمت مع مدنا فأدبت الحق فيما خرج منه ثم
أقامت فضته أوزمه عندى دهرها كان على كل سنة أداء زكاتها ولو حصدت
طعام أرضى فاخرجت عشره ثم أقام عندى دهره لم يكن على فيه زكاة أوفى انى

لو استهلكته لرجل شيئا قوم على دنائير أو دراهم لأنها الاثمان في كل مال لمسلم الا
الديات (فان قال) هذا هكذا (قلت) فالاشياء تنفرد بالقتل مما وصفت لك * (قال
الشافعي) * ووجدنا ما في أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في
جناية المحرم المسلم على المحرم خطأ بمائة من الابل على عاقلة الجاني وما ما قيمهم انها
في مضي ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وباسنان معلومة * (قال الشافعي) * فدل
على معان من القياس سأذكر منها ان شاء الله بعض ما يحضرني منها انا ووجدنا
ما في أهل العلم ان ما جنى المحرم المسلم من جناية عمدا أو فساد مال لاحد على
نفس أو غيره ففي ماله دون عاقلته وما كان من جناية في نفس خطأ فعلى عاقلته
* (قال الشافعي) * ثم وجدناهم مجمعين على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدية
من جناية في الجراح فصاعدا ثم اختلفوا فيما دون الثلث فقال بعض أصحابنا
لا يعقل العاقلة ما دون الثلث وقال غيرهم تعقل العاقلة الموضحة وهي
نصف العشر فصاعدا ولا تعقل ما دونها * (قال الشافعي) * فقلت لبعض من
قال يعقل نصف العشر ولا يعقل ما دونه هل يستقيم القياس على السنة الا باحد
الوجهين قال وما هما قلت به اتباعا لما كان دون الدية ففي مال الجاني ولا تقيس
على الدية غير هذا لان الاصل أن الجاني أولى أن يغرم جنيته من غيره كما يغرمها في
غير الخطأ في الجراح وقد أوجب الله على القاتل خطأ دية ورقبة فزعمت أن
الرقبة في ماله لأنها من جنيته وأخرجت الدية من هذا المعنى اتباعا وكذلك
اتباع في الدية وأصرف بما دونها الى أن يكون في ماله لأنه أولى أن يغرم ما جنى
من غيره وكما أقول في المسح على الخفين رخصة بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلا أقيس عليه غيره أو يكون القياس من وجه ثان فقال وما هو قلت اذا
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الجناية خطأ على النفس مما جنى الجاني على
غير النفس ومما جنى على نفس عمدا فجعل عاقلته يضمنونها وهي الاكثر جعلت
عاقلته يضمنون الاقل من جناية الخطأ لان الاقل أولى ما يضمنون عنه من

الاكثر اوفي مثل معناه قال هذا اولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يشبه هذا المسح
 على الخفين فقلت له هذا كما قلت ان شاء الله وأهل العلم مجمعون على أن تغرم
 العاقلة الثلث وأكثر واجماعهم دليل على أنهم قد قاسوا بعض ما هو أقل من
 الدية بالدية قال أجل * (قال الشافعي) * فقلت له قد قال صاحبنا أحسن
 ما سمعت أن تغرم العاقلة ثلث الدية فصاعدا وحكى أنه الامر عندهم أفرأيت
 ان احتج له محتج بجعتين قال وما هما قلت أبا وأنت مجتمعان على أن تغرم
 العاقلة ثلث الدية فأكثر ومختلفان فيما هو أقل منه وانما قامت الحجة باجماعي
 واجماعك على الثلث ولا خبر عندك في أقل منه ما تقول له قال أقول ان
 اجماعي من غير الوجه الذي ذهبت اليه اجماعي انما هو قياس على أن العاقلة
 اذا غرمت الاكثر ضمنت ما هو أقل منه فمن حدلك الثلث أرايت ان قال لك
 غيرك بل تغرم تسعة أعشار ولا يغرم مادونه قلت فان قال لك فالثلث بقدر
 من غرمه فانما قلت يغرم معه أو عنه لانه قادر ولا يغرم مادونه لانه غير قادر
 قال أفرأيت من لا مال له الادره حين اما يقدره أن يغرم الثلث فيغرم من
 الدرهمين فيبقى لا مال له أرايت من له ديناء ائمة هل يقدره الثلث * (قال
 الشافعي) * فقلت له أفرأيت لو قال لك هو لا تقول الامر عندنا لا والامر مجتمع
 عليه بالمدينة قال والامر مجتمع عليه بالمدينة اقوى من الاخبار المنفردة
 قال فكيف تكلف ان حكى لنا الاضعف من الاخبار المنفردة وامتنع من أن
 يحكى لنا الاقوى اللازم من الامر مجتمع عليه قلنا فان قال لك فائل لقلة الخبر
 وكثرة الاجماع عن أن يحكى وأنت قد تصنع مثل هذا فتقول هذا امر مجتمع
 عليه قال لست أقول ولا أحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه الا ما لا تلقى عالما
 أبدا الا قاله لك وحكاة عن قبله كالمظهر أربع وكبحر يم الخمر وما اشبه هذا
 وقد أجده يقول المجتمع عليه وأجد بالمدينة من أهل العلم كثيرا يقولون
 بخلافه وأجد عامة أهل البلد ان على خلاف ما يقول المجتمع عليه وقال
 الشافعي * فقلت له فقد يلزمك في قولك لا يعقل مادون الموضحة مثل ما لزمه في

الثالث فقال ان لي فيه علة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون
الموضحة بشئ فقلت له أفرأيت ان عارضك معارض فقال فلا أقضى ما دون
الموضحة بشئ لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيه بشئ قال ليس
ذلك له وهو اذا لم يقض فيما دونها بشئ فلم يهدر ما دونها من الجراح قال قلت
فكذلك يقول لك وهو اذا لم يقبل لاتعقل العاقلة ما دون الموضحة فلم
يحرم ان يعقل العاقلة ما دونها ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها على
العاقلة ما منع ذلك العاقلة ان يغرم ما دونها اذا غرمت الا كثر غرمت الاقل
كما قلنا نحن وانت واحتججت على صاحبنا ولو جاز لك هذا جاز عليك ولو قضى
النبي صلى الله عليه وسلم بنصف العشر على العاقلة ان يقول قائل يغرم نصف
العشر والدية ولا يغرم ما يئتمرها ويكون ذلك في مال الجاني ولكن هذا غير
جائز لاحد القول فيه ان جميع ما كان خطأ فعلى العاقلة وان كان درهما
* (قال الشافعي) * وقلت له قد قال بعض أصحابنا اذا جنى الحر على العبد
جناية فأتى على نفسه أو عيادونها خطأ فهي في ماله دون عاقلته ولا تعقل العاقلة
عبدًا فقلنا هي جناية حر واذ أقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عاقلة
الحر تحمل جناية في حر اذا كانت غرما لا حقا بجنايةه خطأ فكذلك جنايةه
في العبد اذا كانت غرما من خطأ والله أعلم وقلت بقولنا فيه وقلت من قال
لا يعقل العاقلة عبداً يحتمل قوله لاتعقل جناية عبد لانها في عنقه دون مال
سيده غيره فقلت بقولنا ورأيت ما احتججنا به من هذه الحجة الصحيحة داخله
في معنى السنة قال أجل * (قال الشافعي) * وقلت له وقال صاحبك وغيره من
أصحابنا جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه ففي عينه نصف ثمنه وفي موضحة
نصف عشر ثمنه وخالقنا فيه فقلت في جراح العبد ما نقص من ثمنه قال وأنا
أبدأ فأسألك عن حجتك في قولك جراحة العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه
أخبر ألقته أم قياسا قلت أما الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فعن
سعيد بن المسيب قال فاذكره فقلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن

ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه فسميته منسه هكذا
كثيرا ورمي قال كبراح الحر في دينه * (قال الشافعي) * أخبرنا الثقة يعني يحيى
ابن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال
براح العبد في ثمنه كبراح الحر في دينه قال ابن شهاب وإن ناسا يقولون يقوم
ساعة * (قال الشافعي) * فقال وإنما سألتك خبرا تقوم به حجتك فقلت فقد
أخبرتني أني لا أعرف فيه خبرا عن أحد أعلی من سعيد بن المسيب قال فليس
في قوله حجة قلت وما ادعيت ذلك فترده على قال فاذا كرا الحجة فيه قلت
قباسا على الجناية على الحر قال قد يفارق الحر في أن دية الحر موقته ودينه
ثمنه فيكون بالساع من الابل والدواب وغير ذلك أشبهه لأن في كل واحد منهما
ثمنه فقلت فهذا حجة لمن قال لا تعقل العاقلة ثمن العبد إذا جنى عليه الحر قيمته وهو
قلت يقول لك لم قلت تعقل العاقلة ثمن العبد إذا جنى عليه الحر قيمته وهو
عندك بمنزلة الثمن ولو جنى على بغير جناية ضمنها في ماله قال هو نفس محرمة
قلت والبغير نفس محرمة على قاتله قال ليست كحرمة المؤمن قلت وبقول
لأن ولا العبد كحرمة الحر في كل أمره * (قال الشافعي) * فقلت له هو عندك
بجامع الحر في هذا المعنى فتعقله العاقلة قال ونعم قلت وحكم الله في المؤمن
بقتل خطأ بديهة تتحرر رقبة قال ونعم قلت وزعمت أن في العبد تحرير
رقبة كهي في الحر وضمن وان الثمن كالدية قال ونعم قلت وزعمت أنك
تقتل الحر بالعبد قال ونعم قلت وزعمنا أنا نقتل العبد بالعبد قال وأنا
أقوله قلت فقد جامع الحر في هذه المعاني عندنا وعندك في أن يذنب ويب
المالوك مثله قصاصا في كل جرح وجامع البعير في معنى أن دينه ثمنه فكيف
اخترت في جراحته أن تجعلها كجراحة بعير فتجعل فيه ما نقصه ولم تجعل
جراحته في ثمنه كبراح الحر في دينه وهو بجامع الحر في خمسة معان
وبفارقته في معنى واحد ليس أن تقيسه على ما بجامعه في خمسة معان أولى
بك من أن تقيسه على ما بجامعه في معنى واحد مع أنه بجامع الحر في أكثر من

هذا أن ما حرم على المحرم يحرم عليه وإن عليه الحدود والصلاة والصوم وغيرهما من الفرائض وإن ليس من البهاشم بسبيل قال وقد رأيت دية ثمنه قلت وقد رأيت دية المرأة نصف دية الرجل فما منع ذلك جراحها أن يكون في ديتها كما كانت جراح الرجل في ديته وقلت له إذا كانت الدية في ثلاث سنين ابلا اثلاثا فليس قد زعمت أن الأبل تكون بصفة ديناف كيف أسكرت أن تشتري الأبل بصفة إلى أجل فلم تقسه على الدية ولا على الكتابة ولا على المهر وأنت تحيز في هذا كله أن تكون الأبل بصفة ديناف فحققت فيه القياس وخالفت الحديث نصاعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استسلف بعيرا ثم أمر بقضائه بعد قال كرهه ابن مسعود قلنا أو في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قال لا إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت هو ثابت ما استسلفه بعيرا وقضائه خبرا منه وثابت في الديات عندنا وعندك وهذا في معنى السنة قال فما الخبر الذي يقاس عليه قلت أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بعيرا فجاءته أبل قال فأمرني أن أقضيه إياه فقلت لا أجدي الأبل إلا بخيارا فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء قال فما الخبر الذي لا يقاس عليه (قلت) له ما كان لله فيه حكم منصوص ثم كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة بتخفيف في بعض الفرض دون بعض عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما سواها ولم نقس ما سواها عليه وهكذا ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حكم عام بشئ ثم سن فيه سنة يفارق حكم العام قال ومثل ماذا قلت فرض الله تعالى الوضوء على من قام إلى الصلاة من نومه فقال إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين الآية فصدق صد الرجلين بالفرض كما قصد ما سواهما من أعضاء الوضوء فلما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين

لم يكن لنا والله أعلم أن نغسخ على عمامة ولا برقع ولا على قفازين قياسا عليهما
 واثبتنا الفرض في أعضاء الوضوء كلها وارخصنا بمسح النبي صلى الله عليه وسلم
 في المسح على الخفين دون ما سواهما (فقال) أفقعد هذا خلافا للقرآن (قلت)
 لا تخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله بحال (قال) فسامعني
 هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصد بفرض اساس القدمين المسامع
 لا خفين عليه لبعثهما كامل الطهارة (قال) أو يجوز هذا في اللسان (قلت) نعم كما
 جاز أن يقوم الى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء استئذنا
 بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد (قال
 الشافعي) قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية فدللت
 السنة على أن الله لم يرد بالقطع كل السارقين فكذلك دلت سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالسج أنه قصد بالفرض في غسل القدمين من لا خفين عليه
 لبعثهما كامل الطهارة (قال) فسامثل هذا في السنة (قلت) نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر الا مثلا بمثل وسئل عن الرطب بالتمر فقال
 أينقص الرطب اذا ييس فقيل نعم فنهى عنه ونهى عن المزابنة وهي كل ما عرف
 كيله بمافيه الراب من الجففس الواحد يجزأ في لا يعرف كيله منه وهذا كله مجتمع
 المعاني ورخص أن تباع العرايا بخمر صها ثمرايا كلها أهلهار طبافرخصنا في
 العرايا بارخاصه وهي بيع الرطب بالتمر ودخله في المزابنة بارخاصه فاثبتنا
 التحريم محرما عما في كل شيء من صنف واحد ما كول بعضه جزاف وبعضه
 بكيل للمزابنة واحللنا العرايا خاصة باحلاله من الجملة التي حرم ولم يبطل أحد
 الخبرين بالاخر ولم نجعله قياسا عليه قال فساوجه هذا قلت يحتمل وجهين
 أولاها ما به عندي والله أعلم أن يكون ما نهى عنه جملة أراد به ما سوى العرايا
 ويحتمل أن يكون رخص فيما بعد دخولها في جملة النهي وأيهما كان فعلينا
 ملائمة باحلال ما أحل وتخريم ما حرم (قال الشافعي) وقضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالدية في الحر المسلم بقتل خطأ مائة من الابل وقضى بها على العاقلة

* (قال الشافعي) * وكان العمدة يخالف الخطأ في القود والمأثم وبواقفه في أنه قد
 يكون فيه دية فلما كان قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل امرئ فيما
 لزمه انما هو في ماله دون مال غيره الا في الحر المسلم يقتل خطأ قضينا على العاقلة
 في الحر يقتل خطأ بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلنا الحر يقتل
 حمدا اذا كانت فيه دية في مال المجاني كما كان كل ما بني في ماله غير الخطأ ولم
 ينقص ما لزمه من غرم بغير جراح خطأ على ما لزمه يقتل الخطأ * (قال الشافعي) *
 فان قال قائل وما الذي يغرم الرجل من جنائته وما لزمه غير الخطأ قلت قال
 الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقالواقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
 وقال فان احصرتم فاستبصر من الهدى وقال والذين يظاهرون منكم من
 نسائهم الاية وقال ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم وقال
 فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمونه اهليكم الاية وقضى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الاموال حفظها بالتمار وما أفسدت
 المواشي بالليل فهو ضمان على أهلها فدل الكتاب والسنة وما لم يخلف المسلمون
 فيه أن هذا كله في مال الرجل بحق وجب عليه لله تعالى أو أوجب الله عليه
 للآدميين بوجود لزمته وان لا يكلف أحد غرمه عنه ولا يجوز أن يجني رجل
 ويغرم غير المجاني الا في الموضع الذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه
 خاصة من قتل الخطأ وجنائته على الآدميين خطأ والقياس فيما جنى على
 بهيمة أو متاع أو غيره على ما وصفت ان ذلك في ماله لان الاكثر المعروف ان
 ما جنى في ماله فلا يقاس على الاقل ويترك الاكثر المعروف ويخص الرجل الحر
 يقتل الحر خطأ فنقله العاقلة وما كان من جنائته خطأ على نفس أو جرح خبرا
 وقياسا * (قال الشافعي) * وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة
 عبدا أو أمة ووقوم أهل العلم الغرة خمساً من الابل فلما لم يحك ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سأل عن الجنين أذكر أم أنثى اذا قضى فيه فسوي بين الذكور والانثى
 اذا سقط ميتا ولو سقط حيا فبات جعلوا في الرجل مائة من الابل وفي المرأة خمسين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فليجز أن يقاس على الجنين شيء من قبل أن الجنائيات على من
 عرفت جنائياته موقتات معروفة فمفروق فيها بين الذكر والأنثى وأن لا يختلف
 الناس في أن لوسقط الجنين حياتهم مات كانت فيه دية كاملة أن كان ذكرا فمائة
 من الأبل وأن كان أنثى فخمسون من الأبل وأن المسلمين فيما علمت لا يختلفون
 أن رجلا لو قطع الموفق لم يكن في واحد منهم دية ولا أرواح في الميت والجنين
 لا يعدون أن يكون حيا أو ميتا رحمه الله تعالى الشافعي رحمه الله تعالى فلما حكم فيه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حكم فارق حكم النفوس الأحياء والأرواح وكان مغيب الأمر كان
 الحكم فيما حكم به على الناس اتباعا لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 فهل تعرف له وجهها (قلت) وجهها واحدا والله أعلم قال ماهو (قلت) يقال
 إذا لم تعرف له حياة وكان لا يصلى عليه ولا يرث فالحكم فيه أنها جنانية على أمه
 وقت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قومه المسلمون كما وقت في الموصحة
 قال فهذا وجه (قلت) لا يتبين الحديث أنه حكم به له فلا تصح الأخبار أن يقال
 أنه حكم به له ومن قال أنه حكم به له لهذا المعنى قال هو للمرأة دون الرجل وهو
 للأرم دون أبيه لأنه عليها جنى ولا حكم للجنين يكون به موروثا ولا يرث من لا
 يرث قال فهذا قول صحيح (قلت) الله أعلم قال فإن لم يكن هذا وجهه فما يقال
 له هذا الحكم قلنا يقال له سنة تعبد العباد بان يحكموا بها قال وما يقال لغيره
 مما يدل الخبر على المعنى الذي له حكم به قيل حكم سنة تعبدوا بها لا مرفوعوا
 المعنى الذي تعبدوا له في السنة ففاسد وعليه ما كان في مثل معناه قال فاذا كرر
 منه وجهها غير هذا أن حضرتك تجمع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس عليه فقلت له
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة من الأبل والغنم إذا حلبها واشترىها
 أن أحب أمسكها وأن أحب ردها وصاعا من تمر وقضى أن الخراج بالضمان
 فمكانه مقولا في الخراج بالضمان أنى إذا ابتعت عبدا فأخذت له خراجا
 ثم ظهرت منه عيب يبيح بيعه فمأخذت من الخراج والعبد في
 ملكي ففيه حصلتان أحدهما أنه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصصة في

الثمن والاخرى انها في ملكي في الوقت الذي خرج فيه العبد من ضمان بانه
 الى ضمان في مكان العبد لو مات مات من مالي وفي ملكي فلموشئت حمسته وبعيمه
 فكذلك الخراج فقلنا بالقياس على حديث الخراج بالضمان فقلنا كل ما خرج
 من غرضنا ط اشترى بته أو ولد ماشية أو جارية اشترى بته أو ولد الخراج لانه
 حدث في ملك مشترى به لافي ملك بانه وقلنا في المصرة اتباعا لامر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم نقس عليه وذلك أن الصفة وقعت على شاة بعينها فيها
 لبن مخبوس مغيب المعنى والقيمة ونحن نحيط ان لبن الابل والغنم تختلف
 والبان كل واحد منها يختلف فلما قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بشئ موقت وهو صاع من تمر (قلنا) به اتباعا لامر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال فلما اشترى رجل شاة مصرة فخلها ثم رضىها بعد العلم بعيب التصرية
 فامسكها شهرا يحتلمها ثم ظهر منها على عيب دلالة البائع غير التصرية كان
 له ردها وكان له اللبن بغير شئ بمنزلة الخراج لانه لم يقع عليه صفقة البيع
 وانما هو حادث في ملك المشتري وكان عليه أن يرد فيما أخذ من لبن
 التصرية صاعا من تمر كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون قد قلنا
 في لبن التصرية خيرا وفي اللبن بعد التصرية قياسا على الخراج بالضمان
 ولبن التصرية مفارق للبن الحادث بعده لانه وقعت عليه صفقة البيع واللبن
 بعده حادث في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع * (قال الشافعي) * فان
 قال قائل ويكون أمر واحد يؤخذ من وجهين قيل نعم اذا جع أمرين مختلفين
 أو أمر واحد مختلف (فان قال) فقل لي من ذلك شئ غير هذا (قلت) المرأة يبلغها وفاة
 زوجها فتعتد ثم تزوج فيدخل بها الزوج لها الصداق وعليها العدة والولد
 لاحق ولا حد على واحد منهما أو يفرق بينهما ولا يتوارثان وتكون الفرقة
 فخصا بلا طلاق حكم له اذا كان ظاهره حلالا لحكم الحلال في ثبوت الصداق
 والعدة ومحقوق الولد ودوره الحد وحكم عليه اذا كان حراما في الباطن حكم الحرام
 في أن لا يقر عليه ولا تحل له اصابته بذلك النكاح اذا علم به ولا يتوارثان

ولا يكون الفسخ طلاقا لانها ليست بزوجته ولهذا السبب مثل المرأة تنكح في
عندتها قال فاني اجد اهل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض أمورهم فقول
يسعهم ذلك * (قال الشافعي) * فقلت له الاختلاف من وجهين أحدهما محرم
ولا نقول ذلك في الآخر قال فما الاختلاف المحرم (قلت) كل ما أقام الله به
الحجة في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم منصوصا بيننا لم يحل
الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك يحتمل التأويل أو يدرك قياس مذهب
المتأول أو القائس الى معنى يحتمله الخبر أو القياس وان خالفه فيه غيره لم أقل
انه يضيق عليه ضيق الخلاف في المنصوص قال فهل في هذا من حجة تبين
فرقك بين الاختلافين (قلت) * قال الله جل ثناؤه في ذم التفرق وما تفرق
الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقالوا لا تكفوا عما كنتم
تفركوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات فذم الاختلاف فيما جاءتهم به
البينات فاما ما كلفوا فيه الاجتهاد فقد مثلته لك بالقبلة والشهادة وغيرها
من قال الشافعي * فقال فمثل لي بعض ما افترق فيه من روى قوله من السلفه
في ما الله فيه بصحح يحتمل التأويل وهو يوجد على الصواب فيه دلالة فقلت
قالا اختلفوا فيه الا ما وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله
عليه وسلم أو قياسا عليه أو على واحد منهما قال فاذا كرمناه شيئا * قال
الشافعي * فقلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
فقلت طائفة الاقراء الا طهار وقال بمثل معنى قوله ازيدين ثابت وابن عمر
وغيرهما وقال نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الاقراء المحيض فلا
تحل المطلقة حتى تغسل من الحيضة الثالثة * (قال الشافعي) * فقال فالى أى
شيئ نراه ذهب هؤلاء وهؤلاء (قلت) يجمع الاقراء أنها أوقات والأوقات في هذا
علامات تمر على المطلقة تحبس بها عن النكاح حتى يستكملها فذهب من قال
الاقراء المحيض فيما نرى والله أعلم الى أن قال المواقيت أقل الاسماء لانها
أوقات والأوقات أقل مما بينها كما أن حدود الشيء أقل مما بينها والمحيض أقل من

الطهر فهو في اللغة أولى للعدة أن يكون وقتا كما يكون الهلال وقتا فاصلا بين
 الشهرين ولعله ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في سبي أو طاس أن
 يستبرئ قبل أن يوطأ بحبضة فذهب إلى أن العدة استبراء أو أن الاستبراء
 حبض وأنه فرق بين استبراء الأمة والحرة وأن الحرة تستبرأ بثلاث حبض كواحد
 يخرج منها إلى الطهر كما تستبرأ الأمة بحبضة كاملة يخرج منها إلى الطهر **وقال**
الشافعي **﴿** فقال هذا مذهب فكيف اخترت غيره والاية محتملة للعنتين عندك **﴾**
وقال الشافعي **﴿** فقلت له أن الوقت برؤية الأهلة انما هو علامة جعلها الله
 للشهور والهلال غير الليل والنهار وانما هو جاع لثلاثين أو لتسع وعشرين كما
 يكون الهلال الثلاثون والعشرة والعشرون جاعا يستأنف بعده العدة ليس
 له معنى غير هذا وأن القرء وان كان وقتا فهو من عدد الليل والنهار والحبض
 والطهر في الليل والنهار والحبض والطهر في الليل والنهار من العدة وكذلك
 شبه الوقت بالمحذود وقد تكون المحذود داخلية فيما جاءت به وخارجة منه غير
 بائن منهما فهو وقت لمعنى **قال وما المعنى** **﴿** قلت **﴾** الحبض هو أن يرى الرحم
 الدم حتى يظهر والطهر أن يقرى الرحم الدم فلا يظهر ويكون الطهر والقرء
 المحبس لا الارسال فالطهر - راذا كان يكون وقتا أولى من اللسان بمعنى القرء
 لانه حبس الدم **وقال الشافعي** **﴿** وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر حين
 طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضا أن يأمره برجمتها وحبسها حتى تطهر ثم
 يطلقها طاهرا من غير جاع **فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم** **﴿** فقلت العدة
 التي أمر الله أن يطلق لها النساء **﴾** **﴿** قال الشافعي **﴾** * يعني والله أعلم قول الله
 تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن فأخبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الله أن العدة الطهر دون الحبض * **وقال الله جل ثناؤه** **﴿** ثلاثة
 قروء **﴾** فلما كان على المطلقة أن تأتي بثلاثة قروء وكان الثالث لو أبطل
 عن وقته زمانا لم تحل حتى تكون أو يؤيس من الحيض أو يخاف ذلك عليها
 فتعتد بالشهور لم يكن للغسل معنى لان الغسل رابع غير الثلاثة ويلزم

من قال ان الغسل عليها ان يقول لو اقامت سنة لو اكثر لا تغتسل لم تحل فكان
 قول من قال الاقراء الاطهارا شبه بمعنى الكتاب واللسان واضح على هذه المعاني
 والله أعلم * (قال الشافعي) * فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يستبرأ السبي
 بحيضة فبالظاهر لان الطهر اذا كان متقدما للحيضة ثم حاضت الامة حيضة
 كاملة صحيحة برئت من الحمل في الظاهر وقد تثرى الدم فلا يكون صحيحا انما
 يصح حيضة بأن تكمل الحيضة فبأي شيء من الطهر كان قبل حيضة كاملة
 صحيحة فهو يراه من الحمل في الظاهر * (قال الشافعي) * والمعتمدة تعدد
 بمعينين استبرأ ومعنى غير استبرأ مع استبرأ فقد جاءت بحيضتين وطهرين
 وطهر ثالث فلما ريد بها الاستبرأ كانت قد جاءت بالاستبرأ مرتين ولكنه
 أر يدبها مع الاستبرأ التبعيد * (قال الشافعي) * قال أفتروجدني في غير هذا مما
 اختلفوا فيه مثل هذا قلت نعم وربما وجدناه أوضح وقد بينا بعض هذا فيما
 اختلفت ال رواية فيه من السنة وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان في
 معناه ان شاء الله تعالى * (قال الشافعي) * وقال الله جل ثناؤه والمطلقات
 يتربصن بأنفسهن ثلاثة اشهر وقال واللاتي يشن من الحيض من نساكم
 ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن واولات الاجمال اجلهن أن
 يضعن حملهن وقال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
 بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا * (قال الشافعي) * فقال بعض أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذكرا لله في المطلقات أن عدة الحوامل أن يضعن حملهن وذكر
 في المتوفى عنها أن تعدد أربعة اشهر وعشرا فعلى الحامل المتوفى عنها أن تعدد
 أربعة اشهر وعشرا وان تضع حملها حتى تأتي بالعدتين معا اذ لم يكن وضع الحمل
 انقضاء العدة نصا الا في الطلاق * (قال الشافعي) * كأنه يذهب الى ان وضع
 الحمل براءة وأن الاربعة الاشهر وعشرا تبعيد وأن المتوفى عنها يكون غير
 مدخول بها فتأتي بأربعة اشهر وعشرا وأنه وجب عليها شيء من وجهين فلا
 يسقط أحدهما كما لو وجب عليها حقان لرجلي لم يسقط أحدهما حق الآخر

وكذا اذا نكحت في عدتها واصيبت اعتسدت من الاول ثم اعتسدت من الاخر
 * (قال الشافعي) * وقال غيره من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 وضعت ذابطنها فقد حلت ولو كان زوجها على السرير * (قال الشافعي) *
 فكانت الآية محتملة المعنيين معا وكان أشبههما بالمعقول الظاهر أن يكون
 الحمل انقضاء العدة فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن وضع
 الحمل آخر العدة في الموت وفي مثل معناه في الطلاق * (قال الشافعي) *
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 عن أبيه أن سبيعة الأسلمية بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بليال فمر بها
 أبو السنا بل بن بعكك فقال قد تصنعت للازواج انها أربعة أشهر وعشرا
 فذكرت ذلك لسبيعة الأسلمية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب
 أبو السنا بل أوليس كما قال أبو السنا بل قد حلت فتزوجي * (قال الشافعي) *
 فقال أما ما دلت عليه السنة فلا حجة في أحد خالف قوله السنة ولكن اذكر من
 خلافهم ما ليس فيه نص سنة مما دل عليه القرآن نصا واستنباطا أو دل عليه
 القياس * (قال الشافعي) * فقلت له قال الله جل ثناؤه للذين يؤولون من
 نسائهم الآية فقال الاكثر من روى عنه من اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم عندنا اذا مضت أربعة أشهر وقف المولى فاما أن يفي واما
 أن يطلق وروى عن غيرهم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عزيمة
 الطلاق انقضاء الاربعة أشهر * (قال الشافعي) * ولم يحفظ عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في هذا بأبي هو وأمي شيئا قال فإلى أي القولين ذهبت قلت
 ذهبت الى أن المولى لا يلزمه طلاق وان امرأته اذا طلعت حقه ما منه لم أعرض
 له حتى تمضي أربعة أشهر فاذا مضت أربعة أشهر قلت له في أوطاق والغيبة
 الجماع قال فكيف اخترته على القول الذي يخالفه قلت رأيته أشبه بمعنى كتاب
 الله بالمعقول قال وما دل عليه من كتاب الله قلت لما قال الله عز وجل للذين يؤولون
 الآية كان الظاهر في الآية أن من أنظره الله عز وجل أربعة أشهر في شيء لم

يكن عليه سبيل حتى تمضي أربعة أشهر قال فقد يحتمل أن يكون الله جعل
 له أربعة أشهر يبقى وفيها كما تقول قد أجلتلك في بناء هذه الدار أربعة أشهر
 تفرغ فيها منها فقلت له هذا لا يتوهمه من خواطبه حتى يشترط في سياق
 الكلام ولو قال قد أجلتلك فيها أربعة أشهر كان انما أجله أربعة أشهر
 لا يجده عليه سبيل حتى تنقضي ولم يفرغ منها فلا ينسب اليه ان لم يفرغ من الدار
 وأنه أخلف في الفراغ منها ما بقي من الأربعة الأشهر شيئا فاذ لم يبق منها شيء
 لزمه اسم الخلف وقد يكون في بناء الدار دلالة على ان تقارب الأربعة وقد بقي
 منها ما يحيط العلم انه لا يفتيه فيما بقي من الأربعة الأشهر وليس في القصة
 دلالة على ان لا يبقى في الأربعة أشهر الا بعضه لان الجماع يكون في طرفة
 عين فلو كان على ما وصفت يزايل حاله حتى تمضي أربعة أشهر ثم يزايل حاله
 الأولى فاذا زالها صار الى ان الله حقا عليه فأما أن يبقى وأما أن يطلق فلو لم
 يكن في آخر الآية ما يدل على ان معناها غير ما ذهب اليه كان قولنا أولاها
 بها ما وصفت لانه ظاهرها والقرآن على ظاهره حتى يأتي دلالة منه أو من سنة
 أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر قال فاسياق الآية مما يدل على ما وصفت
 قلت لما ذكر الله ان الأولى أربعة أشهر ثم قال فان فاقا فان الله غفور رحيم
 وان عزمو الطلاق فان الله سميع عليم فذكر المحكمين معا بالافصل بينهما
 انهما انما يقعان بعد الأربعة الأشهر لانه انما جعل عليه القصة والطلاق
 وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد فلا يتقدم واحد منهما صاحبه وقد ذكر
 في وقت واحد كما يقال له في الرهن افده أو نبيعه عليك بالافصل وفي كل ما خير
 فيه افعل كذا وكذا بالافصل * (قال الشافعي) * ولا يجوز أن يكونا ذكرًا بلا
 فصل فيقال القصة فيمابين أن يولى إلى أربعة أشهر وعزمه الطلاق انقضاء
 الأربعة الأشهر فيكونان حكمين ذكرهما معا يفتح في أحدهما ويضيق
 في الآخر قال فانت تقول ان فاعقب الأربعة الأشهر فهي فيئة قلت نعم كما أقول
 ان قضيت حقا عليك الى أجل قبل محله فقد برأت منه وأنت محسن ممتطوع

بتقديمه قبل أن يجعل عليك الاجل وقلت له أرايت من الاثم كان حزمه على
 الفتيمة في كل يوم الا انه لم يجامع حتى تقضى اربعة أشهر قال فلا يكون الا جماع
 على الفتيمة شيئا حتى يفيء والفتيمة الجماع اذا كان قارعا عليه قالت ولو جامع
 لا ينوي فتيمة خرج من طلاق الايلاء لان المعنى في الجماع قال نعم قلت وكذلك
 لو كان طازما على ان لا يفيء يحلف في كل يوم ان لا يفيء ثم جامع قبل مضي الاربعة
 الأشهر بطرفة عين خرج من طلاق الايلاء وان كان جماعه لغير الفتيمة خرج
 به من طلاق الايلاء قال نعم قلت ولا يضر عزمه على ان لا يفيء ولا يضره جماعه
 بل يضره لغير الفتيمة اذا جاء بالجماع من أن يخرج به من طلاق الايلاء عندنا وعندك
 قال هذا كما قلت وغير وجهه بالجماع على أى معنى كان الجماع قلت فكيف
 يكون عازما على ان يفيء في كل يوم فاذا مضت اربعة أشهر لزمه الطلاق وهو لم
 يعزم عليه ولم يتكلم به أتري هذا قولا يصح في المعقول لاحد قال فبأنفسه
 من قبل المعقول قلت أرايت اذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك أبدا هو
 كقوله أنت طالق الى اربعة أشهر قال قلت نعم قلت وان جامع قبل
 الاربعة أشهر قال فلا ليس مثل قوله أنت طالق الى اربعة أشهر قلت فكلم
 المولى بالايلاء ليس هو طالق انما هي عين ثم جاءت عليه امددة جعلتها طلاقا
 يجوز لاحد يعقل من حيث يقول ان يقول مثل هذا لا يجبر لازم قال فهو
 يدخل عليك مثل هذا قلت وأين قال أنت تقول اذا مضت اربعة أشهر وقف
 وان فاء والا جبر على ان يطلق قلت ليس من قبل ان الايلاء طلاق ولكنها
 عين جعل الله لها وقتا منع بها الزوج من الضرار وحكم عليه اذا كانت ان يجعل
 عليه اما ان يفيء واما أن يطلق وهذا حكم حادث بمضى الاربعة الأشهر غير
 الايلاء ولكنه موقوف بخير صاحبه على أن يأتي بأيام ما شاء فتيمة أو طلاقا
 فان امتنع منهما أخذ منه الذي يقدر على أخذه منه وذلك ان يطلق عليه
 لانه لا يجبر له ان يجامع عنه

* (قال الشافعي) * واختلغوا في المواريث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب
 مذهبه يعطى كل وارث ماسى له فان فضل فضل ولا عصبية لليت ولا ولاء
 كان ما بقى لمجاعة المسلمين وروى عن غيره منهم انه كان يرد فضل الموارث
 على ذوى الارحام فلوان رجلا ترك أخته ورثته النصف ورد علمها
 النصف * (قال الشافعي) * فقال بعض الناس لم ترد فضل الموارث قلت
 استدلالا بكتاب الله قال وأين يدل كتاب الله على ما قلت قلت قال الله جل
 ثناؤه ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن
 لها ولد وقال وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فقد كرر
 الاخت منفردة فانتفى بها جل ثناؤه الى النصف والاخ منفردا فانتفى به الى
 الكل وذكر الاخوة والاخوات فجمع للاخذ منفردة نصف ما للآخ وكان
 حكمه جل ثناؤه في الاخت منفردة ومع الاخ سواء بانها لا تساوى الاخ وانما
 تأخذ النصف مما يكون له من الميراث فلو قلت في رجل مات وترك أخته لها
 النصف بالميراث وأرد عليها النصف كمت قد أعطيتها الكل منفردة وانما
 جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع فقال فاني لست أعطيها النصف
 الباقي ميراثا انما أعطيها اياه رد اقلت ومما معنى رد اشئ استحسنته وكان
 اليك ان تضعه حيث شئت فان شئت أن تعطيه جيرانه أو بعيد النسب منه
 أيكون ذلك لك قال ليس ذلك للحاكم ولكن جعلته رد اعلمها بالرحم فقلت
 ميراثا قال فان قلته ميراثا قلت اذا تكون ورثتها غير ما ورثها الله قلت فأقول
 ذلك لقول الله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله * (قال
 الشافعي) * فقلت وأولوا الارحام نزلت بأن الناس توارثوا بالاسلام والهجرة
 فسكان المهاجرين المهاجرة ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجرا وهو أقرب
 اليه من ورثته فنزلت وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على
 ما فرض لهم قال فاذكر الدليل على ذلك فقلت وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض
 في كتاب الله على ما فرض الله لهم ألا ترى ان من ذوى الارحام من يرث ومنهم

من لا يرث وإن الزوج يكون أكثر ميراثاً من أكبر ذوى الأرحام ميراثاً فأنك لو كنت أغماً تورث بالرحم كانت رحم البنت من الأب كرحم الابن وكان ذوى الأرحام يرثون معاً ويكونون أحق به من الزوج الذى لا رحم له ولو كانت الآية كما وصفت كنت قد خالفتم أقيماً ذكرنا فى إن يترك أخته ومواليه فبعضى أخته النصف ومواليه النصف وليسوا بذوى أرحام ولا مفروض لهم فى كتاب الله فرض منصوص

باب الاختلاف فى الجدة

* (قال الشافعى) * واختلفوا فى الجدة فقال زيد بن ثابت وروى عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود ودرجهم - م الله يرثهم - الأخوة وقال أبو بكر الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رحمهم الله أنهم جعلوه أباً وأسقطوا الأخوة - م * (قال الشافعى) * فقال فكيف صرتم إلى أن أثبت ميراث الأخوة مع الجدة بدلالة من كتاب الله تعالى أو سنته قلت أما شئ مبين فى كتاب الله أو سنة فلا أعلمه قال فلا أخبركم بكافة فيه والدلائل بالقياس مع من جعله أباً بلوجب به الأخوة فقلت وأين الدلائل قال وجدت اسم الأبوة يلزمه ووجدتكم مجمعين على أن تنجبوا به بنى الأم ووجدتكم لا تنقصونه من السدس وذلك كله حكم الأب * (قال الشافعى) * فقلت له ليس باسم الأبوة فقط نوره قال وكيف ذلك قلت قد أجد اسم الأبوة تلزمه وهو لا يرث قال وأين قلت قد يكون دونه أب واسم الأبوة تلزمه وتلزم آدم صلى الله عليه وسلم وإذا كان دون الجد أب لم يرث ويكون مملوكاً أو كافراً أو قاتلاً فلا يرث واسم الأبوة فى هذا كله لازم له فإن كان له اسم الأبوة فقط ويرث ورث فى هذه الحالات وأما حينما به بنى الأم فأغماً حينما به خبر الأب واسم الأبوة وذلك أغماً فوجب بنى الأم بنت ابن ابن مسعدة وأما أنا لم تنقصه من السدس فلما ننقص الجدة من السدس وأغماً فعلنا هذا كله اتباعاً لان حكم الجد إذا وافق حكم الأب فى معنى كان مثله فى كل معنى ولو كان حكم الجد إذا وافق حكم الأب فى معنى كان مثله فى كل

المعاني كانت بنت الابن المتسعة له موافقة له ولنا نحب بها بنى الام وحكم
المجددة موافق له باننا لانقصهما من السدس قال فما حجتكم في ترك قولنا يحب
بالمجد الاخوة قلت بعد قولكم من القياس قال نعم كنا نراه الا القياس نفسه قلت
ارأيت المجدد والاخ ايدى كل واحد منهما بقراءة نفسه لهم أم بقراءة غيره قال
وما تعنى قلت اليس انما يقول المجدد انا ابوابي الميت ويقول الاخ انا ابن ابي
الميت قال بلى فقلت وكلهما ايدى بقراءة الاب بقدر موقعه منها قال نعم قلت
فاجعل الاب الميت وانترك ابنته واباه كيف ميراثهما منه قال لانه منه خمسة
اسداس ولا يه السدس قلت فاذا كان الابن اولى بكثرة الميراث من الاب وكان
الاخ من الاب الذى يدلى الاخ بقراءته والجهد اب من الاب الذى يدلى
بقراءته كما وصفت كيف حجت الاخ بالجهد ولو كان احدهما يكون محجوبا
بالآخر انبى أن يحب المجدد بالاخ لانه اولاهما بكثرة ميراث الذى
يدلىان معا بقراءته او يجعل للاخ ابد خمسة اسداس وللجد السدس قال
فما منعك من هذا القول قلت كل المختلفين مجتمعين على أن المجدد مع الاخ مثله
او أكثر حظا منه فلم يكن عندي خلافهم ولا الذهاب الى القياس والقياس
مخرج من جميع اقوالهم فذهبت الى ان اثبات الاخوة مع المجدد اولى الامرين
كما وصفت من الدلائل التى وجدت بها القياس مع ان ما ذهبت اليه قيل الاكثر
من أهل الفقه بالبلدان قديما وحديثا مع ان ميراث الاخوة ثابت فى الكتاب
ولا ميراث للجهد فى الكتاب وميراث الاخوة اثبت فى السنة من ميراث المجدد
* (قال الشافعى) * فقال قد سمعت قولك فى الاجماع والقياس بعد قولك فى
حكم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم رأيت اقوال اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تفرقوا فيها فقلت نصبر منها الى ما وافق
الكتاب او السنة او الاجماع او ما كان اصح فى القياس فقال أفرأيت اذا قال
الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلافا فيها فتجد لك
حجة باتباعه فى كتاب او سنة او اجماع الناس عليه فيكون من الاسباب

التي قلت بها خبر اقلت له ما وجدنا في هذا كتابا ولا سنة ثابتة ولقد وجدنا
 أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مرة ويتركونه اخرى ويتفرقون في بعض
 ما أخذوا به منهم قال فالى اى شئ صرت من هذا قلت الى اتباع قول واحد
 اذ لم أجد كتابا ولا سنة ولا اجماعا ولا شيئا في معنى هذا انحكمت له بحكمه او وجد
 معه قياس وقول ما وجد من قول الواحد منهم ولا يخالفه غيره من هذا * (قال
 الشافعي) * قال فقد حكمت بالكتاب والسنة فكيف حكمت بالاجماع ثم
 حكمت بالقياس فأقمت مقام كتاب او سنة فقلت اني وان حكمت بهما كما احكم
 بالكتاب والسنة فاصل ما احكم به منهما مفترق قال افيجوز ان تكون اصول
 مفترقة الاسباب تحكم بها احكاما واحدا قلت نعم يحكم بالكتاب والسنة مجتمع عليهما
 الذي لا اختلاف فيهما فنقول بهذا احكامنا بالحق في الظاهر والباطن ونحكم
 بسنة قد رويت من طريق الانفراد ولا يجتمع مع الناس عليها فنقول
 حكمنا بالحق في الظاهر لانه قد يمكن الغلط فيمن روى الحديث ونحكم
 بالاجماع ثم القياس وهو اضعف من هذا ولكنهما منزلة ضرورة لانه لا يسل
 القياس والخبر موجودا كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الاءواز من الماء
 ولا يكون طهارة اذا وجد الماء انما يكون طهارة في الاءواز كذلك يكون
 ما بعد السنة حجة اذا عوز من السنة وقد وصفت الحجة في القياس وغيره قبل
 هذا قال افتجد شيئا تشبه به قلت نعم اقضى على الرجل بعلمى ان ما ادعى عليه كما
 ادعى او اقراره فان لم اعلم ولم يقر قضيت عليه بشاهدين وقد يغلطان ويتحمان
 وعلى واقاره اقوى عليه من شاهدين واقضى عليه بشاهد وعين اضعف من
 شاهدين ثم اقضى عليه بتكوله عن اليمين وعين صاحبه وهو اضعف من شاهد
 وعين لانه قد ينسكل خوف الشهرة واستصغار ما يخلف عليه ويكون الخالف
 لنفسه غير ثقة وحر يصا وفاجرا والله اعلم

وقائل الايات الموجودة بطرة الكتاب بالاول - حضرة الشاعر الفاضل
 والبارع الكامل السيد محمد الزهر حفظه الله تعالى

فيقول راجي غفران المساوي رحمه يوسف صاحب الحمد الجزل مؤيد

حمد مبدع الكائنات أصل لافاضة الجود والخيرات وشكر ملهم الصواب
دليل على حسن نتيجة المسائب والصلاة والسلام على من أنزل عليه الكتاب
وجعل قدوة يتهدى به كل من رجع إلى الله وأتاب وعلى آله وأصحابه
ومتبعيه وأحبابه في أمابعدكم فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب الرسالة في أصول
الدين الذي به يستنير علم الفقه ويستبين لامام الأئمة والعلم الذي أطبقت
على الرجوع إلى مقالته في المدلهامات الأئمة الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس
الشافعي أحد الأئمة الأربعة الذين لهم في بيان أحكام الدين اليد البيضاء
والانوار الساطعة وشهرة الفضل غنت عن التعريف والبيان وان جنى لا يفي
بجزء من قدره المنيّف وهذا الكتاب أول تأليف وضع في فن الأصول
والواقف عليه يستبصر ما للامام من جليل الفضل القاضي للمستضئ بتلك
الانوار بانذهال العقول فهو لعمري با كورة يعلم بها للسلف من ثقبوب
الافهام وعظيم الاقتدار على سلوك مستوعرات المصاعب وعلو الاقدام
فكم يد أسداها الانام حضرة انكرم محمود منصور شبانه ملتزم طبع
تلك انرساله خصوصاً وقد بدلنا هدف في استحضار صحيح النسخ حتى تم بدر
عياها وانزاحت عن سماء فضها سمح الخفاء وغيم الجهالة فجزاه الله عن
تلك المساعي الاجر الجزيل وورقه لكل عظيم من المبرات وجليل وذلك
بالمطبعة العلمية بمجروسة مصر القاهرة المعزّية أدام الله حسنات الايام
باستقامتها وحسن استعدادها على الدوام ادارة الموصوف

بالجوز والتمصير السيد عمر هاشم الكنتي المشمول

بغزة في القدير في شهر ذي القعدة

الحرام من سنة ١٣١٢ هـ من

هجرته عليه الصلاة

والسلام

4580
~~51A~~